



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الدراسات الأمنية النقدية:
الإضافات النظرية والاستفادات العملية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية

أشرف:

أ. بويبية نبيل

إعداد الطالبين :

• ناصري فريد

• شاوش حسن

لجنة المناقشة

الأستاذ بولبنان زين العابدين: أستاذ مساعد رئيسا

الأستاذ بويبية نبيل : أستاذ محاضر مشرفا و مقرا

الأستاذة ميهوب وسام: أستاذة مساعدة مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"...يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم

درجات" 11 المجادلة

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل شيء قدرا... و

جعل لكل قدر أجلا و جعل لكل أجل كتابا.

شكر وإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وآله
الحمد لله الذي وفقنا لتتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية،
لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح مهداة الى الوالدين الكريمين
وأدامهما نورا لدرابنا.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا لهذا العمل ، لكل أعضاء هيئة
التدريس قسم العلوم السياسية ، و لكل الأسرة الجامعية من
اساتذة وزملاء ، و لكل من كان سببا في إنجاز هذا العمل
المتواضع.

كما نتقدم لأستاذنا المشرف نبيل بويبية بجزيل الشكر لكل ما قدمه لنا
في سبيل إتمام المذكرة.

ناصرى فريد

شاوش حسن

مقدمة

الفصل الأول مدخل للدراسات الامنية النقدية

المبحث الأول: مفهوم الأمن في المقاربات التقليدية

المبحث الثاني: النظرية التقليدية في العلوم الاجتماعية

المبحث الثالث: النظرية النقدية: من حقل العلاقات الدولية الى الدراسات الامنية

الفصل الثاني: المدارس الأمنية النقدية

المبحث الأول: مدرسة كوبنهاغن

المبحث الثاني: مدرسة ابريستويت

المبحث الثالث: مدرسة باريس

المبحث الرابع: مقاربات أمنية نقدية أخرى

الفصل الثالث: الاستفادات العملية من المقاربات الأمنية النقدية

المبحث الأول: مساهمة المقاربات الأمنية في التنظير لقضايا الأمن

المبحث الثاني: مساهمة المقاربات الأمنية في بناء الحلول لقضايا قضيتي الهجرة و اللجوء

المبحث الثالث: مساهمة المقاربات الأمنية في رسم السياسات الأمنية

الخاتمة

مقدمة:

يعد الأمن على مد التاريخ الفاصل والهاجس الأكبر للسلاسة والعسكريين الذين اعتبروه ضمانا للبقاء والاستمرار باعتباره أهم أولويات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، ويبقى مفهوما بالغ الأهمية والدلالة والبعد، هذا ما أكد جملة من العداء والجدل ما أدى بدوره الى توسيع العملية النظرية في الحقل من العلاقات الدولية الى الدراسات الأمنية.

كما أن الأمن يزداد أهمية تزامنا مع التقدم الإنساني المادي والمعلوماتي وتطور الوسائل التقنية والتكنولوجية الحربية هذا ما عرض الأمن للتهديدات والمخاطر أكثر فأكثر وسارة في أعمال التنظيم والتحليل.

وخلال فترة الحرب الباردة قام أنصار مفكري النموذج العقلاني الواقعي الذين سيطروا على مجمل عملية التنظير حقل العلاقات الدولية وقاموا حينها بتقديم مفاهيم ضيقة محدودة من منطق قضايا الأمن العسكري وأمن الدولة واعتبروه التصور الأمثل ليكون متكيف مع التهديدات الأمنية عالم تناهي القضية، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في بداية العقد الأخير من القرن 20 تحولا في طبيعة البيئة الأرضية الدولية مع فقدان النزاعات الدولية بعدها الأيديولوجي في هذا السياق برزت من جديد قضية الأمن بأبعادها ومستوياتها ومرتكزاتها فضل النقاش في المجال المعرفي والتنظيري النقدي في حقل العلاقات الدولية بوجه عام وفي ميدان الدراسات الأمنية بوجه خاص في بداية القرن 21 وهي الفترة التي تعتبر بمثابة العصر الذهبي لازدهار الأدبيات والدراسات ذات الارتباط بالأمن وهو الامر الذي يمثل رهانات الاستراتيجية جديدة بالدراسة والتحليل والنقد.

وتجدر الإشارة هنا أن نبرة جل هذه الأدبيات تصعد وتنزل حسب درجة المحتوى التنظيري الذي يقدمه المفكرون لمفهوم الأمن وحسب النقد المرجى فتكون بذلك اتجاهاتها مندرة بالأخطار ومتشائمة إذا كانت السياقات الدولية العامة يغلب عليها طابع التآزم والتوتر والاضطراب وهو ما يدفع بالقضايا ذات الارتباط بالأمن أكثر تمركزا ووبروزا نتيجة لبعدها الخارجي والداخلي كذلك تكون الأدبيات أقل

تشاؤماً كلما كانت السياقات والسياسات الدولية تتسم بالتوافق والهدوء الدولي ولو بقي ذلك نسبياً- بصورة عامة في هذه الظروف-بطبيعة الحال- يلاحظ موضوع الأمن أنتقل ارتباطه بموضوعات أكثر شمولاً مثل رهانات التنمية المستدامة ومواجهة تحديات التعبيرات المنافية ومخاطرها-وهذه أخرى من الأبعاد الأمنية-تأتي بوجه عام تحت شعار الدراسات الأمنية خاصة بالمدارس النقدية التي بدورها شهدت أبحاثاً في السنوات بعد انتهاء الحرب الباردة.

لقد عرفت مؤسسة التنظيم الأكبر عملية هدم معرفي لمنطلق التيار العقلاني الاستيمولوجي والانطولوجي وإعادة صياغة مفهوم الأمن ليتماشى ويساير التحول الاستراتيجي المنبثق عن نهاية القطبية الثنائية والنقلة الاستمولوجية الجديدة المتمثلة في النزعة ما بعد الوضعية.

إن معالجة المسألة الأمنية وفق للدراسات الأمنية النظرية النقدية والإضافات العلمية حول رسخ السياسات الأمنية لأجل الوصول إلى حلول القضايا العالم ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة إلى حد ما

والمفسرة لشتى التصدعات في مجال الأمن الدولي بغية الانتقال إلى مداخل الأمن العالمي هو بصدد البحث أيضاً عن تلك المقاربات المفاهيمية ذات المرونة والخصوبة أكثر.

وهذا ما ينطبق على البحث النظري حول الأمن ومن هذه المنطلقات استخلصنا إشكالية بحثنا لتكون موضوعاً لمذكرة الماجستير والدراسات الأمنية النقدية و الإضافات النظرية، والاستفادات العملية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسات الأمنية النقدية وما قدمته من إسهامات وإضافات نظرية ذات قيمة علمية معتبرة واستفسارات علمية بالغة الأهمية في حقل العلاقات الدولية بصورة عامة وحقل الدراسات الأمنية بصورة خاصة، وتعود هذه الأهمية إلى جملة من العوامل لعل من أهمها كون المسألة الأمنية تعتبر من بين الأولويات الملحة بالنسبة لوجود الدولة واستمرارها بما تحمله الأمن من مرتكزات وأبعاد وأهدافها هذا كله في بيئة تتسم بتعدد التهديدات على جميع الأصعدة وفي كل الميادين

وتنوع المخاطر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز ظواهر دولية جديدة على الدولة مواجهة تداعياتها داخليا وخارجيا في ظل التغيير الكبير الحاصل في المتغيرات الدولية من توترات وصراعات وتنافس في موازين القوى العاملة مع تطور المفاهيم الأمنية ومضامين التنظيم والنقد من وقت لآخر.

كذلك احترام النقاش والجدل بين المنظرين الأرضيين حول صيغة تحديد مفهوم الأمن من خلال تقديم دراسات هامة حول أبعاده ومجالاته هذا ما أدى الى إحداث ثورة بالمفهوم الكوهيني والأمر الذي عبر عنه بوزان و هانس في كتابهما: وتطور الدراسات الأمنية العامية نتاجها مختلف المنظورات المعرفية التي أعطت الصيغة العلمية للحقل إضافة الى تجسيد وتطوير الحقل من الناحية المعرفية ما أطلق عليها المقاربات النقدية للأمن في أوروبا في محاولة جادة نحو العمل الجماعي المشترك حول فكرة الدراسة النقدية للممارسات الحديثة للأمن.

الدراسات السابقة:

- هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالبحث والتحليل قضايا الأمن من وجهة نظر نقدية والتي تعتبر في مجملها ضمن الأعمال المرجعية في هذا الحقل من الدراسات وهي دراسات لم ينطلق فيها أصحابها من اعتبار الدولة كمحور مركزي في أبحاثهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يأخذ هؤلاء الباحثون "البعد العسكري للأمن كركيزة أساسية في إنجاز أعمالهم البحثية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- العمل الذي قدمه ويفر في ورقته البحثية تحت عنوان " ايرتسووث ، باريس وكوبنهاجن، مدارس جديدة في النظرية الأمنية حيث عرض أهم أفكار المدارس الثلاثة والتي هي معارضة للمقاربات التقليدية وعلى وجه الخصوص هي عارضة للمقاربات الواقعية بكل أطيافها الفكرية.

- أيضا نجد أعمالا ل K.BOOOTH بوث إذ تعتبر مؤسسة للبرنامج البحثي الخاص بمدرسة ايرستويث وهي حول موضوع -الأمن والانعقاد وهو الموضوع الذي تم تنقيحه والزيادة فيه

من خلال مؤلفه الموسوم بـ "نظرية الأمن العالمي" والذي دعا فيه "بوث" الى مزيد من اكتشاف ما يسميها "بحقائق الأمن واعتباره قيمة جوهرية تهدف الى تحذير الناس من الخوف والتهديدات التي تواجه الوجود الإنساني في حد ذاته.

- كما تجدر الإشارة الى: العمل الذي انجزه ريتشارد واين جونز تحت عنوان "الأمن الاستراتيجي والنظرية النقدية" وقيامه بالربط الصريح للمسألة الأمنية بتقليد مدرسة فرانكفورت النقدية.
- وأما أول عمل كرس تقليد العمل الجماعي للمفكرين النقاد من مدرسة ايبريسويت فهو عمل كل من بوث، سميث و والكر والذي جاء بعنوان الدراسات الأمنية والسياسية العالمية" وقد تتمحور هذا العمل حول ثلاثة مفاهيم محورية وهي: الأمن، الانعتاق، والجماعة.
- كذلك نلمس العمل الذي قدمه الأستاذ باري بوزان كمساهمة فعالة في أسلوبها الجديد حول مدخل للدراسات الأمنية في تحليل لزوايا أخرى لإبعاد ومستويات الشأن الأمني وما تقتضيه الظروف الدولية الراهنة والمستقبلية في ظل الفوضى والأخطار الحقيقية من ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب المحيط قضايا المناخ والنيازك والعمل الجماعي نحو الحكامة العالمية.
- كذلك نجد في كتابة الأمن في إطار جديد للتحليل لباري بوزان في تحديده لخمس قطاعات للأمن , كذلك ما قدمه من خلال مدرسة كوبنهاغن في كتاب المنظر "باري بوزان" نحو إشكالية الأمن وتوسيعها وتعميقها في حقل العلاقات الدولية.
- كما نجد مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية للباحثة فيكري شهرزاد من جامعة الجزائر في حول الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية-أنموذج ليبيا-2016، 2017.
- كذلك نجد أيضا مقالات من المجالات في التخصص مقال ل: حفيظة مكي حول دراسة في الأبعاد والمستويات في محورين هامين الأول حول مدرسة كوبنهاجن والقطاعات الخمس للأمن التي يقدمها باري بوزان في محاولة لكيفية توسيع مفهوم الامن أما المحور الثاني لإعطاء

المفهوم المعمق للأمن الذي يمثل مستويات التحليل الأمني وكيفية تحدي الإطار التقليدي مع الخروج ببعض التوصيات والاستنتاجات في الأخير.

- كما لا ننسى ما قدمه الباحث سيد أحمد قوجبلي من خلال مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في تناوله لقضية الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي وما أضافه أيضا الدكتور طارق تاجي في عمله للمركز العلمي للدراسات السياسية في "تحليل المعضلة الأمنية" في الدراسات الأمنية الدولية الجديدة وغيرها كثير في حقل الدراسات الأمنية على وجه التحديد لا الحصر وللموضوع أهمية بالغة جدا لما لها من أبعاد وسياسات وأفكار وتطلعات ستبقى فاعلة نحو الدراسة والتحليل والبحث والتحقيق والتفعيل.

دوافع إختيار الموضوع:

بداية هناك دوافع موضوعية وأخرى شخصية تقف وراء اختيارنا الموضوع: الدراسات الأمنية النقدية وما ساهمت به من إضافات نظرية ذات قيمة علمية صغيرة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية وذات قيمة علمية كإستفادات ناتجة عن البحث والتحليل ورسم السياسات الراهنة المستقبلية وكذا كان هذا الموضوع في سبيل بحث مقدم كعمل جزئي لنيل شهادة الماستر في تخصص العلاقات الدولية.

أولا: الدوافع الموضوعية وتتمثل في العناصر التالية:

- الاختيار جاء نتيجة للتخصص الأكاديمي هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البحث في مسائل الأمن يكتسي أهمية بالغة سواء من الناحية الاستراتيجية ورسم السياسات أو من ناحية تداعياته ضمن التطور الذي شهده على المشهد الدولي في جميع ميادين بصورة عامة، وهو ما جعله من الظواهر التي نالت اهتماما كثيرا من قبل المفكرين والمتخصصين بالدراسة والتحليل والتحقيق والتنظيم في شؤون العلاقات الدولية.

- واهتماما لهذا الموضوع جاء أيضا سعيا منا لاستخلاص بعض الدروس فيما يخص سياسات وسلوكات الدول المنتهجة بشأنه، وقد كان لهذا الموضوع المتزامن لتلك التحولات الكبيرة في الساحة الدولية بالدراسة أي منذ غاية الحرب الباردة وما التطور الاحداث والتغيير في معادلة موازين القوى العالمية الى النقطة الفاصلة في تاريخ السلم والحرب الدوليين متمثلة في إحداث 11 سبتمبر 2001 مع تجاوز التنظيم الدولي لهذه القوى وصولا الى 2020 وهو تاريخ تقديم الموضوع كمشروع بحث للجنة العلمية لقسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة كعمل تكميلي من أجل نيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية.

ثانيا: الدوافع الشخصية:

- هذا الاختيار نتج للدراسة في التخصص: دراسة الشؤون الأمنية، ويكون بالتالي: موضوع الدراسات الأمنية وما ساهمت به من إضافات نظرية ذات قيمة علمية واستفادت عملية في الحقل كبحت افتتاحي لموضوع أطروحة الدكتوراه حول قضايا الشأن الأمني للدول وكيفية التعامل مع التهديدات بكافة أنواعها التقليدية وغير التقليدية، الممكنة منها والمحتملة. إن شاء الله تعالى.

إشكالية البحث:

لقد اتسم النسق الدولي في صيغته التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة بالفوضى والتنافس والصراع بين الدول نحو تحقيق مصالحها وأهدافها على حساب غيرها أو على حساب حتى المنظمات الدولية بشتى أشكالها وبقوانينها الدولية تسعى الى استراتيجيات معينة معتمدة في ذلك وسائل وأدوات لبلوغ غاياتها في شتى الميادين سيما والتطور العلمي الهائل هنا نجد أن هذه المصالح تحمل في صلها تهديدا لصالح الدول الأخرى كبديل وتهديدا لأن هذا فعلا ما أكد وجعل مجال دراسة العلاقات الدولية يعرف اهتمامات بارزة متمحورة وبشكل معقد حول مسائل الأمن بكل أبعاده وركائزه ومستوياته عند

مجموعة من الباحثين المنظرين والنقديين تحت طائلة من التأثيرات الديناميكية والمتولدة من النقاشات الكبرى مع كافة كافة المستويات: الأنطولوجية و الأبتمولوجيا و إلى غاية الوصول الى الإضافات النظرية والاستفادة العلمية الموجودة من ذلك ومن كل ذلك قمنا بصياغة إشكالية بحثنا وهي كما يلي:

- كيف ساهمت المدارس النقدية للأمن في إحداث ثورة علمية في مجال التنظير داخل حقل الدراسات الأمنية، وما هي القيمة العلمية المضافة والاستفادة العملية من ذلك؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تمكنت المراجعات الفكرية في شتى المقاربات النظرية التقليدية حول مثالة الأمن في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية البروز والتطور.

الفرضية الثانية:

استطاع النقاش النظري في مدرسة كوبنهاجن و ابرتسويث وباريس ومقاربات أمنية أخرى ادخال عناصر تحليلية جديدة لمعالجة الإشكاليات لمختلف التي تطرحها القضايا المرتبطة بالمسألة الماضية في جانبها العلمي أو النظري النقدي.

الفرضية الثالثة:

في إدارتها للشأن الأمني بشتى قضاياها ومقتضياته وأبعاده ومستوياته قدمت المقاربات الأمنية النقدية اسهامات نظرية في أطر علمية إضافية مع استفادات عملية لبناء الحلول ورسم السياسات لقضايا الأمن وتطوراته

المناهج: النظريات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة:

لدراسة موضوع "الدراسات الأمنية النقدية: الإضافات النظرية والاستفسارات العلمية قمنا بتوظيف جملة من المناهج النظريات والمفاهيم العلمية وهي كما يلي:

أولاً: المناهج العلمية:

-الجدير بالذكر أنه عند البحث في دراسة موضوع الدراسات الأمنية من خلال التطرق للإضافات النظرية التي أتت بها مختلف المدارس النقدية وعلى غرار اختلافها في المضامين والمتعلقة أساساً بمسألة الأمن والاستفادات العلمية التي وفرتها لدراسي العلاقات الدولية عامة والعاملين والمهتمين بالشؤون الأمنية على وجه الخصوص، قمنا باستخدام المنهج الوصفي بهدف تحديد خصائص الظاهرة الأمنية و وصف العلاقات القائمة بين متغيراتها وكذلك تفاعلاتها وتحديد تطوراتها المستقبلية في ظل تغير النسق الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نستعرض مختلف الأفكار الأمنية النقدية التي جاءت بها هذه الدراسة ومدى تفاعلها وتنافسها في ميدان الدراسات الأمنية.

-كما وظفنا المنهج التحليلي لمقاربة موضوع دراستنا لأننا لا نتوقف فيها عند حدود الوصف الستاتيكي للموضوع وإنما نرمي الى الكشف عن الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة المدروسة والنظر اليها نظرة نقدية للوصول للحقيقة المولية العلمية بشأنها.

-أما المنهج المقارن فاستخدمناه لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المدارس والمقاربات ذات المنطلقات المختلفة والرامية في دراستها نحو أبعاد وحلول متباينة حال المرتكزات والمستويات والأهداف والسياسات والاستراتيجيات المسطرة.

-إضافة للوصف والمقارنة والتفسير كنا في حاجة لاستخلاص النتائج المترتبة عن عملية التحليل لموضوع دراستنا، وعليه كان اللجوء الى توظيف المنهج الاستدلالي تحصيل حاصل في سياق تلك الإجراءات المتبعة في انجاز دراستنا.

-بقي أن نقول بأن تبني منهج معين لا يعني الاكتفاء به وإنما يمكننا الاستعانة بالمناهج الأخرى كلما دعت الضرورة الى ذلك، على غرار المنهج التاريخي لأجل تحديد الجذور التاريخي للظاهرة المدروسة وانتقالاً من الحقل العام الى الميدان الخاص وهذه الاستعانة بمختلف المناهج العلمية المتاحة والملائمة

للموضوع تأتي لكي تكون جملة متظافرة من مقولاتها وأفكارها المختلفة لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة ومحاولة الإحاطة لها من جميع الجوانب وشتى الأبعاد المختلفة.

النظريات العلمية المستخدمة في الدراسة:

1-النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

بالنسبة للنظريات استخدمنا النظرية الواقعية التي تجعل المصلحة الأمنية بيد السياسة الخارجية للدولة في ظل ما تملكه بالتأكيد من قوة تحدد وتوجه دورها في النسق الدولي والتي طبقت مناهجا تؤطر سلوكها داخله ويذهب أغلب الواقعيين الى اعتبار القوة بمثابة جوهر و محرك والعلاقات الدولية باختلاف موازينها طالما هناك دور فعال في هذا المضمار وكون السياسة عندهم جزء من صراع البقاء والاستمرار وعليه فإن جوهر العلاقات الدولية-حسبهم- هي عالم من الصراعات المستمرة بين الدول من أجل القوة والأمن.

2-النظرية النقدية الأمنية:

يشير مصطلح النظرية النقدية على وجه الخصوص الى التقليد البحثي الخاص بمدرسة فرانكفورت، وهي المدرسة التي اعتمدت على تحولاتها النظرية ما مجموعة من المفكرين المهتمين بالشؤون الأمنية متجاوزين بذلك المفاهيم الأربعة المرتبطة بالنموذج العرفي الواقعي الاستراتيجية، الدولة، الوضع الراهن، والعلمية، هذا ما جعلهم يقدمون أفكار تختلف عما كان سائدا في حقل الدراسات الأمنية خاصة فيما يخص رفضهم للمفهوم التقليدي للأمن والذي يقوم على فكرة "حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية" كما نجم عن اعتبار الأمن بمثابة مفهوم مستقل عن دراسات الحرب والاستراتيجية والتاريخ العسكري هنا فسح المجال أمام المهتمين بأبحاث السلام بين الليبراليين والبنائين لاستخدام السوسيولوجي المركز على أنماط التفاعل المدنية (أفراد مجتمع، جماعة) دون مستوى الدولة وكذلك لاستخدام التقليد النقدي للعنف كل ذلك لتحويل الأفضية المفاهيمية للحقل

من السلام الى أن من بكل أبعاده ومرتكزاته ومستوياته في وضع مفاهيم أخرى كالأمن الإنساني والبيئي والبنى الاجتماعية في جوهر التحليل الأمني الجديد.

-وعند الحديث عن المدرسة النقدية يمكننا رصد ثلاثة أعمال أخرى هي:

-مجموع الأفكار التي قدمها المفكر انطونيو غرامشي في مجال دراسة العلاقات الدولية حيث قدم

دراسة حول مسألة الهيمنة، المجتمع المدني والأدوار المختلفة-للمثقفين في الحياة السياسية للأمم.

-النيوماركسي في بحث للمسائل ذات العلاقة بالأفكار الأيديولوجي، الطبقة والبنية وأبحاث النظرية

النقدية الدولية حول الأفكار والممارسات الكوسموبوليتانية (العالمية) المتعلقة بالجماعة، القوة،

والتعاون، الديمقراطية.

تبرير الخطة:

لقد جاءت الخطة مقسمة إلى ثلاثة فصول وخاتمة ولقد كان هذا التقسيم وفقا لمبدأ الانتقال

من العام إلى الخاص، بحيث تناولنا في الفصل الأول: مدخل للدراسات الأمنية النقدية وكان هذا

بالتطرق لمفهوم الأمن ومرتكزاته وأبعاده باعتباره محور الدراسة النقدية وذلك انطلاقا من المقاربات

التقليدية كجذور فكرية و منطلقاتها . ثم قمنا باستعراض النظرية النقدية في العلوم الاجتماعية

باعتبارها لبنة البناء التنظيري، وبعدها تطرقنا للحديث عن انتقال النظرية النقدية من حقل

العلاقات الدولية إلى ميدان الدراسات الأمنية محور الدراسة والبحث.

وكان الفصل الثاني استعراضا وتحليلا لتلك المقاربات الأوروبية النقدية من خلال التطرق إلى

المدارس الثلاثة: مدرسة كوبنهاغن , ومدرسة إبرسثويت والمدرسة الباريسية، كما خصصنا مبحثا آخر

تناول المقاربات الأمنية الأخرى فاستعرضنا مقارنة فرانكفورت و المدرسة النقدية الدولية والمقاربة

الغرامشية وانتقلنا نحو مقاربات ذات اتجاهات لتوسيع وتعميق عملية الأمن متمثلة في مقارنة الأمن

الشامل ومقاربة الأمن الإنساني.

وكان الفصل الثالث خاص بالاستفادات العملية لهذه المقاربات من خلال عرض المساهمات النظرية للمقاربات الأمنية النقدية في الحقل، كذلك استعرضنا ما قدمته هذه المقاربات في سعي منها لبناء الحلول في الشأن الأمني على كل الأصعدة في جانبها التطبيقي، كما قمنا أخيرا بعرض المساهمات الميدانية للحقل في رسم السياسات الأمنية في كل القطاعات والمستويات التحليلية محليا وإقليميا ودوليا.

واختتمنا كل ذلك في الخاتمة باستخلاص لكل الفصول نظيرا أكاديميا وتطبيقا ميدانيا في محاولات الوصول إلى أوسع نطاق لأبعاد الأمن في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، تمت بحمد الله عز وجل.

المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة:

تعريف الأمن: لقد اخترنا تناول موضوع دراستنا من خلال إطار نظري يستلهم كثيرا من الأفكار والأعمال والمقولات المستخدمة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية عبر أهم مظاهرها ألا وهو مظهر الأمن والذي

يعد بمثابة المصلحة العليا والأولى للدولة ويتم تحقيق بواسطته ما تمتلكه من قوى ذاتية ببعدها؛ (البعد المادي والبعد المعنوي) وهذا في ظل نسق دولي ميزته الرئيسية: الفوضى ووفق ما يذهب إليه الواقعيون الكلاسيكيون فالواقع الدولي بما ينطوي عليه من مخاطر وتهديدات مختلفة هي الأخرى في الأبعاد والأهداف هذا ما يحتم على الدولة جعل قضية الأمن همها الأول من خلال تأمين الدفاع عن نفسها وعليه أخذنا في دراستنا الأمن كمفهوم محوري ورئيسي تدور حوله إشكالية بحثنا.

، وباعتبار الأمن الهدف الأول والجوهري للدولة في سلم أولوياتها ودون منازع والتي لا ظالما كانت حريصة على الدوام من أجل تحقيقه من كل مرتكزاته ومستوياته وأهدافه هذا كله لحماية سيادتها

واستمرارها ضد أي عدوان يمس كيائها ويهدد وجودها على المسرح الدولي الذي بات يعج بفوضى التحولات السريعة على كافة الميادين والقطاعات في ظل تنامي التدفق المعلوماتي الرهيب الذي تجاوز الحدود الوطنية و بهذا المضمار نجد اختلافات كثيرة بينهم فكانت هناك العديد من المدارس الأوروبية والمقاربات الجديدة الأخرى التي قدمت بعض التعريفات التي تناولت الأمن.

ولا يزال مفهوم "الأمن" مفهوماً غامضاً ، ولا يوجد واحد معترف به للأمن، على الرغم من أن التعريف الذي حدده أرنولد وولفرز في عام 1952 أصبح الآن هناك شبه توافق عليه . ويمكن تعريف الأمن تعريفاً جوهرياً، إما سلباً فيما يتعلق بانعدام الأمن الطبيعي السائد في العلاقات الدولية، أو بطريقة إيجابية عندما يُنظر إليه على أنه يساهم في الحفاظ على سلامة الإقليم ومؤسساته. ويمكن أيضاً تعريفه بطريقة ظرفية لأنه رد فعل على التهديدات الظرفية ، اعترف أنصار المدرسة الواقعية بتعريف موضوعي وقابل للقياس و منظم حيث تكون الدولة هي الهدف النهائي والمرجعي، وقد ركزوا على الوسائل العسكرية والقسرية. و يعتبر أرنولد وولفرز أول من أدخل عناصر ذاتية في هذه التعريفات الكلاسيكية للأمن . و فتح الباب أمام مفهوم أمني أكثر شمولاً، وليس فقط القوة العسكرية و الأمن القومي للدولة. وكانت صياغة الأمن بهذه الطريقة مسألة تخص وولفرز لتحدي الخطاب حول "المصلحة الوطنية" و"الأمن القومي" السائد في الولايات المتحدة في بداية الحرب الباردة لإيجاد توافق في الآراء حول الحرب ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وهذا المصطلح الواسع "الأمن القومي" لم يكن يعني الكثير، في رأيه. وأشار وولفرز إلى أنه قبل الحرب العالمية الثانية، كان الخطاب السائد في الولايات المتحدة هو الأمن الاقتصادي للأفراد المتضررين من الركود الاقتصادي. ولذلك يعتبره قيمة نسبية تعتمد على الثقافة الوطنية والتقاليد والخيارات السياسية وإلى حد ما سلبية لأنها تتوافق مع انعدام الأمن وحقيقة "التحرر" من الخوف.

و الأمن يعني في أبسط صورته: الطمأنينة من الخوف و (لكن ذلك يبق أمراً مثاليا) كما يعني: القدرة على رد التهديد، ومما يلاحظ أنه في الحقبة الماضية وخاصة أثناء الحرب الباردة ركزت الدول في تحديد

مفهوم أمنها الوطني على البعد العسكري منه، وبدأت عملية اكتشاف أن القوة العسكرية وحدها ليست ضمانا كافيا لحماية الأمن الوطني مع تطوره إذ يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية عن البعد العسكري.

كذلك مما يذكره الملاحظون بشأن الأمن الدولي مع حلول القرن 21، وبالضبط أحداث 11 سبتمبر 2001 هو حدوث ردة تاريخية لمفاهيم الأمن جعلته يقوم على الأمن العسكري ويعتمد بالأساس على القوة العسكرية ويمثل ذلك طبعا إحياء وتمهيدا لمقولات المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي ازدهرت في السنوات العشرين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية و وفقا لما يذهب اليه الواقعيين الكلاسيكيون تبقى الدولة على الدوام مشغولة لمسائل الصراع الدولي، وبالتالي فهي تبقى محكومة بأفاق وهواجس الحرب مما يحتم عليها جعل الأمن همها الأول من خلال دعم أجهزة الدفاع عن نفسها وهذا الوضع يدفعها الى منح الأولوية لبناء قوتها العسكرية.

الأمننة: هي عملية توسيع لمفهوم الأمن بحيث من أجل أمننة أي مشكلة بنجاح عليه أن يقدم شيئا باعتباره تهديداً وجودياً للكيان المعني بحيث يمكن قبوله من قبل الجمهور . وبالتالي تكسب سياسة الاستثناء شرعية تسمح باستمرارها , فأهم ما يميز الأمننة هو " بنيتها البلاغية الخاصة بحيث يتم حشد القضايا الوجودية في السياسة لترتفع فوق السياسة، ففي خطاب الأمن تكتسب القضايا طابعاً درامياً وتقدم باعتبارها ذات أولوية قصوى, وبالتالي يزعم الفاعل أن له الحق في التعامل معها من خلال أدوات استثنائية, و تتكون عملية الأمننة الناجحة من ثلاث مكونات هي: التهديدات الوجودية، وإجراءات الطوارئ والانفلات من القواعد.

نزع الأمننة:

هي ترمز لمسألة توسيع حدود السياسة العادية، كما تعبر أيضا عن تحويل القضايا خارج أطر الأجندة الأمنية وتصديرها نحو العودة إلى مجالات الخطابات السياسية والنقاشات العامة، فنزوع الأمننة يكون إثر غياب الخطاب.

من جهة أخرى أبرز أنصار المدرسة الباريسية مدخلا آخر لنزع الأمانة يتم الانتقال فيه من التحقيق والتحليل للتهديدات الأمنية نحو تحليل طبيعة أمانة تلك الممارسات.

حسب "هيوسمانس" و"بيغو" هناك اثنين من العوامل في إعادة تشكيل مفهومي الأمن واللاأمن فالعامل الأول صعب التطبيق والمعالجة شأنه اندماج الشبكات الاحترافية والوكالات الخاصة بالأمن المحتركة للظروف الطارئة وحقيقة الاضطرابات والمخاطر عن طريق بالطبع القوة والمعرفة، أما العامل الثاني في نزع الأمانة من خلال العمل في تدخل الخطابات ذات الصيغ التضمينية المخفضة لدرجات الخطر واللاأمن وترفع من معنويات السياسي، بالمقابل نجد الشرطة لي اللاأمن من خلال ذهنية الحاكم من خلال ترسيخ الخوف لدى الأفراد والجماعات تبقى تحت سقف الاستبداد.

الانعتاق تكلم عنه "بوث" و"واين جونز" مفهوم استعملته مدرسة ابريستويت وهذا المفهوم في جذوره الأولى مشتق من مشروع التنوير المعادي لأشكال الاستبداد والاضطهاد بغية التخطيط المؤسس على شروط الحرية العالمية.

- الانعتاق يسعى إلى حماية الأفراد من قيود الظلم والتعسف.

- وعرفه "أشلي" ب"ضمان الحرية من القيود غير المرئية غير الملحوظة" مثل علاقات وتنكر لقدرة الأفراد نحو صياغة مستقبلهم بمفردهم.

لقد أشار "باري بوزان" نحو تأسيس الأمن بالمفهوم الضيق فكان لكتابه "الناس، الدول، الخوف" عام 1983 توسعا للمفهوم افقي نحو اسقاطات اقتصادية والمجتمعية والبيئية فضلا عن العسكرية وهذا كما ورد في مقاله له، النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن 21 والذي تم اصدره سنة 1991، ذلك لما قام في دراسة بربطها ببعض ارتباطا وثيقاً.

كما اضطر من جهة أخرى عموديا ذلك بتقييم الأمن إلى ثلاث مستويات (الفرد، الدولة، النظام الدولي)، فمفهوم الأمن - حسب - يستلزم تحليل ودراسة الموضوع ومعالجته وفقا لمتطور شامل.

المعضلة الأمنية:

تتمثل في الاوضاع الحرجة أو الطارئة إذ نجد الدول نفسها في مواجهة مشاكل تمس امنها تصغها بين أمرين، الزيادة في القوة العسكرية وكافة قطاعاتها أو التركيز على التنمية الاقتصادية والتقليل من التسلح، فاحتياجها الاول مفاده تلك الانعكاسات لسلبية على الاقتصاد مع اثاره المخازف لجيرانها أما اختيارها الثاني يظهر عف للدولة بجانب الجيران هذا الامر يضطرها على رفع زيادة قواتها العسكرية بالقوة وهذا استخلاص عن الواقعين التقليديين فالأمن القومي عندهم مرتبط بالقوة العسكرية المادية ردا على المآزق والتهديدات الأمنية الممكنة أو المحتملة كما ركزوا على اقامة نظام الأمن الجماعي.

الفصل الأول

مدخل للدراسات الأمنية النقدية

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية :

لقد شكل الأمن موضوعاً محورياً حول برامج بحث الأطر التقليدية فهو إحدى المسائل الشائكة والمتشابكة والمعقدة التي عكف عليها الدارسون والباحثون في السياسة الدولية في إمكانية تحديدها وتطويرها، منذ المجالات الأولى للمحاورة النظرية الأولى فيما يخص الواقعية في مواجهة المثالية أثناء الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أفرزت أن إمكانية الوصول إلى تفسير قضية الأمن لميدان لسياسة الدولية أمراً صعباً لأنها تتقاطع في أحيان كثيرة مع مظاهر أزمة التنظيم في حقل العلاقات الدولية بشكل عام.

المبحث الأول: مفهوم الأمن في المقاربات التقليدية:

المطلب الأول : الأمن في المنظور التقليدي

لقد عرف المنظور التقليدي أو ما يعرف بالعقلاني كما هائلاً وزخماً فكرياً على الأصعدة والافتراضات الأساسية حول المفهوم والدلالة والطبيعة وسبل التكريس وكذا الأبعاد والمستويات وفي هذا السياق نجد أن العقلانيين حسيهم هو النظر للعالم بواقعية لمعالجة الوضع القائم والظروف المحيطة، كذلك نجد أن التيار الواقعي الأكثر اندفاعاً وتحمساً عن فكرة اعتبار الأمن من أكبر وأولى أولويات الدولة كونها الفاعل الوحيد ومعيار الشرعية السياسية.

ولقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني "بعسكرة" الدول للحفاظ على سيادتها وضمان الحدود الإقليمية في ظل كل أنواع الصراع على المصالح سواء من إعداء موجودين أو محتملين ولعل الأمن الوطني ارتبط-حسبهم بمفهومين أساسيين المصلحة الوطنية وزيادة حجم القوة.

أما فيما يخص المصلحة الوطنية: فحسب الواقعيين- الأمن هو لب و جوهر المصلحة الوطنية وهو بالتالي حسب "هانس مورغانتو" أن المحافظة على الوجود المادي للدولة يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية.

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

أما بالنسبة لزيادة حجم القوة: فحسبهم-الواقعيين- يعني زيادة قدرة إمكانيات القوة الوطنية والتعبئة مما ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفاهيم الدفاع باعتبار القوة العسكرية هي الشغل الشاغل والشكل المهمين لها غير أنه لم يتم تحديد معنى القوة آنذاك.

ومهما وصل مستوى النقاشات في إطار التيار الواقعي بين مختلف التصورات من الدفاعية الى الواقعية الجديدة إلا أننا نجدتها متوقعة وملتفة على الحدود الضيقة لمفهوم الأمن ضمن تلك الوسائل

و الانشغالات الأولى التي تؤدي الدور البارز لتطوير وتقوية قدراتها العسكرية وأجهزتها الدفاعية والولوج في التحالفات العسكرية القوية بالشكل الذي يتجاوب مع النسق الدولي والتحويلات الهائلة والبنية الفوضوية للنظام الدولي ويتيح لها الفرص في امتلاك القوة والنفوذ واتساع مجال الصلاحيات الأخرى نحو التدخل أو السيطرة , ولضمان الأمن ضد أي تهديد واقع أو محتمل وقوعه من أي طرف كان.

وهذا ما يجعل الأمن مرادفا تماما للردع النووي او ما يعرف بتوازن القوى، وفي هذا السياق يجدر الإشارة أيضا الى مسألة التحالفات الدولية التي تبقى في تنافس مستمر وفق منطق اللعبة الصفيرية فزيادة مستوى أمن الدولة (أ) يؤدي آليا الى انخفاض مستوى أمن الدولة (ب) ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية من خلال وجود تشابك واختلاف في المصالح والمكاسب المشتركة والمتشابهة الى أن القوة تبقى المؤشر الأكثر فاعلية ومركزية لتحقيق معضلة الأمن الذي يتشكل عنه الخوف وانعدام الثقة وظهور بؤر التوتر وينجر عنه الصدمات ودوامه الفعل ورد الفعل بالنسبة للأطراف المعنية بمطلب الأمن دون أن ننسى ما جاورها من أطراف أخرى.

-وهكذا أثبت أصحاب التيار العقلاني أنه بالرغم من تلك التحويلات الهائلة والمتسارعة التي تمس الحياة الدولية يوما بعد يوم إلا أنها لم تغير شيئا من محافظتهم الشديدة كما لم تززع فكرة أولوية المسائل العسكرية في الدراسات الأمنية.

المطلب الثاني : الأمن في المقاربة الليبرالية:

من خلال التمعن في الدراسة والتحليل نجد أن الطرح الليبرالي لم يتعد كثيراً عن التصورات والأفكار الواقعية التقليدية ومن زاوية أخرى انطلق رواده لمحاولة النظر بنوع من التفاؤل لنظام العالمي واضفاء صورة أخرى ذلك من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية والصدامية بين الدول بسبب انسجام المصالح والقيم مما يحتم عليهم جميعاً أن الأمن معطى مشترك بين الجميع. وعليه فإنه إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية ليتحدد هنا مفهوم المخاطر والانزلاقات وتوفير الجو الملائم والمناخ العملي لنشاط الفواعل والمؤسسات ضمن وعبر الدول. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما نوه إليه الباحث (دويل) من تحليلات الذي اطلق عليها بأطروحة "السلام الديمقراطي" وكانت من أهم ما جاءت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتم تلخيص جوهرها في:

1- الدول الديمقراطية لا تلجأ إلى محاربة بعضها البعض.

2- انتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يلعب دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة.

ومع فكرة الترويج للديمقراطية كمصدر للسلم العالمي، فقد وظف التصور بحدة كتبرير سياسات الأمريكية الرامية للتبشير بالدمقرطة على المستوى العالمي وعلى المستويين العلني والخفي.

-كما تم توظيف مفاهيم جديدة على غرار الأمن المشترك "والأمن الجماعي" الذي يعرفه "قولدين" ب: تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

-ولعل جل المبادرات التي ساهمت بشكل فعلي في إعادة صياغة الأمن ومعه حقل الدراسات الأمنية كانت مع (كيوهان، باري بوزان، نيبى)، وغيرهم ممن دعوا الى التوسيع حتى ضمن التيار الواقعي المحافظ من خلال النظر بجديّة الى التهديدات الجديدة للأمن بمختلف مستوياته¹.

-ويمكن الإشارة أيضا الى ما أكده "باري بوزان" على أنه عند إضافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبعد العسكري تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأي اختلال يشهده أي قطاع من هذه القطاعات والميادين سرعان ما يتحول الى مصدر كامن للصراعات ليس فقط بين الدول بل على مستويات أعلى أو أدنى على حد سواء وهذا بطبيعة الحال ما أدى الى تحول ملموس في المفهوم التقليدي للأمن، من خلال التراجع الى حد ما للمنطق المهيمن للدولة كمصدر للأمن والتهديد في ان واحد².

وهكذا نجد أن هذه المقاربات التقليدية قد شهدت تحديا قويا من قبل المقاربات الحديثة من أجل تقديم البدائل في تحديد مفهوم الأمن وذلك من خلال الصيغ والمعادلات والمرجعيات الأساسية و الركائز والأبعاد والمستويات وصولا الى العالمية بشكل يستجيب ويتفاعل مع التحديات الجديدة والمتغيرات المتسارعة في خضم طبيعة الفوضى التي تتسم بها النظام الدولي برمته.

وقد أصبح مفهوم الأمن في مضمونه التقليدي غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه النظام الدولي في نظر مجموعة كبيرة من المنظرين في العلاقات الدولية من أمثال أنصار النظرية الليبرالية الجديدة و النقدية , و الواقعيين الجدد , و أنصار النزعة النسائية , ذلك من خلال توسيع مفهوم الأمن أو كما يقول باري بوزان إعادة مفهمة الأمن³.

¹ عمار حجار، ص 51.

² خيرة وبفي وجميلة، علاز، 2008.

³ عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2011)، ص 11، 12

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

المبحث الثاني: النظرية النقدية في العلوم الاجتماعية:

المطلب الأول : تصور النظرية النقدية الاجتماعية للحقيقة وإدراكها للمعرفة

لقد قامت في هذا السياق بانتقاء تلك الحلول المقدمة للنظريات التقليدية التي سوت الحقيقة باعتبارها قيمة إيديولوجية لتلك المعتقدات المسبقة للأخذ بتبرير وشرعنة التوازنات العالمية وفي هذا الصدد فهي ترى أن هذه النظريات لا تعدو كونها مجرد غطاء وتمويه لأيديولوجيات مخفية ومهمة فالنظرية النقدية هنا لإسقاط ورفع الغطاء من خلال وضع واقتراح تصور بديل وفي هذا السياق يقول "هوفمان" بأنها لا تنظر للحقائق من منظور النظرية التقليدية بل من خلال محصلة الحقائق وبالأطر الاجتماعية والتاريخية وإعمال الإدراك باعتبارها بدورا لهذه الأطر هذا الأمر في النهاية يتيح لأصحاب النظرية النقدية التفكير والعمل بروية لأجل المصالح التي تخدم هذه النظرية.

كذلك فالنظرية النقدية تقدم رؤية في تصور بنيوي أكثر منه تصور معرفي رغم انطلاقها الانتقادي والمتهم على الادعاء العقلاني حول الحقيقة.

لأنها في الواقعية أساسا تجاهلت مسألة الحقيقة وتفاعلت وتكيفت معها باعتبارها من المسلمات الجامدة تحت غطاء الموضوعية العلمية والحياد.¹

المطلب الثاني : النظرية النقدية الاجتماعية وإدراكها للمعرفة:

-في عملها نحو المعرفة تسعى وتهدف النظرية الاجتماعية النقدية الى إظهار الحقيقة وتحرير التفكير الإنساني من البنى والقواعد الجائرة للسياسة الدولية المهنية من طرف الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية كما هي تسعى دوما لكشف الغطاء والزيف المهيمن وبطبيعة الحال مستندة في

خالد معمري , التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر , مذكرة ماجستير¹ (جامعة باتنة, كلية الحقوق, 2007/2008) ص ص 102.103

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

تحليلها لأطروحات وأفكار وكذا فرضيات الرؤية النيوماركسية في حقل العلاقات الدولية المتمثلة عموماً في نظرية التبعية.¹

-و النظرية في عملها للربط ما بين المتغيرين المعرفة والمصلحة وهذا ما أبرزه (يورغن و هابرماس) بين المصالح الإنسانية والمعرفة حيث يقر في كتاباته حول العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانية ويفصل ذلك بارتباط أي منظور فلسفي إما بالمعارف مباشرة أو بالأشياء محل المعرفة. وفي كل الأحوال هي خادمة للموضوع أو الشخص وهذا ما أكده النقاد في كونها اعتناق الانسان وتحرره من هنا لا يكون الفصل الديكارتي بين الباحث والبحث حسب الرفض النقدي.

المطلب الثالث : مفهوم النظرية النقدية الاجتماعية:

-هناك خلاف إبستمولوجي كبير بين النظريات النقدية والنظريات العقلانية ولا يتأتى ذلك الا بالاستناد الى تصورهما لمضمون النظرية ووظيفتها.

-لقد قدم "كوكس" حسب: تصنيف أي نظرية تبعا لهدفها: إما النقد أو الوصف فأما قضية الوصف فهي تعد نظريات حل المشكلة أي انها تقدم إجابة بسيطة عن سؤال أو أسئلة مباشرة مثلها مثل أي مرجع يساعد في حل المشاكل التي تواجه الباحث في شكل وصفي، (النظريات المندرجة في الواقعية والليبرالية) لأنها تدرك الواقع كمعطى مسبق والمجتمع المدني كنظام دنيوي بعمل جزئيا باستقلالية عن أفرادها وفي هذه الحالة يكون العمل مع الدولة كمؤسسة وظيفية، وفي النهاية تكون النتيجة تقلص وانحصار السياسة في الإدارة والمشاكل السياسية تصبح مشاكل تقنية والسياسة هنا هي: من يأخذ ماذا ومتى، وليس لماذا؟²

¹ المرجع نفسه ص 103 .

² المرجع نفسه ص 103.

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

-يرى كوكس بنظرية حل المشكلات تعمل على جعل التوزيع الحالي للسلطة أمرا طبيعيا، لكن النظرية تبقى دائما لخدمة البعض ولتحقيق بعض الأهداف، فالنظريات من هذا المنطلق عموما ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسة محدودة، وبالتالي نجدها لا تمتع بالاستقلالية.

-كما يضيف "كوكس" أن النظريات ليست معزولة لحد ذاتها عن وجهة نظر في الزمان أو المكان، وعندما نجد نظرية ما تمثل نفسها فقط وعلى ذلك النحو فمن الضروري المهم البحث في أيديولوجيا أو منظورها الخفي.

-لقد اكتشفت النظرية النقدية أن مشكل النظريات ذات الاستمولوجيا الوضعية أن لها القدرة على الوصف ولكن ليس الشرح والفهم، وإن توفرت -حسبهم- القدرة على الفهم فإنه هناك قصور وضعف في القدرة على نقد حدود هذا الفهم.

-أما حسب "هوفمان" أن النظرية النقدية من خلال عملية الفهم والتفكير الذاتي قادرة على أن توفر بعدا للنظام الاجتماعي القائم، وباستطاعتها أيضا القدرة على تغيير وتحقيق النظام المرغوب فيه.

-و هذا ما استطاع المنظور النقدي الاجتماعي أن يستنتجه من أعمال مدرسة فرانكفورت إلا أن اسهاماتها في مجال الدولية يعود الى منتصف ثمانينات القرن 20 إذ نجد أن روبرت كوكس أكثر من عمل بها , وكذلك نجد من إبرز مفكري هذا التيار يورغن هابرماس، و ماكس هوركها يمر، و تيودور أدورنو، ماركيز هاربيت، أندرو لنكلاتير، ومارك هوفمان.

-وفي هذا السياق نجد أن النظرية الماركسية قد قدمت اسهامات نقدية لأنها تقدمها في شكل مجموعة من الانتقادات الاجتماعية والثقافية ذات توجه ماركسي ومع ذلك فهي تستمدتها من البنائية، كما قامت مدرسة فرانكفورت الى توسيع الفكر الماركسي الى مجالات ومواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية لتقوم بتقديم وتدریس قضايا أخرى كالسلطة على اللاوعي الجماعي وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية مثل الأعلام ووسائله.

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

-كذلك يمكننا القول أنه من حيث البناء العام تسعى النظرية النقدية الاجتماعية الى تشكيل بناء مفهوماتي نظري متماسك يعتمد على تلك الأسس الأستمولوجية والمنهجية المفهوماتية للاتجاهات النظرية التقليدية.¹

المبحث الثالث: النظرية النقدية : من حقل العلاقات الدولية الى الدراسات الأمنية

لطالما سايرت العلوم كل التطورات الحاصلة والسريعة في كافة الميادين والقطاعات ولعل من أهمها حقل الدراسات الأمنية الذي بدوره شهد ولا يزال يشهد تطورا كبيرا ذلك من تسعينات القرن الماضي، تجلى-طبعا- مع صعود و بروز جيل جديد من الباحثين والمحللين العاملين في الحقل وظهور مدارس وتيارات ومفاهيم ذات الصلة بالأمن وذات دلالات وأبعاد ومضامين مسايرة لذلك التشابك والتضاد والترابط فيما بينها، إضافة الى ذلك التغيير الحاصل في حدود التخصص ذاته من العلاقات الدولية الى التعددية في التخصصات الأخرى، ولقد اختلفت وجهات النظر والتصنيفات حول التطور التاريخي للدراسات الامنية ولا يوجد تصنيف موحد نال اجماع الباحثين وعليه سنذكر أهم التصنيفات التي اهتمت بتاريخ تطور الدراسات الأمنية .

المطلب الأول : تصنيف أليكس ماكليود وزملائه

تم تقسيم تاريخ الدراسات الامنية في هذا التصنيف الى خمس مراحل مختلفة تعكس تطور الظروف الدولية :

المرحلة الاولى : تبدأ من منتصف الاربعينات الى الخمسينات وفي هذه المرحلة تطور مفهوم الامن في

الولايات المتحدة الامريكية و أصبح يتم تداول مصطلح الامن الوطني , أين مثلت الدولة الموضوع المرجعي للأمن بمعنى أن المؤسسات السياسية والإقليم والشعب هي عناصر ذات أولوية في الحماية من تهديدات خاصة العسكرية , وقد اقترح أرنولد وولفر حماية الأمن الوطني عبر القوة وتبني خطابات

¹ المرجع نفسه ص 104.

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

تعتمد على القوة في سبيل ضمان الأمن , كما حدد دافيد بالدوين david baldwin مواضيع مهمة في دراسة الأمن

وهي أن الأمن لا يعتبر الهدف الأساسي للدول ولكن قيمة من بين قيم الأخرى , الأمن يحقق بالوسائل العسكرية و الغير عسكرية .و المأزق الأمني غالبا ما يركز على ميدان السياسة العسكرية¹ .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة العصر الذهبي بالنسبة للدراسات الاستراتيجية كما اطلق عليها العديد من الكتاب امثال قراي "Gray" والت "Walt" فريدمان "Freedman" بولدوين "Baldwin", وتميزت هذه المرحلة بنهاية التفرد الأمريكي للسلاح النووي والتركيز على مواضيع الردع ومراقبة والسباق نحو التسليح والأحلاف والتكنولوجيا العسكرية , وقد ازدهرت في هذه الفترة البحوث الأكاديمية وعملت الحكومات على تمويلها.²

المرحلة الثالثة : بدأت هذه المرحلة في منتصف الستينات وقد عرفت تراجع الدراسات الاستراتيجية بسبب الاهتمام المبالغ فيه على أنواع الحروب الأقل احتمالية والتحليلات المؤسسة على نظرية اللعب , كما تم إهمال المشاكل الاستراتيجية الذي تتفاعل فيه الفضاءات السياسية والعسكرية في أوقات الحرب والسلم.³

المرحلة الرابعة : أطلق "ستيفن والت" stephen walt على هذه الفترة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية نتيجة تزامن هذه المرحلة بالعديد من الأحداث المهمة والتي أثرت إيجابا في تأسيس ميدان فرعي جديد في حقل العلاقات الدولية ومن أهم هذه الأحداث نذكر:

1 - نهاية الحرب في فيتنام 1975 والغزو السوفيياتي لأفغانستان 1979 .

¹ سليم قسوم , الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية , (أبو ظبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1 , 2018), ص 22, 23

² المرجع نفسه , ص 23

³ المرجع نفسه ص 23, 24

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

2 - وصول مارغريت ثاتشر للحكم في بريطانيا سنة 1979 ورونالد ريغن في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1979 .

3 - تأسيس مراكز دراسات أمنية ونشر المجلات الجامعية الخاصة بدراسات الأمن الدولي و على رأسها مجلة International Security

4 - نشر كينث والتزل لكتابه Kenneth Waltz لكتابه Theory of International Politics و الذي أكد على أن الأمن يجب يشكل الاهتمام الأساسي وليس تعظيم القوة.¹

المرحلة الخامسة : بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت تيار معارض عمل على صياغة معنى جديد للأمن و تحويله من المعنى التقليدي الى معاني غير مادية , وقد عرف هذا التيار بالاتجاه النقدي وهو يمثل المرحلة الحالية للدراسات الأمنية.²

المطلب الثاني : تصنيف بيل ماكسويني Bill Macswenney

اعتمد ماكسويني في تصنيفه لتاريخ الدراسات الامنية على التطور الحاصل في مفهومي الأمن الوطني و الأمن الجماعي و مسايرة المفهومين لتطور حقل الدراسات الأمنية , كما يعتقد ماكسويني أن فهم تاريخ الدراسات الأمنية أنه ذو طبيعة دورية للأفكار, و عليه قسم تاريخها الى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى : بدأت هذه المرحلة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الى نهاية الحرب العالمية الثانية و تسمى هذه المرحلة بمرحلة "النظرية السياسية" و تميزت هذه الفترة بفكرة الأمن الجماعي التي صبغت إسهامات الدارسين لفهم الطبيعة الأمنية³

المرحلة الثانية : و تسمى مرحلة " علم السياسة " و قد بدأت هذه المرحلة في منتصف الخمسينات , وهي فترة العصر الذهبي حيث صنف موضوع البحث كحقل فرعي مستقل في ميدان العلاقات الدولية ,

¹ المرجع نفسه ص 24

² المكان نفسه

³ المرجع نفسه ص 25

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

وفي هذه المرحلة ساد مفهوم الأمن الوطني كميزة غلبت على الأبحاث المنجزة والتي عرفت انتاجا كبيرا¹.

المرحلة الثالثة : عرفت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة والتي امتدت من أوائل الثمانينات انفتاح كبير للمقاربات المنافسة وهذا بسبب النقد الموجه للمقاربة الأمنية التي ركزت على مفهوم الأمن الوطني وقد اشتهرت هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد السياسي في إشارة الى تطور نظريات الاعتماد المتبادل.²

المرحلة الرابعة : بدأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب الباردة وهذا بعد ظهور النظريات ما بعد الوضعية الناقدة لأفكار مرحلة علم السياسة , وهو ما يعرف بالمحاورة الثالثة في نظرية اعلاقات الدولية , فجميع نظريات ما بعد الوضعية (النظرية النقدية , النظرية النسوية , ما بعد الحداثة , البنائية , دراسات الأمن النقدي) تتشارك جميعها في عدد من التصورات , فهي تنظر للنظام الدولي كبناء للفواعل وهدف الدارسين هو تفكيك الأشكال و المفاهيم المكونة له.³

المطلب الثالث : توسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية:

لقد ارتبطت عملية التوسيع بشكل مباشر بتطور مفهوم الأمن أي في صورة إضفاء الطابع المفهومي بشكل عام، إذ نجد أن مفهوم الأمن في مسار تطوره شهد مرحلتين فاصلتين: الأولى تدعي بالتقليدية ولقد تميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل. أما الفاصلة الثانية: فقد اتضحت في تلك التوسعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد أفقيا نحو القطاعات الأخرى، بداية بالاقتصاد والسياسية والمجتمعية والبيئية.

الدلالة اللغوية للأمن:

يعد الأمن من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة والثرية ثراء اللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى، وأصل الكلمة: الألف والميم والنون.

¹ المكان نفسه

² المكان نفسه

³ المرجع نفسه ص 26

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

نجدها عند ابن المنظور (الأمن ضد الخوف) والأمنة: الأمن ورجل أمنة-بالفتح- للذي يصدق كل ما يسمعه ولا يكذب بشيء، ورجل أمنة الذي يطمئن الى الناس ويثق بهم واستأمن اليه: أي دخل في موضع الأمن والأمن: المستجير ليأمن على نفسه، والأمنة: نقيض الخيانة، لأنه يأمن أذاه.

-كذلك نجد الفيروز أبادي فهو يرى بأن (الأمن واللامن كصاحب ضد الخوف والأمانة والأمنة، ضد الخيانة وأمنه، تأميناً وإثمانه واستأمنه فهو بذلك أمين وأمان، وامن به ايماناً صدقه، والايمان: الثقة وإظهار الخضوع وأعطيته من امن مالي، أي من خالصه وشريفه.."

وفي هذا السياق يمكننا القول أن الأمن في اللغة العربية يطلق على عدم الخوف والحفظ والثقة ولها ثراء لغوي واسع وكبير، ويصعب الفصل في بعض الأحيان لهذه المعاني لما لها من تداخل وترادف وتماسك كما لها دور تكاملي في إثراء مفهوم الأمن بشكل عام.

لكن في المقابل نجد من الكتاب النقاد ينتقدون انحصاره-الأمن- على عدم الخوف فهم يرون فيه مفهوماً ضيقاً وسلبياً كون شعور بالأمن من مشاعر الخوف والقلق وحالات التوتر قد ينشأ لديه لأسباب أخرى مثل: تدني ظروف المعيشة مع تقيد به بقيود غير مشروعة تحيل دون فعاليته وطموحاته وهذا ما يحدث -حسبهم.

يعلم الجميع كل العالم تلك الأهمية القصوى مفهوم الأمن واستخداماته وشمولها ولطالما اجتهد الجميع-العاملين في الحقل-لوضع وتحديد مفهوم واحد للأمن وإيجاد صيغ قوانين تحكم وتوجه ظاهرة الأمن بأبعاده المختلفة: وطنية أو قومية أو دولية وصولاً الى العالمية، ولأنه ضارب الى قدم الزمان، فإذا رجعنا الى النص القرآني لوجدنا فعل "أمن" في صيغ شتى ولعدة مئات المرات بنسب متواترة ومتواردة مرتفعة جداً، بسبب أن الفعل والمادة التي اشتق منها الايمان، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان والراحة النفسية للكيان والروح الناتج عن الايمان والثوق بالله عزوجل.

ولقد وردت كلمة "أمن" خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة امنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف في قوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

قريش الآية 2، 3، 4. وقوله تعالى: "...وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا.." النور، الآية 55، وقوله عز وجل

"وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به..." النساء الآية 83 ومن هنا نؤكد أن الأمن ضد

الخوف.

1-باري بوزان Barry Buzan : في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد أما إذا

كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها

المستقلة وتماسكها العلمي."

2-والتر ليبمان Walter Lippman : إن الأمة تبقى في وضع امن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضه لخطر

التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على

صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه."

3-جيا كومو لوسيانى Giacomo Luciani : الأمن الوطني هو القدرة على المقاومة والتصدي لكل عدوان

أجنبي."

4-فرانك سيمولي وفرانك تراجر: والأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية والذي يعني

خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو

المحتملين."

5-أرنولدو وولفر: "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من

وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

6-بوث ويلر: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين

منه وتحقيق ذلك إذا نظرنا الى الأمن على أنه عملية تحدي".

7-دومينيك دافيد: "الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي مشكل للخطر

وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا".

-لكن يمكن تسجيل ملاحظات من خلال التطرق لهذه التعاريف نوردتها فيما يلي:

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

- أ- انزلاق بعض التعريفات في لب وجوهر الصراع الواقعي للسياسة الدولية وتغييب باقي صور الحياة الاجتماعية الأكثر والأشد دقة وحساسية كالبينة والاقتصاد وغيرها.
- ب- وجود خلاف كبير حول ما إذا كان وجوب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره أو على كل المستويات مجتمعة في ان واحد هنا بالتأكيد في حال وجود شبه اجماع على حصر موضوع الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية.
- ج- وجود تغييب لمستويات التحليل الأخرى كالفرد والمجتمع باعتبارهم الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يجب تأمينه والحرص على ذلك والذي يتجلى في ربط الأمن -في بعض التعريفات- بالبعد الوطني.
- تتجلى الأبعاد الأمنية تبعاً لشموليته نحو دفع الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية الظاهرة الخفية والمعلنة أو المحتملة وهذا بالقدر الذي باستطاعته التكفل بضمان القدر الأكبر والأطول لضمان الحياة والاستقرار والذي يساعد الأفراد في تطور وتقديم دولتهم ودحض كل المعوقات التي تحول دون ذلك أبعاد الأمن.

اسباب ظهور المفهوم الحديث للأمن:

لقد تأثر المعاصر في تحديد مفهوم الأمن اساساً، وهذا راجع الى التطورات التي قسمت جهود وشكل للنظام الدولي والافرازات التي حدثت من خلال التفاعلات للدولية المتسارعة في ظل التحديات والمتغيرات أمام التهديدات على المستويين الداخلي والخارجي، ما أحدثت بلورة فكر جديد في مجال الأمن.

01. نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد: وقد توضحت معالمه بزوال الثنائية القطبية أفضى إلى الريادة الأمريكية في على رأس الهرمية للقوة العالمية منطقة البحث عن مصادر انماطية للقوة في اطار استراتيجية قائمة لاحتواء الحركات التي قد تنتج قوة كونية جديدة منافسة فالمخطط التوجيهي للدفاع الأمريكي ليتحول مفهوم الأمن "الهيمنة بنيويا على مستوى الحكم العالمي وهيكلها على مصادر المصادر الطاقة التكنولوجية والتجارة والمعلوماتية والاقتصاد".

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

02. ظهور فواعل غير دولية: مع ظهور فواعل جديدة من غير الدول افضى الى اعادة المعادلة الأمنية.

أ) فواعل فوق الدول: أي المنظمات العالمية والقومية والمتخصصة وكذا المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

ب) فواعل موازية للدولة: مثل التنظيمات الاقليمية والشركات متعددة الجنسيات وهي على تماس في ممارستها مع الدول.

ج) فواعل تحت الدول: الجماعات المسلحة، مؤسسات القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، ومع تناهي هذا الفاعل ليشمل ذلك الدول المجتمعات والانسان الذي أصبح وحدة التحليل الجديدة وتوسع بذلك مجال ومنطق الأمن.

03. طبيعة النزعات: لقد تحولت النزعات مما كانت عليه سابق وبرزت انماط جديدة فلم تبق

بالضرورة بين الدول بل داخل كالنزاع بين جماعة مع السلطة المركزية القائمة أو جماعات داخلية اخرى لأجل السلطة وما نتج عنها عدم الاستقرار المعيشي والأمني والانتهاك الشديد لحقوق الانسان كالفقر والمجاعات والتهجير القسري والانتهاكات والجرائم التي تطال الأطفال والنساء كذلك اللجوء ومشاكله من دولة إلى أخرى وما ينجر عنه من آفات وأمراض وغيرها.

وعليه فتطور النزعات في فترة ما بعد الحرب الباردة شكل عاملاً رئيسياً في تأكيد فشل المتطور التقليدي للأمن ويغير فرضية أن أمن الدولة لا يعني بالضرورة أمن الافراد.

04. تأثير العولمة: هي ظاهرة شمولية جاءت لتمس بشكل مباشر أو غير مباشر مفاهيم عدة في الساحة

الدولية ومن أهمها الأمن في ظل التشابك في العلاقات الدولتين وكذا الطفرة التكنولوجية مع تزايد وتيرة الاعتماد التبادل بين الدول ما قدم مفاهيم جديدة للأمن ذات تعقيد ومضامين تشمل أبعاد وازفافية للأمن.

ولقد تمثلت العولمة في تداخل أربعة حقول كالعولمة الاقتصادية والمالية، تماشياً مع مفهوم الاعتماد والتبادل للسلع والبضائع، الأسواق العالمية، سهولة التمويل الخارجي، الغاء الحدود والجمركية العولمة

الفصل الأول : مدخل للدراسات الأمنية النقدية

السياسية، تسعى لتحقيق أنظمة سياسية متشابهة للفكر الليبرالي الديمقراطي، وذلك بتفعيل الفواعل عبر الوطنية وما ينجر عن تأثيراتها المباشرة على سلطة اتخاذ القرارات السياسية الداخلية للدول.

العولمة المعلوماتية والثقافية: سهولة انتقال المعلومات دون عوائق وحدود جغرافية هذا ما صور ثقافات دخيلة تؤثر على أمن الافراد ونشر أفكار وقيم وفرض التقليد بالنموذج الغربي لتهميش الهدية الوطنية من وراء الثقافة العالمية، وهذا ما يوسع من مجال مفهوم الأمن اصبحت العولمة مصدراً للنزاعات الدولية وظهور تحديات جديدة¹.

¹ قنوفي وسيلة، حق الانسان في الأمن: بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي, أطروحة دكتوراه, (جامعة محمد طي دياغين، سطيف
2، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2017 ص ص 45-53

الفصل الثاني
المدارس الأمنية
النقدية

الفصل الثاني: المدارس الأمنية النقدية

ولقد دخلت الدراسات الأمنية النقدية حقل الدراسات الأمنية للعلاقات الدولية من خلال المنطلقات النظرية لدراسة الأمن القومي بالتركيز على أمن الفرد بدل أمن الدولة وهكذا برزت ثلاثة مدارس أساسية للدراسات الأمنية تناولت دراسة الأمن وهي مدرسة كوبنهاغن و مدرسة ابريستويت و مدرسة باريس .

المبحث الأول: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

المطلب الأول : مرتكزات مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

تأسست مدرسة كوبنهاغن سنة 1985 ويعتبر المشروع المقدم للدراسات والأجندة البحثية لعدد من المفكرين والباحثين الأكاديميين في الحقل بمعهد كوبنهاغن لأبحاث السلام بالدانمارك، لقد نجح هذا المشروع في تحقيق نتائج كافية ومعتبرة من الاستمرارية بتبرير مصطلح "المدرسة"، كما قام بالاستفادة من مجموعة متميزة من مختلفي التوجهات النظرية " كلين هانس" اولي ويفر "جاب دي وايلد" لكن الدور المتميز جاء على اثر دخول "باري بوزان" عام 1988 كمدير لإحدى المشاريع البحثية لمعهد: "الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي" إضافة إلى كتابه: "الشعب، الدولة، الخوف" بطبعاته الثلاثة الذي اعتبره كين بوث من أكثر التحليلات الشاملة لمفهوم الأمن في حقل وأدبيات العلاقات الدولية.¹

لقد قام "باري بوزان" بتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل خمس قطاعات للأمن السياسي المركز على الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية، والإيديولوجيات التي تضيء الشرعية لها.

والأمن الاقتصادي: الخاص بالموارد المالية والأسواق لتعزيز ورفع مستويات الرفاه لدى الشعوب والصوره التي تبرز قوة الدولة، الأمن المجتمعي: المتمركز حول تطور النماذج التقليدية من

¹ أمينة مصطفى دلة ، الدراسات الأمنية النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام , 2013/2012) ص 63 .

دين وحرية، تقاليد ولغة وأعراف ثم الأمن البيئي: المتمحور حول المحافظة على المحيط المحلي والكوكبي باعتباره الداعم الرئيسي للبشرية ككل.¹

ومن هذه المنطلقات نجد "باري بوزان" قد أضاف على هذه القطاعات على غرار التركيز على الأمن العسكري: المتعلق بالتفاعل و التشابك بين القدرات الدفاعية للدول وكذا الهجومية المسلحة وحجم إدراك تلك الأهداف والاستراتيجيات والمخططات العسكرية مع بعضها البعض. بالنسبة لمدرسة كوينهاغن مثل هذه القطاعات تعمل على تشجيع مختلف العلاقات بين الفواعل ذات الصلة لتطوير تعاريف مختلفة للمواضيع المرجعية، وهذا ما يؤكد إليه التحرك الثاني أي تعميق مفهوم الأمن واعتماد مستويات تحليلية ثلاثة على طريقة "كينت وولتز" وهي: الأفراد، الدولة، النظام الدولي".

في هذا السياق وعند طرحهم الإشكالية أمن ماذا؟ يجيب "بوزان" أمن الدولة بدلا من أمن الأفراد وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب:

أولا: الدولة فقط يمكنها التعامل مع الإشكاليات الأمنية العالقة أو بالإمكان حصولها وخاصة الإشكاليات الأمنية الداخلية مع الفواعل تحت وطنية.

ثانيا: تعتبر الدولة الفاعل الأول ذو الوكالة بالدرجة الأولى لتخفيف حالات اللأمن.

ثالثا: الدولة هي الفاعل المهيمن في النظام السياسي العالمي.²

والملاحظ أن مدرسة كوينهاغن قد تبنت الإطار النظري الذي قدمه "باري بوزان" بوضع الفكرة الأولى في رفض إدعاء الدراسات الاستراتيجية بأن هدف وجوهر الدراسات الأمنية هو القوة والحرب، كما أضاف فكرة ثانية تمحورت وتبلورت حول الالتزام بالتوجه التوسعي الذي يعكس ويصور الابقاء

¹ المرجع نفسه ص 64 .

² المرجع نفسه ص 65

على الأجهزة الأمنية مفتوحة لمختلف التهديدات وأنواعها، بالإضافة إلى الكشف والتحقيق النقدي لكيفية بروز هذه التهديدات العسكرية وغير العسكرية.¹

وفي هذا السياق نجد بأن العديد من الأبحاث التي قدمها المشاركون في مدرسة كوبنهاغن من خلال تركيزهم على كيفية عمل الأمن في السياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة مع ذلك التغير السريع في النظام الدولي وتلك التحولات الكبرى في ميزان القوى العالمية.

لقد نادى الباحثون في هذه المدرسة بتوسيع مفاهيم الأمن لتشمل مواضيع أخرى ذات الأهمية والتحليل والاعتراف في الأجندة الأمنية للدولة كالتغيرات البيئية التي أضحت تشكل قضايا عالمية عابرة للحدود كالفقر والمجاعة والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتلوث وحقوق الإنسان، كل هذه القضايا والعوامل دفعت الباحثين في المدرسة بوضع برامج بحث للدراسات الأمنية تعتمد وتركز على أفكار جديدة ومبتكرة مثل: الأمن المجتمعي وعملية الأمننة أو التسييس التدريجي للأمن وكذلك الأمن الإقليمي ذلك لإدراك وفهم الأمن في أوروبا.

وحسبه "الأمن هو التحرك الذي يؤثر القضايا إما كنوع خاص من السياسة أو كقضية تعالج فوق الاعتبارات السياسية للأمننة إذ تعتبر النسخة الأكثر تشددا للتسييس من الجانب النظري، أي قضية عامة يمكن وضعها في نطاق يتراوح بين غير المسييسة (حيث لا تعامل الدولة مع هذا النوع من القضايا ولا تعتبره قضية للنقاش العام) من خلال تسييسها اعتبار القضية جزء من السياسة العامة تتطلب قرارات الحكومة وتخصيص الموارد أي أمننتها (تقدم القضية كتهديد وجودي يتطلب إجراءات استعجالية خارج الحدود العادية للإجراءات السياسية)"

كذلك عند دراستهم لمفهوم الأمن المجتمعي انطلق أصحاب مدرسة كوبنهاغن من فكرة إعادة صياغة مفهوم المجتمع، وهذا خلافا للصيغة التقليدية للمجتمع التي ترى بأنه ذلك النظام الذي يشكل كل العلاقات المتبادلة والمشاركة بين الأفراد في ثقافة متعددة ومشاركة ويقول "أولي ويفر" في

¹ المرجع نفسه ص ص 65-67

هذا السياق مفهوما دورركايميا موضوعيا مفاده أن أساس المجتمع هو مجموع الأفكار وتلك الممارسات المشتركة والتي من خلالها يحدد الأفراد كأعضاء في مجموعات اجتماعية والمجتمع هو أساسا حول تلك الهوية والذات المجتمعية والأفراد أي أعمال منطق التمييز بين (نحن) و"هم" من جماعة إلى جماعة. إن فكرة أولوية الهوية للمجتمع تحدث عنها "باري بوزان" الذي يعد أول من قام بتقديم أفكاره حول مفهوم الأمن المجتمعي في الطبعة الثانية من أعماله "الدولة، الشعب، الخوف"، ذلك بتقديمها كإحدى المحطات الخمس للأمن المجتمعي إلى تلك القدرة الفعالة للمجتمع على الاستمرارية في طابعية الأساسي في ظل شتى الظروف الواقعة أو المحتملة المتغيرة في معادلة التحولات الدولية والتهديدات الممكنة، وبشكل أقرب وأكثر تحديدا هو حول "الإستدامة" فمن تلك الشروط المقبولة لتطوير الأنماط التقليدية للغة والثقافة والانتماء والأعراف والدين والهوية الوطنية.

كذلك نجد أن النسخة المنقحة لمفهوم الأمن المجتمعي التي قدمها "أولي ويفر" في العمل الجماعي "الهوية، الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا" ذلك باقتراحه إعادة مفهومة حقل الدراسات الأمنية بفكرة ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع.

هنا يبقى الأمن المجتمعي كقطاع لأمن الدولة ولكنه في نفس الوقت يصبح موضوعا مستقلا بصفته مرجعا لذلك.

وهو يركز أساسا على الهوية مثله مثل تركيز الدولة على سيادتها كقيمة جوهرية إذن فهما يدلان على البقاء والاستمرار، والخلاصة من ذلك فقدان الدولة لسيادتها يؤدي إلى زوالها والمجتمع الفاقده لهويته تسوده المخاوف و عدم الاستقرار ثم النزاعات والأزمات وبالتالي زواله.

ومن زاوية أخرى نجد أن هذه الازدواجية تفتح وتوسع مجال دراسة الأمن لجميع القضايا الهوية المجتمعية كقيمة معرضة للتهديد من وقت لآخر وهذا لتناقض المصالح بين الجماعات والدولة، هنا قد تتعرض هذه الجماعات للتهديد من طرف دولها في حالة عدم توافقها مثال ذلك: فلسطين في حال وجود مجتمع صهيوني بدون دولة في حد ذاتها والحالة الكردية أيضا .

ويقر ويفر من هذا تصبح للمجتمعات ردود أفعال ضد تلك التهديدات الموجهة لهويته وستكون ذات دلالات سياسية ويوضح هنا أنه لتبني ازدواجية الأمن هو الاتجاه نحو نظام الدولة الحديثة كسلطة سياسية عبر مستويات مختلفة وعديدة ، وهذه العملية تقوم على تفويض مبدأ السيادة الحصري للدولة الإقليمية نتيجة بروز سلطات جديدة تتجاوز الحدود الصلبة للدولة، وهذا التطور يوضح البروز للأمن المجتمعي وهي الحالة التي تشعر فيها مجموعات كبيرة داخل المجتمع بأن هويتها معرضة لكل أنواع التهديدات جراء الهجرة من و الى ، كذلك فكرة التكامل، الاستعمار الثقافي وهم في محاولة الدفاع عن أنفسهم كما عبر عن ذلك بوزان ظهور ما يعرف "بالمعضلة الأمنية المجتمعية".¹

الأمن والممارسات الخطابية:

في إطارها الجديد للتحليل الأمني عملت مدرسة كوبنهاغن لتطوير مفهوم الأمانة ، وقد قدمت ابتكارات نظرية ومفاهيمية في الدراسات الأمنية بغية توسيع مفهوم الأمن، كما قدم ويفر أعمال خاصة بالأمانة ، إذ تعتبر عملية توسيع لمفهوم الأمن بحيث من أجل أمانة أي مشكلة بنجاح عليه أن يقدم شيئاً باعتباره تهديدًا وجوديًا للكيان المعني بحيث يمكن قبوله من قبل الجمهور . وبالتالي تكسب سياسة الاستثناء شرعية تسمح باستمرارها ، فأهم ما يميز الأمانة هو " بنيتها البلاغية الخاصة بحيث يتم حشد القضايا الوجودية في السياسة لترتفع فوق السياسة، ففي خطاب الأمن تكتسب القضايا طابعًا دراميًا وتقدم باعتبارها ذات أولوية قصوى، وبالتالي يزعم الفاعل أن له الحق في التعامل معها من خلال أدوات استثنائية، وتتكون عملية الأمانة الناجحة من ثلاث مكونات هي: التهديدات الوجودية، وإجراءات الطوارئ والانفلات من القواعد.²

وفي هذا السياق وبعد الاجتهادات والتحليلات والدراسة ظهر جدل لبوزان وزملائه في سياق توسيع أجندة الأمن وتفاديا لحظر توسيع شمولية الأمن لجميع القضايا حتى يصبح فعليًا، فنحن —حسبهم- نحو قاعدة واسعة تحليلية أو قاعدة للحكم: ما هو و ما ليس هي قضية أمنية.

¹ المرجع نفسه ، ص 69 .

² محمد مسعد العربي ، "الأبعاد الثقافية للأمن الوطني"، مفاهيم المستقبل، ع 8، مارس 2015، ص ص 7-1 .

كما أضاف الباحثون في الأمن: إطارا جديدا للتحليل وذلك متمثلا في الصنف الثاني وهو القبول الشعبي المشروط بوجود سلسلة من الشروط التسهيلية و حسيهم أن الأمانة الناجحة هي ذلك المزيج بين المجتمع واللغة بين الخطاب والمجموعة المخولة الداركة للخطاب وهنا يتأتى ذلك -حسب ويفر إلا بالنقاط التالية:

1- شكل الفعل الخطابي:

أي ضرورة الأخذ بقاعدة اللغة الأمنية ورفع مخطط محكم ضد أي تهديد وجودي، في هذا السياق تصبح هذه القاعدة موجهة للجدل الخاص بالقطاعات المختلفة فيما يخص الهوية في القطاع المجتمعي، الاعتراف وكذا السيادة في القطاع السياسي وفي القطاع البيئي وما يعرف بالاستدامة.

2- موقع الفاعل المؤمن:

الذي من الضروري والواجب تمتعه بموقع قيادي سلطوي بمعنى امتلاكه لعقل أداء الخطاب كما جادل (بورديو) في عمله (اللغة والقوة الرمزية) ففعل الخطاب ليس فقط لغوي ولكن اجتماعي وفي ادائه يرتكز على الموقع الاجتماعي للمتكلم.

3- عامل الظروف المرتبطة تاريخيا بالتهديد:

هنا تبرز أهمية استحضار تهديد أمني إذا كان هناك أمورا معينة للإشارة إليه سواء كانت مشاعر معادية، مياه ملوثة، آلات عسكرية وحرية وغيرها.

وهكذا فالعنصر الثالث للأمانة يكمن في انتقال القضية من مجال السياسة العادية إلى نطاق السياسة الاستعجالية أي يتم التعامل مع القضية بطريقة سريعة وجاهزية على خلاف القواعد الديمقراطية العادية وقواعد صنع السياسة هذا حسب ويفر ليس له أي معنى معطى موجود من قبل ولكن يمكن أن يكون أي شيء بقوله: الفاعل المؤمن بعبارة أخرى الأمن هو بناء اجتماعي تاذاتاني هذا هو معنى الأمن.¹

¹ المرجع نفسه , ص 76 .

هذه الاستثنائية التي قدمها منظروا مدرسة كوبنهاغن تحمل تشابه إلى حد معين ما قدمه "كارل سميث" للسياسة كقرار استثنائي يؤسس لتلك الحروب القائمة بين العدو والصديق. وفي هذا الإطار الذي قدمه "سميث" جوهر السياسة أو السياسي يكمن في تلك العلاقة بين الصديق والعدو وإمكانية نشوب نزاع أو صراع وهذه استثنائية -حسبه- للصدقة والعداوة، توفر البنية الأساسية للولاء والتضامن والتي من خلالها تدعم القدرة على اتخاذ القرار اللازم وانفعال بشأن العدو، وحسبه أيضا كل نقيض سواء كان أخلاقي، ديني، اقتصادي إذا كان قويا بما فيه الكفاية لتجميع البشر بفعالية يتحول الى نقيض سياسي وفقا لمنطق الصديق والعدو على أن: "سميث" لم ينكر تنافس الدول مع بعضها في تلك النواحي المختلفة من اقتصاد، قانون وأخلاق لكنه أكد وجادل بأن أكثر العادات بين الصديق والعدو يكمن في التعارض السياسي الذي يتولد عنه التطرف. ومن هذا المنطلق نجد أن "سميث" مفهومه للسياسة يحتل المرتبة والمكانة المماثلة لمفهوم الأمن. بجانب عامل التهديد الوجودي أو العدو اثنين من اللبنة الأخرى لفعل المؤمن تلك الإجراءات الاستثنائية وكسر الإجراءات العادية يمكن أن ترتبط بعمل "سميث" حول السياسي، وحسبه أيضا فتأسيس أي نظام يتم تأمينه من خلال الفعل الاستثنائي الذي يكمن في المبادئ القانونية وبعبارة الشهيرة "السيادة هي التي تقرر بشأن حالة الاستثناء".¹

عند استكشاف الأمن توصلت مدرسة كوبنهاغن إلى استنتاجات مشابهة فمنطق الاستثناء للأمننة خاضع لمنطق الحرب وفي الحالة المتطرفة -الحرب- ليس هناك مجال للنقاش مع الطرف الآخر، فنحن في محاولة للقضاء عليه فالانتهاك الصارخ الذاتي للقواعد هو ذاته الفعل الأمني والخوف في هذه الحالة من الطرف الآخر كونه مصدر تهديد نحن ككيان هو الدافع الأساسي لهذا الفعل.

¹ المرجع نفسه ، ص 77- 79 .

نسخة أخرى للأمننة قدمها "باري بوزان" في سياق الحرب على الإرهاب بتقديمه لمفهوم الأمننة الكلية وفكرة المركبات الأمنية وهذا لوضع أبعاد موسعة لتلك العلاقة بين الفاعل المؤمن والجمهور وذلك لأجل احتواء وتأطير القضايا والعلاقات الأمنية والأجندة في نطاق المنظومة العالمية بصفة عامة. هنا صممت الأمننة الكلية للربط بين كل القطاعات حسب مستوياتها والتي تتجلى فيها الأمننة من خلال المركبات الأمنية التي تدعي بأن الأنماط والأشكال الواسعة موجودة في البنى الاجتماعية الشاملة للأمننة.

أما فكرة المركبات الأمنية لم تناقش بشكل واسع في أدبيات كوبنهاغن بل معظم النقاشات في إطار الحديث والدراسة الخاصة بالأمن الإقليمي.

وكما أضاف أخيرا أولي ويفر في عمله : الأمننة ونزع الأمننة 1996 التي تشير إلى البنية الخطابية للتهديد وانطلاقا من فكرة أن الأمن هو أساسا متمحور حول البقاء.

كما نوه "باري بوزان" في تصريحه في الموقع العربي المتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية¹، إذ بين رؤيته المرتبطة بتركيبة معينة ولخص ذلك إذ أقر ببداية التعرف على الخطر والشعور به إتجاه أمر ما تلك التركيبة والوضعية هي التي تحدد ما هو قضية أمنية وما هو غير ذلك وهي تدابير تنقل الأمر من مجال السياسة اليومية إلى وضع ما بأهمية خاصة أو استعجالية لاتخاذ التدابير اللازمة الآن حيال التهديد. وإلا كان فقدان الشيء ذا قيمة أو أنفسنا نحن -هذا حسبه- ما يفرق بين السياسة الأمنية عن السياسة العادية، كذلك يقول تشخيص الأمنية هل هي أمانة حقا أم لا ومن هو المقرر في ذلك، قيادة الدولة هي المخولة بتقرير المواضيع الأمنية ولا يمكن أن تكون اعتباراتهم دوما متوافقة بل ضرورة الاستماع للأفراد حسب الموافقة أو الرفض، مثال ذلك ما حدث للأمريكان من فشل ذريع (الفيتنام، العراق) الأمريكان لم يعتقدوا أن هناك خطرا حقيقيا لأن الحرب على الإرهاب لاستراتيجية

¹ - barry buzan .<http://www.politics-ar.com> , [youtube.com/watch?reload=9&v=sFArvoPmjK4](https://www.youtube.com/watch?reload=9&v=sFArvoPmjK4) , translate by hamza ben abderrahmen. 12-09-2020 .

كاملة طويلة المدى وهذا ما تقوم به واشنطن الآن في طريق نجاح تماما -حسبه- بالنظر إلى حجم التأييد الذي جمعته لتبرير سياستها الأمنية بسبب يمكن الاعتماد عليه، بل في الشق الآخر هو مجرد إلهاء عن الأخطار الحقيقية مثل: ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب المحيط، المناخ....

كما أضاف "باري بوزان" أن المقاربة التي يعمل عليها هي مقاربة دقيقة وليست معيارية ولا تغطي كل الجوانب بل لا بد أيضا من التمييز بين أن تكون جزء من عملية الأمننة وأن تقول: هذا خطر وبين أن تقبل الخطر، إذن الاهتمام منصب على العملية والأشخاص الذين يقومون بذلك، ومثال آخر سقوط الصخور التي تسقط من الفضاء الخارجي وتحدث أضرارا لأنها توجد معرفة حقيقية وكاملة بالموضوع عكس الاحتباس الحراري الذي تتضارب الرؤى العلمية حوله والأولى أكثر ضررا من الثانية وهنا تستدعي هذه الفرضية جمعيات أو شركات مختصة في الاستثمار بعلوم الفضاء وعلوم البيئة الذين يهتمون بالبيئة والكوكب كل هذا سيدعم فكرة وخطر النيازك واعتباره خطرا حقيقيا والاحصائيات تدعم ذلك أيضا، لأن هناك من سيموتون جراء ذلك وهل كان بالإمكان أمننة ذلك وهل الناس حقا قلقون بشأنها وهذا بالتأكيد سيكون بمثابة مشروع مفيد للحكامة العاملين، إذن كل الظروف مواتية من أجل استغلال هذه الظاهرة أمنيا لكن لا شيء حدث في حين تم أمننة قضايا أقل ضغطا من هذا وهذا -حسبه- اهتمامي الأول في آخر صور التهديدات الجديدة وطرق الأمننة العالمية¹.

المطلب الثاني : نقد مدرسة كوينهاجن للدراسات الأمنية النقدية

لقد ظهرت مجموعة من الانتقادات والتي ركزت على المضامين التحليلية والمعيارية والسياسية خاصة المقاربات الرامية نحو توسيع مفهوم الأمن إذ تعلق النقد هنا حول استقلالية الأمن المجتمعي من خلال تحليله للأمن ومسألة تشكيل الدولة في الشرق الأوسط ، إذ جادل " كيث كروز" بدمج الأمن ضمن الدراسات الأمنية فيما يخص مسائل الرفاه الاجتماعي والعلاقة بين الجانب العسكري والمجال الاقتصادي محور مسألة شرعنة الدولة ونظامها .

¹ المرجع نفسه .

كما انتقدوا أيضا ذلك التصور للمجتمع والهوية بطريقة موضوعية ووضعية أي وضع صورة للمجتمع كحقيقة اجتماعية بنفس التصور الوضعي الأنطولوجي للدولة ، وفي انتقادهم للأمننة جادلت "لين هانسن" بأن تركيز المدرسة على الأصوات المهيمنة الشأن الذي أدى إلى إسكات المهمشين من النقاشات الأمنية .

كما تم انتقاد كل من "يفر وبوزان" بسبب إساءة فهم طبيعة الهوية باعتبارها شيء حقيقي يوجد لكل مجتمع ، بينما يرى "سويني" بأن الهوية شيء يتم التفاوض عليه وليس اكتشاف فقط . وقد انتقد "اريكسون" التركيز على الأمن كبناء اجتماعي في طبيعة ما يؤدي حسبه إلى عدم وجود تهديدات موضوعية ، فأى شخص يصنف قضية كمشكلة أمنية يكون هنا بصدد وضع قرار سياسي وليس تحليلي ، حيث أنتقد اريكسون وجوب إقرار مدرسة كوبنهاجن لمسؤوليتها بشأن توسيع الأجندة الأمنية .

أضافت "لين هانس" انتقادا آخر بعبارة "المعضلة الأمنية الصامتة" ، فالأمن كصمت يظهر عندما لا يملك الموضوع المرجعية (الأمن) أي محدودية التحدث عن مشكلته الأمنية أمثلة ذلك (قتل الشرف في باكستان) ، الخطاب حول فيروس نقص المناعة هنا تظهر عدم أمنة القضايا وفشلها .
_ لقد وجه كذلك "كين بوث" (المدرسة الويلزية) نقدا صارخا للفرضيات الأمنية التي طرحها منظري كوبنهاجن التي قدمت مقاربات لم تتحرك بشكل كاف باتجاه الأماكن الحقيقية والأفراد الحقيقيين ، الأمر الذي أدى إلى صورة خاطئة نحوربط الأفراد بالبقاء ، التركيز الدولاتي ، ومركزية النخبة وهيمنة الخطابات خاصة لأولئك الذين لا يملكون صوتا سياسيا .

_ كذلك نجد انتقادا آخر لذلك التناقض لمدرسة كوبنهاجن ، ففي العديد من الحالات قدمت السياسات المرتبطة "بالأمن المجتمعي" شبكة امنة (الفقر، الصحة ، وليس التهديد العسكري) ،

خاصة الضعفاء من المجتمع وكذلك نزع العنصرية يدعم العنصرية المؤسسية وكذلك حلف الناتو الذي مثل الاتحاد الأوروبي أداة واعدة لتوسيع الأمن في أوروبا الشرقية¹.

المبحث الثاني: مدرسة ابريستويت للدراسات الأمنية

المطلب الأول: مرتكزات مدرسة ابريستويت للدراسات الأمنية

تعتبر مدرسة ابريستويت احدى من أهم المدارس النقدية والتي تنسب الى بلدة صغيرة تقع في الساحل الغربي لويلز , وهي أول قسم للسياسة الدولية في العالم و في بداية التسعينات أصبحت معقل احد أهم المدارس الأمنية النقدية بقيادة علماء مثل كين بوث وريتشارد واين جونز.²

يعتبر تصور الأمن لدى مدرسة ابريستويت مخالفا لما جاءت به مدرسة كوبنهاغن , فالأمن بالنسبة لهم يعني الإنعتاق Emancipation , فمحور الدراسة لا ينبغي أن يكون الأمانة وإنما إنعتاق الأفراد كما يجب أن تكون الدراسات الأمنية خارج النظام المحلي والعالمي وهذا من أجل من استكشاف القوى الكامنة المسيطرة على هذا النظام و بعد ذلك ايجاد الأفكار التي قد تروج لانعتاق الشعوب من الحالات المستبدة مثل الفقر والامية والتمييز العنصري وغيرها.³

ويعرف "كين بوث للأمن " إن الأمن هو ما نصنعه نحن فوجهات النظر والخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات متباينة حول الأمن ,فالتفكير الجديد بشأن الأمن ليس ببساطة مسألة توسيع مادة البحث (تعميق أجندة القضايا ماوراء حدود المسائل العسكرية)

¹ مصطفى دلة , مرجع سابق , ص 87-88 .

² سيد أحمد قوجيلي , " تطورالدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي " , دراسات استراتيجية , مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ع 169 , 2012 , ص ص 9-56

³ المرجع نفسه ص ص 9-56

كما تسعى مدرسة ابريستويت لتأسيس بديل للنظرية الأمنية التقليدية , و ذلك من خلال تطوير ما أسماه بوث ب"علم أخلاق عالمي " وفي هذا السياق يرى واين جونز أن ممارسة و التنظير للأمن يجب أن يمر عبر الانعتاق و ثم تعتبر الدراسات الأمنية النقدية مجرد بداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل الى الأعلى .¹

وتعرض مدرسة ابريستويت التناقض بين أمن الإنسان و أمن الدولة و أيهما المرجع الأساس للأمن هل هو للدولة أو للشعب و لمن الأولوية و للإجابة عن هذا السؤال اختار انصار المدرسة مرجعية الفرد على حساب الجماعة السياسية و بهذا قاموا بإعادة تعريف الأمن بناءً على إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة به , فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء الدولة او جماعة معينة و إنما حاجة الافراد الوجودية للتأمين من التهديدات و المخاطر التي تتجاوز المصلحة و البقاء , و بهذا أنصار المدرسة قاموا بتوجيه الأمن من الدولة الى الأفراد حتى يتحول الى منفعة "لأولئك غير آمنين".²

التحرر نظرياً و عملياً يتعلق بالحرية من جميع القيود و من العبودية أو الوصاية , و هذا هو المفهوم الحديث للانعتاق والذي تبلور في عصر التنوير , و هو مستوحى من هدف مكافحة الاضطهادات و الاستبداد الملكي, و التعصب والجهل و العنصرية, و مع مرور الوقت, و التطور الحاصل , تم إدراج الانعتاق في البرامج السياسية من أجل عالم أفضل يتميز بالحرية و التقدم و المساواة و الكمال للإنسانية.

و الانعتاق في الممارسة العملية يبرز كثيراً في النضال من أجل الاستقلال و حرية التعبير و التحرر من القيود القانونية و من الأمثلة البارزة على ذلك يهود أوروبا, و العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية, و السود في جزر الهند الغربية, و الايرلنديين في الدولة البريطانية, و القنان في روسيا.³

¹ المرجع نفسه ص ص 9-56

² المرجع نفسه ص ص 9-56

³ Ken booth . *Theory of World Security* .Cambridge university press, 2007, p 111

ترتكز هذه المدرسة على الأعمال التي قام بتقديمها "كين بوث." و"ريتشارد واين جونز" وإقرارهما للدعاء الشهير: الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون اعتناق الفراد، ويعتبر "كين بوث" أول من صاغ عبارة "الدراسات الأمنية النقدية" سنة 1994

أما بالنسبة لـ "واين جونز" يعتبر هذه الدراسات نقدية باعتبارها دراسات فكرية تحليلية مستمدة من أعمال كل من غرامشي ومنظري مدرسة فرانكفورت (هابرماس، هوركهايمر)، ومن هذا الربط استخلص مجموعة معتبرة من المضامين المعيارية والمنهجية والنظرية أيضا وهي في مجموعها تستلزم توسيع وتعميق وتركيز وامتداد الدراسات الأمنية، حيث نجد أن التوسيع يشير إلى مفهوم الدراسات الأمنية لمجموعة من القضايا تتجاوز بطبيعة الحال القوة العسكرية، أما التعميق فيشير ويتضمن المقاربة النظرية للأمن وتربط فهمنا للأمن بالفرضيات الرئيسية حول طبيعة حماية الحياة السياسية أين تظهر للواقع الدول ونظامها، أما مصطلح "الامتداد" يشير إلى توسيع مجال الأجندة الخاصة بالدراسات الأمنية لإدراك واحتواء تعددية الفواعل على غرار الدولة كموقع للأمن، هنا نجد أن الدراسات الأمنية النقدية تركز على فكرة انعتاق الأفراد كهدف معياري.¹

إضافة إلى فكرة الانعتاق ذات الجذور الضاربة العميقة في النظرية النقدية أشار إلى تأثره بالباحثين في الحقل معهد أبحاث السلام: "كينث بولدينغ" "يوهان غالتونغ" و"ريتشارد فالك" تقديمهم فكرة أخرى تركيزهم فقط على تحقيق الأمن السلبي الذي يعني غياب الحرب، ولكن فكرة الأمن الإيجابي حول تحقيق العدالة الاجتماعية كوسيلة تحول دون أسباب النزاعات مع وضع في الواجهة للصحة والاستقرار البيئي وبالموازاة مع المسائل والقضايا العسكرية كالأسلحة النووية وغيرها، هنا جاءت الأجندة الخاصة بأبحاث السلام التي شكلت منعطفا حاسما حول نقاط تشجيع النظرة الشاملة للأمن في إطار توسيع مشروع الدراسات الأمنية النقدية.

¹ مصطفى دلة ، مرجع سابق ، ص ص 92-93

كذلك حول تبني فكرة الاشتقاقية للأمن قام أنصار مدرسة ابريستويت انتقادا للمفهوم الذي قدمته مدرسة "كوبنهاغن" حول "نزع الأمانة" للقضايا والإجراءات السياسية العادية وذلك بتبنيهم إقرار وتقديم فكرة تيسيس الأمن للكشف عن الميزة السياسية والتكوينية للتفكير الأمن في جميع أبعاده وتجاوز ذلك التركيز التقليدي المهيمن على أجنادات الأمن التقليدي.

وحسب مدرسة ابريستويت وحسب (واين جونز) مسألة تيسيس الأمن يسهل عملية مساءلة استخدام النخب الأمنية ومدى أحقية السياسات المرتكزة على الفهم الدولاتي والعسكري والنتائج الصفري.

كذلك هناك طرح آخر قدمته مدرسة ابريستويت في حجة أخرى إذ تعتبر سياسة أخلاقية حسب "كين بوث" الأمن أو اللأمن في السياسة العالمية تصنعه النظريات السياسية، فتعريف نخبة الدولة لمفهوم الأمن يمكن أن يشمل أي شيء وكل شيء وذلك وفقا -بالطبع- لأجنداتهم السياسية، بالاعتماد على السياق التاريخي -السياسي- الأجنادات الأمنية للدول يمكن أن تترجم وإلى النتائج الصفري مثل الممارسات غير الإنسانية المركزية الدولاتية والعسكرة.

لكن بالمقابل عندما يعرف الأمن مثلا عند البيئيين يمكن أن يتصوره عاميا ويمارس محليا مع الأبعاد والغايات المستقبلية ومضامين التفكير مع الممارسات السائدة إذن -حسبهم- دور الباحث يكمن في الاسهاب والتركيز على أصوات أولئك غير المسموعين.¹

المطلب الثاني : نقد مدرسة ابريستويت:

لقد جادل "كين بوث" بأن العلاقة بين الأمن والانعقاد المطروحة تعد خلافية رغم تركيز باحثي المدرسة في معظم أعمالهم على الانعقاد باعتباره قلب الدراسات الأمنية , كما قدم "اريكسون" انتقادا حول الانعقاد إذ يمثل حسبه استمرارية لتقليد أبحاث السلام بشكل مباشر , وأيضا الربط الاعتباطي بين

¹ مصطفى دلة , مرجع سابق , ص 94

مفهوم الأمن والانعقاد ، كما قدم الباحث "محمد أيوب" انتقاداً لتعريف "بوث" للأمن الذي يرفض الاعتراف بإمكانية تحرر المجتمع من دون أن تكون أمانة والعكس صحيح (تحرير الأكراد في شمال العراق من النظام العراقي كما حدث أيضاً في الشيشان مع الحكم الروسي و هنا يظهر أنه لم يوفرويعزز أمن الشعبين). كما قدم أيضاً "محمد أيوب" إضافة لما سبق من خلال ربط تقرير المصير كإيدولوجية قوية تعتبر مظهر رئيسي للانعقاد بالمفهوم المرن مع إضفاء الشرعية لهذه التركيبة بالإشارة إلى مبدأ حقوق الإنسان والجماعات مما يزيد حسبه في التعددية الأثنية لدول العالم الثالث ، بالإضافة لفكرة احتمال مفهوم الأمن ذو التركيز الدولاتي أداة تحليلية قيمة وكبيرة لا ينبغي التضحية بها أمام التفكير الطوباوي¹.

المبحث الثالث: مدرسة باريس للدراسات الأمنية

المطلب الأول: مرتكزات مدرسة باريس للدراسات الأمنية

انتشرت في تسعينيات القرن الماضي أدبيات عرفت بمدرسة باريس للدراسات الأمنية تركز على إشكاليات الأمن الداخلي ، وممارسات الشرطية وقد قامت بإقحام الدراسات الأمنية في حقول معرفية غير العلاقات الدولية ، كالنظرية السياسية و علم الإجماع (الهجرة) و علم النفس و الإجرام و القانون و غيرها ، بالإضافة إلى إسهامات خبراء الأمن الداخلي والخارجي بمختلف الاختصاصات كالشرطة و الدرك و الجمارك و حرس السجون أعوان المطارات و الموائى و غيرهم ، و القضاة و المحللين النفسيين و مهندسي البرمجيات و خبراء الإنترنت ، و تناولت هذه الأدبيات الأمن كتقنية للحكم بمعنى ممارسة

¹ سيد أحمد قوجيلي ، الدراسات الأمنية النقدية – مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 59 .

الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا من كاميرات مراقبة و أجهزة تحديد الهوية و المراقبة عن بعد وغيرها¹.

كما تدعو مدرسة باريس للدراسات الأمنية لتوسيع أجنداث البحث الى المستويات الدنيا بدل التركيز على مختلف أشكال العنف التقليدي فقط لتشمل بذلك الجريمة و الاغتيالات و أعمال الاختطاف و التعذيب و التهديدات الناجمة عن انخفاض الأمن المجتمعي كالهجرة و اللجوء السياسي و الجريمة المنظمة و أعمال الشغب و الاحتجاجات , كما تؤكد مدرسة باريس على أن زوال الحدود الوطنية بسبب العولمة هذا ما يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب و الدفاع من جهة و ظواهر الجريمة و انعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى.²

الحقل الأمني

يعتبر "بيجو ديدي" بأن جل التهديدات غير التقليدية جعلت مفهوم الدولة غير قادر على المسيرة والتكيف مع تلك التحولات والظواهر الناتجة عن الروابط البيروقراطية عبر الوطنية بين وكالات الاستعلامات الأمنية والشرطة وقطاع القضاء والجيش أيضا ، ومن استحالة بالأمر أن تتقارب مواقفها البيروقراطية حول المصلحة الوطنية ، ولن يسمح التباين في موقفها بالالتفاف حول حكومة واحدة بل على العكس ومن زوايا أخرى فهي تسعى للاستقلال سياساتها لكي تضمن تجاوزها لممتني السياسة وربما تكون ضمن بوتقة محكمة من الشبكات الدولية العابرة للحدود الوطنية حسب تعبيرهم

• ترى الرؤية الباريسية للأمن أن الاندماج الحاصل بين الأمن الداخلي والخارجي بفضل العولمة وبتحريك البيروقراطيات الأمنية العابرة للدول وفي ظل التهديدات الجديدة هذا ما يشكل في نهاية المطاف الحقل الأمني بكل أبعاده ومرتكزاته وهذا بطبيعة الحال ما يولج مختلف الفواعل الأمنية ، ومدى كفاءتها نحو التحديات الأمنية الراهنة .

محمد حمشي , "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية التحليل في العلاقات الدولية " مجلة السياسة الدولية , م 53, ع 212
1 أبريل 2018 | ص ص 176-187.

2 . المرجع نفسه ص 60 مترجم

• إنه لمن الجديد بالذكر أن هذا الحقل الأمني يوفر فضاءا للصراع أو التعاون لضفة عامة بين تلك الفواعل وذلك حسب مواقفها وترتيباتها واستراتيجياتها نحو دمج أو ترسيم الحدود والتدخل الأمني الداخلي والخارجي وإضفاء الطابع المحلي بذلك على الخارجي (الدولي) ، ذلك بتصدير أساليب الشرطة إلى السياسة العالمية وبالمقابل إضفاء الطابع الخارجي على المحلي ، فيما يخص العمليات الروتينية العسكرية في الساحة الوطنية.¹

وفي هذا السياق يرى "بيجو" أن عملية الدمج بين خطابات وممارسات الأمنيين الخارجيين والداخليين تحت اسم مكافحة الأخطار العالمية يؤدي إلى زعزعة الحدود الشرطة والقوات العسكرية ، وكذا الاستخبارات وقوات الحدود والمصالح ذات الصلة بالهجرة وما ينجر عنها من آثار سلبية على المبادئ الدستورية والديمقراطية ، وهنا نوه إلى ضرورة الاستناد إلى القضاء ورجال القانون والمنظمات غير الحكومية التي تهتم كثيرا بالمخاطر والتهديدات مع تجنب الحلول القصوى للأمن قصد الابتعاد عن الأوضاع السلبية للأمن

من هذه المنطلقات يقدم "بيجو" ثلاثة خصائص للحقل الأمني وهي مدرجة حسبه :

أ_ الحقل الأمني في طابعه القوي : أي في حال وجود مجموعة معينة من القوى والتي تمارس الضغط على الفاعلين المنتمين إليها على قدر أدنى من صيغة التجانس بينهم من حيث المصالح والأعداء المحتملين مع طريقة جمع المعلومات والاستخبارات والمعارف عبر كل التكنولوجيات والإجراءات الميدانية الروتينية مع الفهم الدقيق لكل الخطابات والمواقف والمضامين الأمنية والتي تلزم الفاعلين بإتخاذ المواقف والقرارات الخاصة بها نحو مواقعهم في السلطة والمؤسسات الشرعية من حقل ممتهي الأمن .

ب_ الحقل الأمني ميدان للصراع : أي بين الفاعلين والأهداف المحددة لأدوارهم ومواقعهم وبذلك يصبح الحقل الأمني حلبة للصراعات لجل المحافظة على ترتيب وتحويل القوى ، أي هنا يتحدد جليا

¹ المرجع نفسه ص 178 .

بين المؤسسات الشرطة والوكالات الوسيطة وقوات الدفاع العسكري حول مفهوم ودلالات الأمن مع التعريفات الخاصة بألوية التهديدات المختلفة المحتملة والممكنة ، ولقد مثلت في هذا الصدد أحداث 11 سبتمبر نموذجاً واضحاً فيما يخفي هذه الصراعات ما بين ما هو داخلي وخارجي ، وهذا ما أدى إلى إضفاء الشرعية على موقف الجيش نحو أن لا ينبغي للشرطة والأمن الداخلي الاستمرار في قيادة الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولي¹.

جـ_ هيمنة الحقل الأمني في علاقته بالحقول الاجتماعية : إضافة إلى ذلك هيمنته حتى على ممتني السياسة وذلك للنزوع احتكار شرعية التهديدات تحت اختصاصه وهكذا يصل كلا من السياسيين والعسكريين إلى فضاءات غير محدودة وغير حاسمة ، إذ يكون هنا الفاعلين مجبرين على التفاوض لأن الحقل الأمني يضم قوى بيروقراطية خاصة وليس فقط بيروقراطيات عمومية زيادة إلى ذلك وسطاء وتكتلات سياسية ذات وجهات للهواجس الأمنية .

يمارس الفاعلون بصفة عامة قدرتهم على الجذب عبر قدرتهم على فرضه على المتنافسين عبر " سلطة الإحصاءات " وفي تجلي قدرتهم على تصنيف التهديدات الأمنية وترتيبها بين ما هو خطر أو تهديد أو مصدر قلق وغيرها ...

هذه السلطة " سلطة الإحصاءات " تستمد عملها من روتين استخدام التكنولوجيات في عمليات جمع وتصنيف البيانات من شأنها في النهاية تأسيس حقل للأمن سعياً منهم إلى احتكار المعرفة الشرعية والحقيقة الأمنية .

_ يعمل مهني ومحترفي الأمن استراتيجيات نحو التخطي للحدود الوطنية في سياسة تشكيل التحالفات والشراكات المهنية لتعزيز مصداقيتهم وادعاءاتهم وكسب الصراعات الداخلية بطبيعة الحال مع كسب الخاصية الوطنية والقوة الرمزية ، ذلك عبر استخلاصها لموارد المعرفة باعتبارها تنظيمات مهنية أمنية تستمد كل ذلك من المصالح الاستخباراتية .

¹ المرجع نفسه ص 177 .

قطاع الشرطة

تركز المدرسة الباريسية على أعمال الشرطة كثيرا والتي أصبحت خاصة خلال العقود الأخيرة أكثر نشاطا وكثافة والتي تعمل عبر مؤسسات مختلفة تنشط في الكثير من الشبكات التي طورت وظائفها حتى خارج الحدود الوطنية خاصة مع توسع مجال الفضاء الأوروبي (اليورو جاست) و(اليورو بول) الشرطة الأوروبية نحو حفظ النظام العام ، والمجالات الواسعة للرقابة الخارجية والداخلية المتطورة.¹

كما يمكنها التفويض لشركات الطيران بمهام التحقيق من جوازات السفر دون الشرطة مع جعل دور الجيش إلى الاضطلاع إلى دور بناء السلام وإعادة الإعمار مع مراقبة الخلايا النشطة المحتملة والمغذية لتنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للدول ، وهذه المهام صورة تبرز الروابط المشتركة بين أجهزة الشرطة ومؤسسات الاستخبارات خارج الحدود وذلك لتقاسم المعارف ، والإحصائيات والمعلومات نفسها وذلك لاستخلاص الأمن الداخلي في الخارج ، حيث تسلط الرقابة على الدول وفضاءاتها في آن واحد وعلى الأشخاص من جهة أخرى الذين يهددون الأمن الوطني والنظام العام.²

من خلال هذه المنطلقات وعبر المفاهيم الثلاثة الخاصة بالحقل الأمني حسب المدرسة الباريسية تؤكد توسع أنشطة وكالات الأمن الخارجي نحو الداخل ، بحيث أصبحت تبحث عن أعداء في الخارج لكن داخل حدودها الوطنية في عملها مع توسع أنشطة وكالات الأمن الداخلي نحو الخارج

الحقيقة الأمنية عبر الوطنية

إن الحقيقة التي ينتجها هذا الحقل حول الأمن في معناه الأوسع تعد بدورها حقيقة عبر وطنية ، لذلك نجد أنصار المدرسة الباريسية يؤكدون ضرورة التمييز بين مختلف وجهات نظر الفواعل داخل الحقل الأمني ، وحول تقديم وإعطاء الأولوية للتهديدات كالإرهاب الدولي ، الهجرة غير القانونية ،

¹ المرجع نفسه ص 178

² المرجع نفسه

الحرب ، الجريمة المنظمة ، كما يشير في نفس الوقت إلى الترابط بين الوظائف المهنية للأمن كالشرطة الجنائية ، الشرطة الحضرية ومكافحة الإرهاب والجمارك ومصالح مراقبة الحدود والهجرة ، وتكنولوجيات المعلومات ، نظم المراقبة والكشف ، وأجهزة القتال في المناطق الحضرية ومصالح الطب النفسي وغيرها .

المشكلة أن جل ممتني الأمن لا يتقاسمون نفس الخبرة والممارسة والجاهزية ، بل يعملون في جو تنافسي وغير متجانس مع بعضهم البعض .

ويشمل هذا التنافس كيفية تعريف الأنساق العقدية المعربة التي تعمل على تصنيف التهديدات المتعلقة بأمن الدولة ، وذلك عبر قنوات ادعاء امتلاك المعرفة الحقيقية المستندة إلى سلطة البيانات والأرقام والإحصائيات التي تحدد غالبا حسيهم ، جنوح الأشخاص واحتمالات ارتكابهم سلوكات مهددة للأمن كما يزعمون أيضا عبر "سلطة الإحصاءات" أنهم قادرون على إيجاد تصنيفات لتلك التهديدات الأمنية من حيث الخطورة والألوية ، بمعنى أقرب تحديد ما هو أمني أولاً¹.

من خلال الأعمال الروتينية المستمدة من استخدام التكنولوجيات المعلوماتية من شأنها أن تسمح لكل الفاعلين في الحقل تأسيس وإنشاء حقل للأمن وذلك بتبادل القدرات والكفاءات والخبرات بعيدا عن التنافس لاحتكار الحقيقة المعرفية الشرعية حول ما يشكل مصدرا للقلق المشروع بعبارة أخرى ، أو حتى مصدرا حقيقي للخطر نفسه أثناء تنافسهم للتأسيس لأسباب الخوف والشك واللايقين اتجاه الشأن الأمني.

لقد قدم باحثي هذه المدرسة مقاربة جديدة تعمل على توسيع النطاق المعرفي التحليلي للدراسات الأمنية ليس فقط في التصريح بافتراض الربط بين الدراسات الأمنية والسياسات الأمنية وبين عمل المحلل والمنظر الأمني في القيام بالتأثير وتغيير سياسة الدولة، ولكن من خلال وضع برنامج الممارسة الأمنية للوصول في نهاية المطاف إلى الحقائق الأمنية في كل جوانبها.

¹ المرجع نفسه ص 179 .

يعكس التقدم في هذا المفهوم النقاشات النظرية للأمن حول حدوده وأبعاده كذلك الاستخدام السياسي من طرف بعض الدول مثل كندا، اليابان ذلك ما تجلى في مسألة الأمن الإنساني في الممارسات الدولية من خلال -طبعاً- و-حسبهم- آلية الربط بين البعدين: المعيار الأخلاقي والعملي التجريبي ذلك المبتغى والهدف المسطر للفكر النقدي بشقيه الأمني والسياسي في آن واحد.

في هذا السياق ومن كل المنطلقات التعقيبية لمدرسة باريس ومع تطور الأجندة للمقاربات النقدية أصبح البناء السياسي للأمن أهم انشغالات واهتمامات الباحثين العاملين بتحليل الممارسات الشرطية وتشكيل قطاع أمني داخلي في أوروبا ومسألة الأمانة الخاصة بقضية الهجرة من منظور اجتماعي سياسي والنظرية السياسية، هنا ركز هؤلاء الباحثين للعمل مع أهل الاختصاص في مجال الأمن والعقلانية الحكومية للأمن، التأشيرات الهيكلية السياسية، التكنولوجيا والمعرفة الأمنية على غرار هيرماس و معظم الباحثين عملوا في باريس مع ديدو بيغو ومجلة "ثقافات ونزاعات" بعد ذلك أطلق ويفر على هذا الفريق الباحث تسمية (مدرسة باريس).

إن المنطلق الأول لمدرسة باريس للأمن هي انتقاد الدراسات السابقة للأمن في إطار ما يعرف بالدراسات الاستراتيجية أو الجماعة المتشائمة بعبارة "بيغو" وذلك بسبب كون تصورهم للأمن يقوم أساساً حول الحرب والبقاء وليس للممارسات اليومية ذات الصلة بالجريمة والفقير والآفات الاجتماعية.¹

على غرار المدارس الأخرى كوينهاغن وباريسثويت ارتبطت أعمال الباحثين لمدرسة باريس بتنوع معرفي مختلف تضمن علم الاجتماع السياسي وعلم الجريمة ومسألة القانون والعلاقات الدولية، كما كانت أعمالهم متفاعلة إلى أقصى الصور مع الخبراء في مجال الأمن الداخلي والمصلحة البحثية في الشرطية كممارسة مهيكلة هي التي توحد وتنسق أعمالهم وبحوثهم، وكذلك شرطية الأمن المجتمعي

¹ مصطفى دلة مرجع سابق ص 115 .

وذلك عند تناول قضايا أعمال الشعب وكل أنواع الهجرة ومراقبة الحدود وهيكله مجالات الأمن الداخلي.

وحسب مدرسة باريس فالتحليل النقدي للأمن -حسبهم- ينطلق من الحاجة إلى استخدام المقاربة البنائية الاجتماعية لفهم عملية الأمانة، ويتجلى ذلك بناء اللأمن يمثل مهمة الوكالات الشرطة التي تسعى لإدارة مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الهجرة، اللجوء، أعمال العنف والشغب وكذا الحدود الخارجية لأوروبا وقضايا الإرهاب.

ولقد ركز أنصار مدرسة باريس للدراسات الأمنية في دراساتهم الأمنية التقرير على المواضيع ذات الصلة بتقنية الحكومات للأمن الداخلي، كما ركزت على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والتهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي والجريمة المنظمة و موجات الشغب والعنف والاحتجاجات وقضايا الاختطاف ونقاط العبور وذلك توازيا مع بروز العولمة بكل أبعادها وأهدافها الظاهرة الخفية و تلاشي فكرة الحدود الوطنية هذا ما أدى إلى اتخاذ مدرسة باريس عدة نقاط أساسية ندرجها فيما يلي:

أ- العمل على دمج الأمن الداخلي والخارجي وتوسيع أنشطة وأعمال الأمن الداخلي مع اضاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي، وذلك بتصدير اسلوب الشرطة على المستوى الدولي والعالمي من خلال العمل الروتيني للعملية العسكرية على الساحة العالمية.

ب- توجيه نقد لاذع للدراسات الامنية التقليدية التي أهملت وأبعدت دور ممتني الأمن الذين تعتبرهم هذه المدرسة بمثابة التمثيل العملي للدراسات الأمنية.¹

كما نجد "بيغو" يشير في هذا السياق إلى جملة الفواعل والأجهزة والتقنيات والمعلومات المنتجة للحقيقة الأمنية من خلال الاحصائيات القرارات، البيانات والأرقام بالإضافة أيضا إلى تلك الممارسات الخاصة بها لفعل الاكراه والقوة.

¹ المرجع نفسه ص 115 .

كذلك تفاقم وتزايد مشكلات الأمن البيئي مما زاد تأثيرا على الوسط البيئي وهذا عبء على اقتصاد الدولة من جهة واستقرارها من جهة أخرى، لما ينجر عنه من هجرة وتنازع حول المناطق الأقل ضررا والأكثر مصادرا للحياة ذلك ما نلمسه في الظواهر البيئية التي أهلكت الحرث والنسل من ملايين البشر.¹

المطلب الثاني : نقد مدرسة باريس للدراسات النقدية الأمنية

لقد عملت مدرسة باريس في شقها المعاصر على توسيع وتعميق مفهوم الأمن من خلال إدماج ما يسمى "مهي الأمن" التي تعنى بمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة بحوصلة من التقنيات والاستراتيجيات من خلال تكييف الأمن مع التطورات التكنولوجية المستجدة ، وطبيعة التحديات الدولية في ظل تداعيات العولمة وترتكز أيضا أساسا على الجانب الوظيفي المرتبط بمختلف أجهزة الدولة ، الشرطة ، الدرك ، المخابرات... وغيرها .

وهكذا فقد قدم انتقاء لذلك الخلل الأمني في باريس مدينة التأسيس لهذه المقاربة إذ عرفت ضربات صنفت على إثرها فرنسا من الدول التي تعيش خلا أمانيا . كذلك تهاون فرنسا في مكافحة الإرهاب وتعاملها بمعيار الازدواجية في مجابهة هذا التهديد بدعمها له في سوريا مع ملفات أمنية إقليمية ودولية .

اتساع الهوة نحو العمق جراء عدم التحكم بالتقنيات الأمنية الحكومية في ظل نزوح الملايين نحو أوروبا ، مما سهل للجهاديين الدخول وسط المدنيين وهذا ما يؤدي إلى التنبؤ بالقيام بأعمال تفجيرية وهجومية في أوروبا .

منذ أحداث 11 سبتمبر: كل المحاولات والبرامج البحثية تصطدم بالتوجهات الخارجية لهذه الدول ، وهذا ما يبرر دعمها للحركات المسلحة في بلدان أخرى بهدف خدمة امتداداتها الجيواستراتيجية ، ومصالح خاصة للقوى الداعمة من خلال إدارة النزاعات بدعم أحد الأطراف من

¹ المرجع نفسه ص 116.

أجل إسقاط الآخر ، ولكن انقلبت الأمور وأصبحت هذه الجماعات مهددة للدول الداعمة كالقاعدة ، الطالبان ، جبهة النصرة وصولاً إلى داعش .

لا يوجد هناك تفكير عميق بين الساسة وخبراء الأجهزة الأمنية ، حول مسألة انسجام العلاقات بين الدفاع والأمن الداخلي في الميثاق العالمي الجديد للانعدام الأمن ، فالحقل الأمني يتوقف على إمكانية تعري الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي .

هناك أيضاً خلل أمني ناتج عن التناقض بين إرادتين :

التطرف داخل أوروبا ، وإرادة مكافحة الإرهاب وهذا ما يبرره موجات العنف والمظاهرات ، والحرب ضد الإسلام ، وانتشار الجرائم وأعمال الشغب مما عقد الأمور لدى مهنيي الأمن بصورة عامة . كذلك التدخلات الأمريكية الداخلية الأوروبية كمحاولة لتفرقة الرأي الأوروبي حول مشروع السياسة الأمنية الأوروبية ، أي التغلغل في دول أوروبا الشرقية .

فشل المصادقة عن الدستور الأوروبي لمعارضة الرأي العام الفرنسي حول من يحمل لواء الأمن الأوروبي .

التوجهات الأطلسية ذات الثقل في الاتحاد الأوروبي التي عرقلت محاولات بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة (المحور البريطاني ، هولندا ، إسبانيا)

مادام وجود الحلف الأطلسي قائم فإنه لا يمكن تصور بناء أمن أوروبي مستقل ، وهذا أيضاً ما أثبت فشل مساعي مدرسة باريس نحو منج أمنها الداخلي والخارجي أو ما يعرف بالشرطة الدولية وغيرها¹ .

رغم تشكيلها لثورة علمية على الدراسات التقليدية إلا أنها فشلت في الحوار مع باقي النظريات الأخرى ، كذلك إذا كان النموذج التقليدي هو الذي وجه بناء النظرية في الدراسات الأمنية التقليدية ، ليس

¹ بلال قريب ، السياسة الأمنية لتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ، - التحديات والرهانات - ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2011) ، ص 125 .

واضحاً من يقوم بهذه المهمة في الدراسات الأمنية النقدية , كذلك عدم استثمارها للتعددية النظرية وانفرادها بالأطر المعرفية عن النظريات الأمنية الأخرى¹.

الانتقاد الموجه للمدارس الثلاثة للأمن:

لقد وجهت انتقادات للمدارس التي تناولت الدراسات الأمنية النقدية كان محتواها:

- 1- قضية إعادة تعريف الأمن التي – حسب النقاد- أدت إلى توسيع وزيادة الخلاف والغموض حول ما يحدده ويعنيه مصطلح الأمن.
- 2- انتقدوا هذه المساهمات للدراسات الأمنية بتمييع مصطلح الأمن وربطه بكل ما هو غير مرغوب فيه.
- 3- كذلك قدموا انتقادات من جهة أخرى حول أن مصطلح الأمن كفعل كلام يزيد من سلبية الأمنية للكثير من الفواعل والقضايا على حد سواء داخل المجتمع.
- 4- ركز المنتقدون أيضاً حول فكرة الانعتاق في صعوبته وغموضه واشتماله على حدود وأبعاد طوباوية صعبة.
- 5- أيضاً استطاعوا تقديم انتقاد حول تعريف الأمن –حسبهم- أنه لا يختلف كثيراً عن التعريفات المقدمة للأمن القومي حين وضعوها كتقنية للحكومة ووضعها القدرة الحكومية في آرائه للوظائف الأمنية في الداخل والخارج بغرض الرقابة وفرض الحماية.
- 6- أكدوا على أن تراجع الدراسات التقليدية سابقاً إلا أنها تبقى مؤثرة إلى حد ما خاصة مع نسخها النيوكلاسيكي هذا ما أكدته كتابات "بوزان" و"هانين" رغم الفوضوية الدولية الحاصلة.
- 7- نجد أنه في الواقع لم تساهم البنائية المحافظة في حقل الدراسات الأمنية إلا بالشيء الضئيل والقليل وذلك رغم الرجوع إلى وعود وأنصارها سواء من الجانب النظري أو الامبريقي² وبصفة عامة نلخص إلى ثلاث استنتاجات تمثلت في :

¹ قوجيلي مرجع سابق ص 64 .

² قوجيلي , مرجع سابق ص ص 117- 119 .

أولاً : في توسيع وتعميق مفهوم الأمن إذ جعل البناء الدلالي يمتد عبر الفواعل أي من الدولة إلى

المجتمع نحو الفرد والقطاعات من العسكرية إلى الاقتصادية والسياسية نحو المجتمعية والبيئية

ثانياً: حركة التوسيع شملت سمة حقل العلاقات الدولية وبنيتها نلاحظ ذلك من الدراسات

الاستراتيجية إلى الدراسات الأمنية بكل تخصصاتها .

ثالثاً : في الأخير ماهي المفاهيم التي نتبناها من الطروحات المتعلقة بالشأن الأمني والدراسات الأمنية

النقدية التي لقيت نجاحاً من خلال النجاحات المنبثقة من هذه المدارس الأوروبية الثلاثة¹.

اجدول يوضح مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للأمن في أوروبا

مدرسة باريس	مدرسة ابريست ويث	مدرسة كوبنهاجن	
الأمن كتقنية حكومية	الأمن كاعتناق	الأمن كفعل كلام	مرجعية مفهومة الأمن
الجماعة السياسية	الفرد	المجتمع	موضوع التهديد
النظم المجتمعية	حق الأمن للأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	النخبة السياسية	من يقوم بالأمننة ؟
تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	نزع الأمننة	كيف يتحقق الأمن ؟

في هذا السياق ومن خلال التطرق الى التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن الشامل والذي في عدمه

يهدف الى تأمين الدولة في ظل النسق الدولي وفوضوية النظام الدولي وتطور العلاقات الدولية فإن كل

¹ فوجيلي ، مرجع سابق، ص 36-37 .

هذه التهديدات سواء داخليا أو خارجيا وباختلاف أبعادها ومراحلها بالقدر الذي بشكل الحذف

والاستقرار يتم وفقها صياغة الأمن وفقا للركائز التالية:

1- ادراك التهديدات بشتى جوانبها سواء الداخلية أو الخارجية.

2- رسم استراتيجيات تنموية تسمية قوى الدولة قوى الدولة وفرض الحاجة المؤمنة لها.

3- القيام ببناء القوة المسلحة العسكرية والقوة الشرطية القادرة على التصدي والمواجهة لكل

التهديدات الممكنة أو المحتملة الداخلية منها والخارجية.

4- اعداد ورسم السياسات الأمنية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة ذات الجاهزية المناسبة لتلك التهديدات

تدريبيا لأجل التطويق والاحتواء.¹

المبحث الرابع: مقاربات أمنية أخرى.

لقد تباينت وجهات النظر والتحليل الدراسة نحو مسألة الأمن من طرف المدارس النقدية

للأمن السالفة الذكر لتأتي بعدها مقاربات أمنية جديدة عقب ما يشهده العالم من تطور في الرؤى

البشرية، ومع كثرة التهديدات الداخلية والخارجية والتهديدات اللاتماثلية والعابرة للحدود والبعيدة عن

المخططات الأمنية التقليدية.

المطلب الأول : المقاربة الامنية للأمن الإنساني و الأمن الشامل :

أولا: المقاربة الأمنية للأمن الإنساني

ما بعد الحرب الباردة ظهر مفهوم الأمن الإنساني وذلك محاولة من العاملين في الحقل لإدماج

البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة تقي مركزية لأي سياسة أمنية.

لقد تبلورت فكرة الأمن الإنساني في مرحلة الحرب الباردة إذ جاءت بعض محاولاتها كبذرة أولى

لهذا المفهوم من بينها ما طرحه (بلاتز) حول الأمن الفردي سنة 1966 حيث -حسبه- أن الأمن هو

مفهوم شامل يضم تلك العلاقات الاجتماعية كافة التي تقوم بربط الجماعات والمجتمعات على حد

شاكور قويدر , التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية من 2001 الى 2011 , رسالة ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية) . 2015/2014. ص 22 .¹

سواء من خلال قبول أنماط معينة من السلطة الشيء الذي يمثل تعويضاً واضحاً وبديلاً عن ذلك الشعور الفردي.

وهذا تحد صارخ للفكر التقليدي القائم -بالطبع- على محورية ومركزية أمن الدولة بل بالمقابل هو الذي يحقق أمن كل ما بداخلها وينتهي إليها من أفراد.

إن التقارير الصادرة عن اللجان المستقلة المعنية بالشأن الأمني والتنمية هذا بالتأكيد ما زاد من تعميق هذا الاتجاه ومنها الذي أصدر مجموعة من التقارير في السبعينات تحت عنوان (الإشكالية العالمية)، إذ أقرت بأن كل الأفراد في العالم يواجهون مجموعة من المشاكل والضغوطات التي تتطلب إيجاد الحلول ولا يتأتى ذلك إلا في إطار التحرك الفعال.

وهذه المؤثرات من الواجب ربطها بالسياق الدولي كونها مرتبطة بمجالات النمو الديموغرافي الهائل مع التلوث وعدم المحافظة على البيئة والوسط الإيكولوجي برا وجوا وبحرا.

كذلك أكدت هذه التقارير أن النظام الدولي المعقد يؤثر بشدة على تقديم الفرص المتاحة أمام الأفراد وعلى بقائهم , كما ظهرت مجموعة من النظريات الجديدة تعالج موضوع الأمن من هذه الزاوية والملاحظ أن معظم التعريفات المقدمة للأمن الإنساني بأن هناك تباين في الاتجاهات.

من جهة نجد أن أصحاب هذا الاتجاه في دراساتهم ركزوا على ضرورة ربط مفهوم الأمن الإنساني بالأمن القومي حيث يقوم هينيك ويركز الأمن الإنساني على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدولة ضروري لكنه غير كاف إلى حد ما لتحقيق بقاء الأفراد والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية إذ -حسبه- أمن وبقاء الأفراد يعد جزءا مكملًا وغاية في تحقيق الأمن العالمي.

كما يضاف إلى ذلك اعتماده على أدوات جديدة ومؤسسات دولية كالمؤسسات غير الحكومية.

وهكذا وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه هناك علاقة تكاملية بين الأمن الإنساني والأمن القومي، وكلا منهما يتفاعلان لأجل ضمان حماية الدولة وصون قوتها في شتى القطاعات والآخر ساعيا بجهوده للحد من انعدام الأمن في حياة الأفراد¹.

ومن جهة أخرى نجد أن البعض الآخر من الباحثين في الحقل ومن خلال تقديمهم لمفهوم الأمن الإنساني على إمكانية ربطه بالقدرات والوسائل المتاحة الموجهة لرفع التحدي نحو مصادر التهديد المحتملة والممكنة لحياة وحرية الأفراد والجماعات على حد سواء.

وعليه نجد -حسبهم- أن العبرة ليست بوجود مصادر التهديد في حد ذاتها بل بمدى وجود وتوفر مقدرات ملائمة لمواجهة تلك الأنماط والأشكال من مصادر التهديد.

وعليه فإن الأمن الإنساني لا يكمن في غياب مصادر التهديد لأمن الأفراد لکه يكمن بالأساس في توافر وجاهزية المقدرات الملائمة للتصدي والمواجهة.

وأخيرا في ظل وجود واختلاف التهديدات الأمنية ذات الأبعاد الإنسانية الجديدة التي ظهرت عقب الحرب الباردة، ومع تسارع التحولات الدولية الهائلة أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تحول مفهوم الأمن من طابعه التقليدي إلى الأمن غير التقليدي في طابعة الجديد الخاضع للتحول والتعقيد جراء التطور الحاصل في الكثير من القطاعات مع تلاشي الحدود الوطنية وخضوع الكثير من القوى إلى ضغوطات وتحديات داخلية وخارجية وتراجع وفوضى في الأجهزة الدولية والعالمية، وتنامي فرص الحروب والنزاعات الدولية والعرقية على الأصدقاء الوطنية والإقليمية خاصة.

إن تبلور هذه التهديدات الأمنية الحديثة سيما بعد انتهاء الحرب الباردة مع ظهور وتنامي العولمة بكل أبعادها وأهدافها أدى -بالتأكيد- الواقعي الحاصل والمؤثر في ظهور جملة من النظريات والمقاربات الأمنية، ومن خلال تكريس مجموعة من المفاهيم مثل: الثقة، الهيمنة، الفوضى، النزاعات،

¹ جرایة الصادق ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، ع8 ، جانفي 2014 ص 31-17 .

التدخل الدولي الإنساني تظهر الأهمية القصوى التي تكتسبها الدراسات الأكاديمية في ضبطها للمفاهيم الأمنية ذات الصلة لأجل خدمة المصالح العامة دون المصالح الخاصة المنافية لمبادئ الإنسانية.¹

ثانيا: المقاربة الأمنية للأمن الشامل

إنه من الطبيعي ولأجل إحداث التقدم والازدهار في كل المجالات خاصة الاقتصادي والاجتماعي بات من الضروري توفير الأمن كشرط أساسي لرفع عجلة الرقي ونشاطه.

الملاحظ جدا أن الدراسات النظرية والعلمية نحو مفهوم الأمن الشامل على أنه تحقيق الأمن ليس حكرا على المؤسسة الأمنية فقط وإنما هي مهمة مشتركة تتولى كل جهة جانبيا من جوانبها في هذا السياق، نجد أن الأمن الشامل لا يتأتى من وجهة نظرهاته لمجرد تحقيق أهداف المؤسسة الأمنية وإنما يتم تحقيقه بأهداف مؤسسات الدولة جميعا بما يضمن حماية المقومات الأساسية التي ترتكز وتقوم عليها الدولة وما يضمن أيضا تماسكها في النظام الدولي ككل، أما الطرف الآخر فهو يعني -الأمن الشامل- له مجالات اختصاصاتها وهو ما يعبر عن الدور الشامل الذي يحققه الأمن في أمثل صورته.

منذ سنة 1994 تمت البلورة الفكرية الدقيقة لمفهوم الأمن الشامل بموجب تقرير التنمية البشرية والذي حدد ستة تحديات جديدة شاملة لها صلة وطيدة بالأمن وهي متمثلة فيما يأتي:

النمو الديمغرافي، النزوع الجماعي، التدهور البيئي، التفاوت الاقتصادي، الارهاب الدولي، تجارة المخدرات (الممنوعات)، إضافة إلى ذلك الاسهامات التي قامت بها لجنة رامفال سنة 1995 بدراستها المعمقة حول موضوع: الحكم الرشيد الشامل وعلاقة الديمقراطية بالأمن على المستوى الدولي، وفي ذلك محاولة جادة لربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول ونفوذها وجاهزيتها أمام التهديدات غير العسكرية للأمن سواء الممكنة أو المحتملة حدوثها.²

¹ المرجع نفسه ص ص 17-31 .

² المرجع نفسه ص ص 17-31 .

ولعل السمة الشاملة لمفهوم الأمن تقتضي مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمختلف جوانب حياة الإنسان والمجتمع ككل، والقصد بالتحديد يتضمن: الأمن المجتمعي الذي يتعلق بالتكفل بحماية المعتقدات والهوية والأمن الاجتماعي المتمثل في إعادة إنتاج أنماط الخصوصية في اللغة والتقاليد والثقافة وكلها ضمن شروط خاصة بتطورها، وكذلك الأمن العسكري المتضمن المؤسسات العسكرية وقدرتها في صد أي تهديد أو هجوم مسلح وذلك من خلال تطوير برامجها.

أما الأمن الاقتصادي وذلك من خلال تطوير القدرات الاقتصادية لأجل الحفاظ على الموارد المائية والأسواق الخارجية المختلفة والضرورية لتحقيق أعلى المستويات.

والأمن البيئي: المتعلق أساسا بالمحافظة على المحيط كأساس لتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية بالإضافة إلى الأمن الصحي والمتمثل في فكرة التحرر والتحكم إلى حد ما في العدوى والأمراض والأوبئة من خلال زيادة حجم الإنفاق في مجال الصحة والعاملين بها وزيادة ميزانيتها والتي تتغير من دولة إلى أخرى حسب لدرجة تطورها.

المطلب الثاني : مدرسة فرانكفورت و المدرسة الغرامشية

أولا : مدرسة فرانكفورت

تعد مدرسة فرانكفورت مدرسة فكرية وفلسفية لها الاهتمام الكبير بقضايا الإنسان المعاصر من النواحي الاجتماعية وكذا النفسية والسياسية طوال القرن العشرين ، ونجد أن روادها انقسموا إلى ثلاث أجيال من الباحثين عرفوا بتقديم الرؤيا النقدية البديلة لنمط الحياة والنظام السائد وتتركز مساهماتها في حقل العلاقات الدولية من خلال الجيل الثالث لروادها وبشكل متميز مؤسسي النظرية النقدية الأمنية والباحثين الذين قدموا رؤى نقدية حول ظاهرة العولمة والقضايا المتعلقة بالمواطنة وكل التهديدات العالمية وقضايا المجتمع العالمي مثل أعمال (بيك أو لريش).¹

أنور محمد فرج محمود , ناربان رشيد شريف , "مساهمات مدرسة فرانكفورت في حقل العلاقات الدولية " ¹ <https://www.elsiyasa-online.com/2020/05/Frankfurt-School-International-Relations-pdf.html> (2020-09-02).

قدمت مدرسة فرانكفورت نظرية نقدية تناولت مختلف نماذج الوعي النظري والعملي ، خاصة والإيديولوجية الشمولية وأهم مفكري ودارسي فرانكفورت : تيودور أدورنو ، والتر بنجامين ، يوركن هابرماس ، ماكس هور كهايمر ، هربرت ماكوز ، فرانز أوبنهايمر ، ألفريد شميت ، ألفريد زون ، رثل .

تمثلت اربع اتجاهات فلسفية واجتماعية مختلفة لهذه المدرسة ، نذكرها كالاتي :

01_ اتجاه هوركهايمر وأدورنو تيودر: من خلال المهج النقدي الذي يهدف إلى توحيد النظرية نحو الممارسة العملية مع تقديم النظرية النقدية للمجتمع لها الاستطاعة أمام فكة التسلط والعنف وتسعى دائما إلى جعل الفكر النقدي ليبراليا وغير ليبرالي في الوقت نسه وهي في مجملها تهدف إلى تحقيق السلطة الذاتية للإنسان وحياته والاستقلالية الطبيعية .

02_ اتجاه هربرت ماركوزه (1898-1984): تمثل في عملية التأكيد على الدور الحاسم والثوري للعقل الإنساني وفي حياته مع عدم النظر إلى المجتمع من رؤية ذات بعد واحد بل من عدة زوايا ورفض المجتمع القمعي القائم والثورة عليها .

03_ اتجاه اريك فروم والفريد شميت والفريد زون : تمثل في اتجاه النفسي التحليلي القائم على المقدمات في التحليل النفسي .

04_ اتجاه هابرماس يوركن 1929: تمثل في ذلك الاتجاه الفلسفي الأنثروبولوجي إذ يؤكد على ضرورة دراسة الرأسمالية المتأخدة لمجتمع عقلاني في صناعي تميزه الإيديولوجية التكنوقراطية¹

و- قد كانت انطلاقة أنصار مدرسة فرانكفورت من الابحاث الاجتماعية الألمانية باعتبارها مشروع فلسفة اجتماعية نقدية، وفي دراستها تحاول البقاء خارج المجتمع لنقده واعادة تشكيله بشكل محايد تلك هي ميزتها الخاصة بها بدلا من انتمائها وتسليم بتنظيمه قبلها وهي ساعية في عملها نحو تجاوز تلك الرؤية المطلقية للواقع الاجتماعي والمنطلقات الدوغماتية للفكر القائم نحو -حسبهم- فكرا اعتاقي

¹ ابراهيم الحيدري ، مدرسة فرانكفورت تأسيس نظرية نقدية للمجتمع ، الشرق الأوسط ، ع 7940 ، 24 اوت 2000 .

يؤدي الدور الاكبر للمعرفة المرتبطة بتحرير الافراد منة البنى الشديدة و القسرية كالتمييز العنصري، الاضطهاد التسلطية، غياب العدالة الاجتماعية ، الظلم وغيره)

من خلال الطرح الذي اشار اليه هوركهبايمرماكس في مقالته: النظرية النقدية والنظرية التقليدية ذلك نوه اليه نحو التمييز الواضح بين المعرفة الوضعية وما بعد الوضعية وحسبه أن مواضع النظرية النقدية في صورها المختلفة اعتبار الانسان المنتج لكل مناحي الحياة المعيشية ذلك ما يعرف تاريخيا وما يجعله حريعيد عن الزيف استبعاد.

لقد مارست افكار مدرسة فرانكفورت خاصة افكار كلا من هوركهبايمرماكس هاربرماس حول المعرفة والمصلحة تركيزا وتأثيرا كبيرين على صياغة النظرية النقدية الدولية والدراسات الامنية الى حد ما. و تناول هاربرماس عبر تحليله لتلك العلاقة الموجودة بين المعرفة والمصلحة أي بتعبير ادق كل معرفة تستلزم وتعبير عن مصالح كامنة لأجل انتاجها لذلك حسبه أنه عند الوقوف على حقيقة المعرفة ومجال تكوينها وجب البحث عن المصلحة الكامنة من وراء انتاجها وفي هذا السياق والمنطلق استطاع هاربرماس التمييز بين ثلاثة انواع من المصلحة الكامنة الناشئة للمعرفة المصلحة التقنية اولا التي تشير دوما للعلم الامبريقي لأجل الوصول الى المتطلبات المادية ثم ثانيا: المصلحة الاعتاقية قومها الوقوف على الاقوال والافعال المشوهة والمصدرة للقوة مجال الحقل الاعتاقى عبر عملية التأمل الذاتي واخيرا مصلحة عملية متمحورة حول التفاهم الفردي والجماعي من خلال قنوات التواصل فمن حدود التداول اللغوي.¹

ثانيا: المدرسة الغرامشية :

لقد ركزت افكار المدرسة من خلال المفكر الإيطالي "غرامشي انطونيو" الذي أكد على الانعكاسية – المعرفة الذاتية – للمنظر من خلال تجنبه للحتمية المادية حسب الماركسية مع تأكيدته ايضا على الوعي والمعرفة الانسانية، لغرامشي بحوث متعددة قدم فيها مجموعة من المفاهيم،

¹ المرجع نفسه .

كالمجتمع المدني لأنه المجال الأوسع والرأسمالي للصراع الاجتماعي، مفهوم الكتلة الاجتماعية لخص فيها تجميع الطبقات، المفكرين العضويين، ذلك لما يقدمونه من الوعي الايديولوجي ولتبرير الكتل التاريخية. وهذه المفاهيم في مجملها تقدم تحدياً صارخاً للترجمات الماركسية التقليدية والتي تركز على العلاقة بين القاعدة لإشكال الإنتاج كمحدد لخصائص "البنية الفوقية" والتي تؤدي في دوراً كبيراً في بناء وتطور المجتمع - حسب غرامشي - بالإضافة إلى التاريخ والثورة.

إن الدور الهام الذي يمثله التيار الغرامشي هو التمييز بين نوعين من المفكرين انطلاق من فرضية "كل الرجال هم مفكرون" وإن لم يتحصلوا على الشرعية الاجتماعية ليكونوا بهذا المصاف، وقد تباين ذلك الطرح من خلال قولهم أن المفكرين التقليديين يرون أنفسهم مستقلين لكنهم في حقيقة الامر والواقع يساعدون في ترسيخ الهيمنة السائدة وأشكال السيطرة والقوة. أما الطرح الثاني يخص فئة المثقفين العضويين الذي يوضحون عبر تحليلهم وتفسيرهم تمثيل طبقة اجتماعية معينة. لقد طرح "انطونيو غرامشي" اشكالية مدى استقلالية العلاقات الدولية عن موضوع ومحيط العلاقات الاجتماعية، ذلك بتعبيره عن أي تغيير يحصل في البنية الاجتماعية سيؤثر بالتأكيد على الحقل الدولي مباشرة ومتصلة.¹

كما أقر "غرامشي" ايضاً بفكرة الهيمنة التي تعبر عن مجموعة تصورات تستخدم كخلفية في صياغة سلوكيات الدول المتمثلة في تلك التفاعلات الدولتين، وكذا السلوكيات الفردية والجماعية متمثلة في التفاعلات الاجتماعية وهذه المصالح المتضاربة تحسم دوماً للغالب والأقوى، والهيمنة الايديولوجية هي نتاج لهيمنة قيم المسيطر والمنتصر في النهاية.

أما على المستوى الدولي فالهيمنة تكمن في ثلاثة بني ولا يمكن بحال من الأحوال تجاوزها إحداها: بنية سياسية من خلال منطق الهيمنة الداخلية المنتجة من طرف الطبقة الاجتماعية، وبنية اقتصادية

¹ مصطفى دلة ، مرجع سابق ص 8 .

حيث تكون الهيمنة بدرجة أكبر على الاقتصاد مع ظهور نمط انتاجي مهيمن - كتلة تاريخي - تقدم صفة متميزة لدولة أو نظام عالي معين.

في الأخير استطاع "غرامشي" بأعماله التي تعتبر انطلاقة لأفكار جديدة تجلت مع بداية الثمانينات إذ طورها بمجموعة من الباحثين في صيغة المقاربة الغرامشية، لتحليل ودارسة الظواهر الدولية ولعل "كوكس"، من الأوائل في ذلك إذ قام بربط مقاربتة بفكرة الهيمنة الغرامشية وبناءها الشهير في حقل العلاقات الدولية بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية.¹

المطلب الثالث : المقاربة الكندية و اليابانية

أولا : المقاربة الكندية

تبتت الحكومة الكندية تصورا ضيقا لمفهوم الأمن الإنساني ليستند إلى الحاجة المستعجلة للقدرة التدخلية لضمان حماية الأراد أثناء النزاعات سواء مسلحة ام غير مسلحة، كأداة من أدوات السياسة المرتبطة بأبحاث التنمية وحسبها تصبح القضايا الخاصة بالمخدرات والإتجار بالأسلحة وغيرها من أهم مصادر الأمن .

- فبالنظر إلى الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي طرأت على الدولة الكندية في فترة التسعينات ، فإن نجاح خطاب الأمن الإنساني حسب منطق الأمننة يستلزم ربط المفهوم بالجوانب التقليدية للسياسة الخارجية مثل المشاركة الكندية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقضايا المتعلقة بنزع السلاح ودعم حقوق الإنسان ، الأمر الذي شكل البعد الذاتي لهوية السياسة الخارجية الكندية ، الذي قدم دعما لسياستها الداخلية بالنظر إلى التحديات المستمرة للوحدة الكندية ، وبعبارة مدرسة كوينهاجن محاولة أمننه الهوية الكندية الموحدة.²

¹ مصطفى دلة ، مرجع سابق ص 9 .

² مصطفى دلة ، مرجع سابق ص 148

- وبالنظر إلى العوامل الأخرى كانعكاس أزمة الهوية في الخطاب الرسمي والانخفاض الموضوعي للتهديدات العسكرية وانخفاض كبير في ميزانية الدفاع والسياسة الخارجية ، وهكذا تنطلق الرؤية الكندية من التركيز على التدخل العسكري تجسيدا لفكرة المسؤولية الجماعية لحماية الأمن الإنساني ، خاصة في الدول التي تعرف اختراقا كبيرا لحقوق الإنسان الذي من شأنه التأثير على القيم الإنسانية العالمية .
- كما أنه يمثل انتهاكا صريحا للقانون الدولي الإنساني ، وهكذا كان لكندا المبرر الأخلاقي والقانوني لفكرة التدخل الدولي باستخدام القوة¹.
- وحسب وزير الخارجية الكندي أن الأمن الإنساني لا يقتصر على توسيع وتعميق الأجندة الأمنية ، ولكن نمط مختلف للسلوك الدبلوماسي لا يعتمد على المقاربة غير الديمقراطية ولكن عملها بأدوات مبتكرة جديدة وفواعل أخرى نحو التفاوض الفعال².
- كذلك رؤية أخرى نحو الأمن الإنساني نحو بناء السلم من خلال الجهود في تعزيز كندا لإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاسبة مجرمي الحرب والقائمة على الجرائم الحربية ضد الإنسانية وهو ما يمثل جوهر الأمن الإنساني من خلال إيجاد آلية محاسبة عادلة تتسم في حد ذاتها بالمحاسبة .
- كذلك إمكانية جديدة لممارسة التدخل الإنساني بعيدا عن النقاش التقليدي بين مفهوم السيادة ومسألة التدخل للأغراض الإنسانية في طرحها لفكرة مسؤولية الحماية بدل الحق في التدخل ، حيث تنطوي مسألة الحماية على حماية الجماعات والقتل الجماعي وغيرها وأن المسؤولية تقع على عاتق الدولة المعنية وفي حال عجزها يكون عمل المجتمع الدولي للتحرك وإدارة الشأن الأمني³.

¹ المرجع نفسه ، ص 149 150

² المرجع نفسه ص 151

³ المرجع نفسه ص ص 152 153

- والحديث هنا عن الحماية يستلزم ثلاثة أمور : مسؤولية الاستجابة ، مسؤولية المنع ، ومسؤولية إعادة الإعمار ، وهنا يكون الربط بين المفاهيم المعيارية والتنفيذية وفي هذه الحالة يكون هناك التزام حقيقي، ليساعد على بناء سلام دائم يقوم على تعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة¹.
- لقد قامت وزارة الخارجية الكندية بإنشاء برنامج الأمن الإنساني عام 1999م ، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2000 بتدعيمه لأكثر من 300 مشروع في 5 قارات كذلك هذا البرنامج يعمل كألية لمعالجة الأبعاد الإنسانية للعوامة وهكذا توضحت السياسة الخارجية الكندية في المجالات التالية :
_ مبادرات دعم السلام والحوكمة الرشيدة خاصة من زاوية مبدأ المسؤولية الدولية والشراكة الجماعية نحو تحرر الشعوب من التهديدات والخوف وفقدان الحقوق المكتسبة وتعزيز الحكومة الديمقراطية ضمن الدول كفيل بتحقيق الرؤى والأبعاد والمضامين لمفهوم الأمن الإنساني ، حسب التقرير الإنمائي لسنة 1991².

ثانيا : المقاربة اليابانية للأمن الإنساني

تمحور الطرح الياباني لمفهوم الأمن الإنساني حول ثقافة اللاعسكرة اليابانية على حد تعبير ما أسماه "توماس بيرغر" ذلك في سياق الحديث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في تجسيدها لمبدأ الاعتراض لفكرة الحرب مع استخدام القوة العسكرية لجل إدارة الحكم ذلك لما تنص عليه المادة 09 لدستورها عام 1947م .

_ لقد كان لانتعاش اقتصادها وتنميتها السريعة من أهم خطوطها نحو السياسة الخارجية والأمنية لليابان في سياق ما عبر عليه من الناحية النظرية خلال ثمانينات القرن الماضي " بالأمن الشامل " لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمتطلبات لأمنها القومي

¹ المرجع نفسه ص 154

² المرجع نفسه ص 155.

_ وهكذا فتطبيقها لمبدأ الدولة الفاعلة ي العلاقات الدولية ظهرت تجليات السياسة الخارجية اليابانية تتبنى مفهوم الأمن الإنساني وتجسد بصورة واضحة سعيها نحو طرحها للحوار الإقليمي مع دول جنوب شرقي آسيا ، ذلك ما ترجم من خطاب رئيس الوزراء السابق " أوبيشي obuchi سنة 1988 ، أثناء زيارة كلا من ماليزيا وسنغافورة وتايلاندا في سياق الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، حيث أكدوا في ظل الأخطار المهددة للبقاء البشري في القرن 21 ، هناك حاجة ماسة نحو تبني اقتراب جديد متمثل في الإنسان كمحور اهتمام الدراسات الأمنية.¹

_ فحسب المقاربة اليابانية التي ترى بأن الأمن الإنساني لا يتحقق إلا بتحرر الأفراد من الخوف والتحرر من الحاجة ذلك لما انطوت عليه الأزمة الاقتصادية التي أثارت ضغوطات وتهديدات للحياة اليومية ، ففي ظل الأمن الإنساني وجب العمل مع تلك الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بتكثيف الجهود والعمل باستراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية المتعلقة بالأمن البشري .

_ لقد ركزت المقاربة اليابانية أكثر في تحركها الخارجي على مبدأ التحرر من الحاجة أي البعد الاقتصادي والتنموي ، فانطلاقا من مبدأ المسؤولية الإنسانية قامت بتقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية .

_ أما فيما يخص الدور الأكثر تأثيرا وتعبيرا عن التزام اليابان بتعزيز فكرة الأمن الإنساني ذلك بتقديم مساهمات مالية لإنشاء صندوق الأمن الإنساني في اطار الأمم المتحدة أثناء اجتماع الألفية لشهر سبتمبر 2000م.

_ وبصبة عامة كان عملها في عقد ندوات في مناطق عدة من العالم لأجل دعم الوعي وتطويره نحو مفهوم الأمن الإنساني كأداة إجرائية لتنفيذ السياسات مع اقتراح البرامج تحدد سبل المواجهة للأمن الإنساني من خلال الاستفادة من مبادرات ومساعي أخرى كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،

¹ المرجع نفسه ص ص 144 145 146

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

_ من خلال التقرير النهائي بعنوان "الأمن الإنساني الآن" لسنة 2003 المنبثق لما أسفرت عن الندوات وورش الأعمال للجنة اليابانية، إذ يتمثل في ثمانية أقسام: الأمن الإنساني الآن، أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة، أمن الأراد أثناء الهجرة، الأمن الاقتصادي، الحرية في الاختيار لكل البدائل المتاحة، تحسين المجال الصحي للأفراد، حرية المعارف والمهارات وقيم الأفراد، تحسين سبل أمن الأفراد، وهكذا خلصت إلى تحديد السبل لمعالجة مشاكل الأمن الإنساني وإقامة علاقة بين العديد من المبادرات لأجل إقامة تحالف عالمي أو ما أصطلح عليه "المبادرة العالمية للأمن الإنساني".¹

_ الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني تنطلق من أن الحرية من الحاجة لا تقل أهمية وضرورة عن الحرية من الخوف وللأمن طالما أن الكرامة تساوي الأمن لذلك نجدها تجاوزت التفكير التقليدي للأمن الإنساني المرتبط أساساً بصون الحياة وحمايتها في حالات النزاعات إلى إعادة التأكد نحو الحاجات الإنسانية عن طريق الاستدامة في التنمية.

_ وهكذا ارتكزت المقاربة اليابانية للأمن على البعدين الاقتصادي والاجتماعي في اطار المساهمات المالية في اطار الأمم المتحدة، هذا ما أضفى عليها البعد التنموي.²

انتقاد مقاربات الأمن الإنساني :

هناك اتجاهين في تحديد الانتقادات الموجهة إلى مفهوم الأمن الإنساني

أولاً: 1/ الاتجاه النظري : وذلك بتحويل الوحدة المرجعية إلى الأفراد مع الإشارة إلى أي خطر يهدد

الوجود الإنساني "كخطر أمني" يؤدي إلى إضفاء الصفة الشمولية والإبهام على المفهوم وبالتالي سيكون

¹ المرجع نفسه ص 148

² المرجع نفسه ص 148.

هناك فقدان للمضمون والقيمة التحليلية للأمن الإنساني كبرنامج أكاديمي يقتضي الدراسة والتحقيق والتحليل للمواضيع ذات العلاقة بالمسائل العملية .

2/ قدم الواقعيون انتقادا للمثالية المفرطة لمفهوم الأمن الإنساني ، وذلك ما أغفل الفواعل السياسية في العالم الحقيقي ، أي التغيير الجيوبوليتيكي السريع للنظام الدولي ، أي حسب تعبير الباحث "لينكلون" إذ قدمت مقارنة الأمن الإنساني حسب أساليب بحثية ناعمة وليس بأساليب عقلية صلبة وبالتالي هناك صعوبة في التنفيذ على الشكل الفعال.

3/ انتقدوا فكرة التركيز على الفرد فقط كموضوع مرجع وهذا حسيهم لا يساعد على فهم بعض حالات الأمن : فالأكراد مثلا في تركيا موضوع مرجع بصفتهم جماعة وليس أفراد .

4/ كذلك فكرة الوكيل التي يفترضها مفهوم الأمن الإنساني تعيد هنا نظرية عقد الدولة .

ثانيا : الاتجاه المفاهيمي :

1/ اذا اعتبره بعض الباحثين مفهوما جديدا من المفاهيم التقليدية لحقوق الإنسان وهذا ما تم التركيز عليه من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كالحق في الحرية الشخصية والأمن الاقتصادي والاجتماعي وكذا الحق في التقاضي وغيرها وهذا ما صيغ كذلك في العهد الدولي الخاص بتلك الحقوق.

2/ أعتبر الفيا أنه صياغة جديدة لفكرة "جون بورتن" حول الحاجات الإنسانية وما أشار إليه "ليوهان غالتونغ" في اطار البرنامج البحث للسلام فيما يخص أفكار العنف البنيوي¹ .

ثالثا : الاتجاه العملي :

1/ أثار مفهوم الأمن الإنساني تعارض الجوانب المختلفة للأمن كتعزيز وتدعيم الإثنية وعملية تكامل الأمة أو تعارض المتطلبات والحاجات الاقتصادية والبيئية لذلك كان هناك أولويات حول المسؤول عن حماية أمن الأفراد وأي المصالح التي توجه الأولوية وهذا على المستوى الوطني المحلي .

¹ المرجع السابق ، ص 156.

2/ أما على المستوى الدولي واستخداماته السياسية لمفهوم الأمن الإنساني ففي حالة توحيد التحالفات والمنظمات تجد الفرصة للحصول على المكاسب السياسية. 3/ كذلك حديث الحكومات عن مفهوم الأمن الإنساني لم يمنعها من تغيير أولوياتها وذلك بممارسة القوة واستخدامها تقنية القوة الناعمة للأمن الإنساني بل اتخذتها الدول الغربية أداة لمراقبة الدول النامية وحتى التدخل في سياساتها الداخلية.

• أما فيما يخص أنصار مفهوم الأمن الإنساني :

- 1_ قاموا بالتأكيد على تقديم الأمن الإنساني كنموذج ومشروع جديد للتفكير الأمني ، فتركيزهم على الأفراد بدل الدول والتهديدات اليومية لحياة الأفراد بدل التهديدات الصلبة أدى إلى تحريك "الشعور بالمسؤولية" ، لكل من الدول والرأي العام العالمي .
- 2_ كذلك مفهوم الأمن الإنساني أدى إلى ظهور نوع من الاعتمادية لكل التخصصات ودراسات التنمية والدراسات الأمنية ، وكذا أبحاث السلام والقضايا العالقة بحل النزاعات .
- 3_ من خلال مقارنة الأمن الإنساني تجلى واضحاً القدرة على تفعيل الدعم لمشاريع مختلفة قمن خلال تقرير المخاطر العالمية لسنة 2007 التقدم الكبير نحو فهم الترابط بين المخاطر العالمية وأهمية هذه المقاربة لإدارة المخاطر لمواجهة التحديات العالمية الكبرى بدلا من الاستجابة لعواقبها .
- 4_ النقاش حول الأمن الإنساني كمقاربة أمنية يتميز بإظهاره لقيمة المؤسسات كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتماده كمفهوم من قبل النرويج وكندا مثلا .
- 5_ أكاديميا كمعيار قياس ليس محددًا لنجاح أو فشل مفهوم الأمن الإنساني ، بل الأخير صاغ أجندة واسعة لمختلف الفواعل الأخرى الساعية في عملها نحو دعم القضايا التنموية والسياسات الخارجية للدول¹ .

¹ المرجع السابق ، ص 157-158-159.

الفصل الثالث

الاستفادات العملية من

المقاربات الأمنية النقدية

الفصل الثالث: الاستفادة العملية من المقاربات الأمنية النقدية:

يعد الأمن المعطى الجديد والواسع في الدراسات الأمنية وأخذ الحصص الأكبر في أوساط الأكاديميين في محاولة منهم إعطائه القدر اللائق والاهتمام من البحث والدراسات والتحليل، ولعل إسهامات كلا من باري بوزان، أولي ويفرو وروبرت ماكنمار، ومن هذا الشأن الدليل لأجل تجاوز التركيز على المفاهيم التقليدية للأمن والمرتبطة دائما بأمن الدولة وتوسعة -طبعاً- يشمل أمن الأفراد والمجمعات هذا من جهة ومن جهة أخرى يشمل الاقتصاد ومستوياته والبيئة والحضارة والثقافة وكذا القطاع العسكري، هذا إن لم نقل يبقى دائما الأمن في تحد معن اتجاه التهديدات المباشرة وغير المباشرة باختلاف درجاتها ومصادرها وأبعادها ومراميها ونواياها ومخططاتها على كل الأصعدة والأبعاد وكل الاستراتيجيات الداخلية والخارجية من أمن ومخابرات وجوسسة وافتعال النزاعات والمخططات قريبة وبعيدة المدى هذا ما أدى إلى ظهور وبدون النظريات الأمنية النقدية لتفسير وقراءة الواقع الدولي الراهن وتلك التحديات والتحولت السريعة في ميزان القوى العالمي ومع بروز تهديدات في ظل العولمة وتلاشي الحدود الوطنية وسرعة التدفق الإلكتروني والمعلوماتي في العالم.

المبحث الأول: مساهمة المقاربات الأمنية النقدية في التنظير لقضايا الأمن

لقد تمحورت هذه الدراسة في تناول مفهوم الأمن وكذا حقل الدراسات الأمنية وتطورها كما قامت بالإشارة إلى تلك التحولات في مفهوم الأمن حيث تم التعرض إلى أهم نظريات العلاقات الدولية التي اهتمت بالدراسة وتناول مفهوم الأمن ولقد كان العرض حول النظريات التقليدية (الواقعية، الليبرالية، الماركسية) والحديثة (السينائية، ما بعد الحداثة، النسوية، النقدية) وكان التركيز خاصة على المقاربات النقدية ودخولها مجال التنظير في الدراسات الأمنية (النقلة) خلاصة الدراسة أن مفهوم الأمن لا يزال يشكل جدلاً كبيراً على مستوى الحوارات النظرية.

المطلب الأول : المركب الأمني الإقليمي والأمننة ونزع الأمننة

أولا : المركب الامني الإقليمي

إن العامل الجغرافي يكسب نظرية الأمن تركيزا أكثر لأنه يؤكد أن المستوى الإقليمي لا يعني اعتبار العالم عالم -لا مركزية الدولة- لكنه دائما نحو سعيه لتوضيح المزيد من التفاعل الأمني بين الدول المتجاورة أكثر مما تبدله بين الدول الواقعة في مناطق أبعد , كذلك السفر بين هذه الدول يشكل تهديدات أكبر بسبب الجوار مما يجعل هذا الأخير منطلقا لتشكيل المصالح في المناطق الاخرى من العالم وبذلك يمثل القاعدة الاكثر قابلية نحو تطبيق القضايا الأمنية بدلا من القضايا الاقتصادية . كما نجد أن توازن القوى يزيد من نشاط القوى العظمى نحو تغلل و اختراق الأقاليم و هنا يتصل وجود مثل هذه القوى الخارجية في الأقاليم بالأنماط المحلية والعالمية للأمن محدثا المركب الأمني الإقليمي وهذا ماحدث بيث الهند وباكستان مما أتاح فرصة حضور القوى الخارجية في مركبها الأمني , حين اعتمدت في تنافسها في الاقليم على القوى المتعالية وهكذا يمكننا التمييز بين نوعين من المركبات الاقليمية (المعيارية و المركزية) , فالمركبات المعمارية وستفالية في أصلها إذ نجدها تمثل البنية الفوضوية و ميزتها التي تنفرد بها و نجد أيضا في هذا النوع قوى اقليمية أخرى مثل ايران و العراق و المملكة السعودية في الخليج و الهند وباكستان في جنوب آسيا و جنوب افريقيا في افريقيا , وهذا في الأخير يستلزم وجود واحد أو أكثر من القوى الاقليمية , فالمركب أحادي أو متعدد الأقطاب يميزها عن المركبات المركزية من خلال تشكلها فيما بينها ليس عن طريق قوة واحدة من بين القوى الموجودة استنادا لقاعدة الصداقة و العداوة محددة في ذلك جملة من الشروط لأجل أعضاء آخرين أو لأجل القوى العظمى و سيطرتها خارجيا على الاقليم عسكريا , وهذا ما يعيق تشكيل قوى الكيانات الامنية محليا , أما فيما يخص الوضع الأمني غير البنيوي في حال انعدام قوة أمنية محلية توجه تنظيم أنماط

الأمن هذا ما يبين قصورها , ويبقى عملها في حيز حدودها وهذه العزلة تعيق تشكيل الانماط الاقليمية في الأخير مثال الجزر الواقعة في المحيط الهادئ¹.

بالنسبة لبوزان ويفر مركب الأمن الاقليمي هو مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء وأو نزع الطابع الأمني بشكل جد مترابط بحيث لا يمكن فصل وتحليل القضايا الأمنية عن بعضها البعض ما يبرر ارتباط النظرية بالبراديم البنائي وذلك من خلال التركيز على البنية الخاصة بالمركبات الأمنية الإقليمية مع أنماط توزيع القوى داخلها , ما يجعلها تمثل الأرضية لتجسير الهوة بين القوى الواقعية الجديدة و البنائية .

يتحدد مركب الامن الاقليمي عبر وجود مستوى عال من الترابط بين الوحدات المشكلة للمركب ليشمل مختلف عمليات البناء الأمني لمواجهة تلك التهديدات التي غالبا ما تكون في حال تنقل لمسافات أبعد لما يبرر أن اللأمن في الغالب يحصل بسبب القرب الجغرافي , كما ينبغي كما أكد عليه باري بوزان و ويفر سنة 1998 بإعادة النظر الى الأمن كظاهرة عبر قطاعية بدلا من النظر اليها كمجموعة من قطاعات الأمن المنفصلة عن بعضها أي بصورة توضيحية مادامت التهديدات الأمنية مبنية إجتماعية فإن قطاعات الأمن المستهدفة تبقى متغيرة و غير ثابتة لا يمكن إنفصالها تماما عن بعضها البعض²

ثانيا : الأمنة و هي عملية توسيع لمفهوم الأمن بحيث من أجل أمنة أي مشكلة بنجاح عليه أن يقدم شيئا باعتباره تهديداً وجودياً للكيان المعني بحيث يمكن قبوله من قبل الجمهور . وبالتالي تكسب سياسة الاستثناء شرعية تسمح باستمرارها , فأهم ما يميز الأمنة هو " بنيتها البلاغية الخاصة بحيث يتم حشد القضايا الوجودية في السياسة لترتفع فوق السياسة، ففي خطاب الأمن تكتسب القضايا طابعاً درامياً وتقدم باعتبارها ذات أولوية قصوى, وبالتالي يزعم الفاعل أن له الحق في التعامل معها من خلال أدوات

¹ زين العابدين بولبنان "مستويات التحليل في العلاقات الدولية و نظرية المركب الأمني الإقليمي " , ص 4-8 .
محمد حمشي , "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية " المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ع 6 (جويلية 2018) , ص ص 352- 354

استثنائية، و تتكون عملية الأمنة الناجحة من ثلاث مكونات هي: التهديدات الوجودية، وإجراءات الطوارئ والانفلات من القواعد.¹

ثالثا نزع الأمنة:

وهي ترمز لمسألة توسيع حدود السياسة العادية، كما تعبر أيضا عن تحويل القضايا خارج أطر الأجندة الأمنية وتصديرها نحو العودة إلى مجالات الخطابات السياسية والنقاشات العامة، فنزوع الأمنة يكون إثر غياب الخطاب. من جهة أخرى أبرز أنصار المدرسة الباريسية مدخلا آخر لنزع الأمنة يتم الانتقال فيه من التحقيق والتحليل للتهديدات الأمنية نحو تحليل طبيعة أمنة تلك الممارسات. حسب "هيوسمانس" و"بيغو" هناك اثنين من العوامل في إعادة تشكيل مفهومي الأمن واللاأمن فالعامل الأول صعب التطبيق والمعالجة شأنه اندماج الشيكات الاحترافية والوكالات الخاصة بالأمن المحتكرة للظروف الطارئة وحقيقة الاضطرابات والمخاطر عن طريق -بالطبع- ... القوة والمعرفة، أما العامل الثاني في نزع الأمنة من خلال العمل في تدخل الخطابات ذات الصيغ التضمينية المخفضة لدرجات الخطر واللاأمن وترفع من معنويات و..... السياسي، بالمقابل نجد الشرطة لللاأمن من خلال ذهنية الحاكم من خلال ترسيخ الخوف لدى الأفراد والجماعات تبقى تحت سقف الاستبداد. إن المقاربة النقدية وعلى عكس إسهاماتها العامة في الحقلين العلوم الاجتماعية والعلاقات الدولية، فإنها ركزت على الجوانب الأنطولوجية في حقل الدراسات الأمنية بتأكيدا على أهمية الفرد باعتباره وحدة تحليل مركزية وليست الدولة مع ضرورة اعتناقه من كل القيود التي تحول دون تمتعه بالأمن. وكل هذا جاء مخالفا لتوجهات النظرية التقليدية لنصل إلى ما يسمى: بالدراسات الأمنية النقدية.

¹، نظرية الأمنة، في securitization theory الموسوعة السياسية

كذلك استطاعة المقاربات النقدية وإلى حد بعيد في تفسير الواقع الأمني الدولي الراهن من خلال إيجاد أطروقتناول مستويات التحليل والأجندة مع محاولة إيجاد البدائل الحتمية لتحقيق الأمن الدولي، مع إبداء وإبراز دور المقاربات باعتبارها فاعلا ناشطا وديناميكيا وفعالا في تحريك الفواعل والقضايا في حقل العلاقات الدولية مع إيجاد بناء نظري شامل كمسعى للعاملين في الحقل، إلا أنه لم يستكمل بعد لاعترائه تلك التحديات التي تواجهه عبر كل المستويات النظرية الاكاديمية وعدم ارتقائه إلى نظريات عامة كوسمو بوليتانية شغلت العاملين وبكل شرائحهم من دراسين ومحللين ومفكرين لاستنباط الجديد في العمل النظري والعمل على حدا سواء.¹

من خلال الدراسة نجد أن النظرية النقدية هي تطوير للفكر الماركسي وهذا ما يسوغ تسميتها بالماركسية الجديدة المنبثقة من مدرسة فرانكفورت الوثيقة بالصلة بمدرسة الإقتصاد السياسي الدولي وبالضبط متشكلة خاصة في أعمال هابر ماس .

هكذا نجد أن الدراسات النقدية للأمن تمثل الدراسات الأكثر تركيزا مقارنة بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى لمسألة الأمن ، هذا حسب "بيل ماك سميني" أما "ستيف سميت" فهو يعتبر هذه الدراسات النقدية قد كانت الأكثر دعما وتناسقا للدراسات التقليدية للأمن ، فالهدف الرئيسي للنقديين هو فتح النقاشات حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بأشكال أخرى وليس التأسيس حول إنشاء مدارس جديدة للتفكير في حقل العلاقات الدولية .

يرتكز التصور النقدي لسياسات العالمية على قاعدة مفادها رفض الأسس والقواعد التي بنيت عليها النظريات التقليدية (التفسيرية) من خلال بناء جملة من المفاهيم الأكثر عمقا وهو ما يعكس

¹ حكيم غريب ، " واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة" في :

<https://www.sasapost.com/opinion/national-security-golden-age-of-strategic-studies-think-thanks> في (2020/09/05)

سعيها نحو تشكيل بنى مفهوماتية نظرية صلبة تقوم على أسس أنطولوجيا وأبستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وصفيًا .

تقوم النظريات النقدية في طرحها المشترك مع البنائية والتي عبر عنها "الكسندر و انت" حيث أقر أن : الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد ، وأن بنى المجتمع الإنساني هي محددة أساسا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية ، وإن هويات ومصالح الفاعلين تحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة .

وهكذا نجد بعض النقاشات والطروحات تذهب إلى تسمية الدراسات النقدية ب " البنائية النقدية " خاصة مع حضور "البناء الاجتماعي للواقع" في طروحات النقيدين .

كما يقول " مارك هوفمان " إن الأساس المعياري للنظرية النقدية موجود ضمنا في بنية الفعل الاجتماعي وفي الخطاب الذي تسعى لتحليله .

● أكدت النظريات النقدية على أن التهديدات ليست في طبيعتها موضوعية بحثة بل تتضمن دلالات ومضامين مختلفة حسب البيئة والزمان وانعكاسات الهويات الاجتماعية بالإضافة إلى إبراز النظام الدولي وحدود الدولة نحو ضمان أمن الأفراد ،

● أكدت هذه النظريات النقدية على مصطلح الأمن اشتق في نحو حركة التعميق في التنظير النقدي للأمن ويتضمن كذلك الكشف عن نتائج الأمن من سياسات ووضعيات دولية معينة .

● يعتقد منظرو المدارس النقدية أن موضوعية النظام الدولي الوجودية والعقلانية ، معضلة الأمن ، الحروب الدولية هي بناءات ممتدة تاريخيا واجتماعيا وعليه وجب استخدام التاريخ والثقافة والإيديولوجية والعلاقات الناشئة بين هذه الأبعاد في دراسة وتحليل عالم التهديدات .

● ويرى النقيديون أن الأمن ليس واقعا موضوعيا على غرار الطرح الواقعي بل هو بناء اجتماعي يتكون ويبرز عبر عملية خطابية لغوية .

- أيضا تبرز النظرية النقدية للأمن التغيري في هوية الفاعلين يؤثر مباشرة على المصالح وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي والوطني .
- حسب النقيدين وجب تأمين موضوع الخطاب حول التهديدات الذي يكس بناء سياسيا لمعنى استجابة لتلك المصالح والمعايير والقيم المكونة لهوية النخب التي لها السلطة في تأمين المجال الأمني وتحديد العدو ، هنا تكمن الشرعنة والدفاع على الهوية الوطنية نحو إنشاء ثنائية " نحن والأخرون " . هنا قد رسمت إطارا نظريا جديدا للعلاقات الدولية .
- تعتبر النظرية النقدية الفرد كموضوع مرجعي أساسي على عكس مرجعية الدولة لدى الواقعيين ، حيث أن العمل لدى النقيدين على حماية الإنسان والجماعة البشرية وهي تبحث عن وسائل واستراتيجيات لأجل ضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني ، وهذا على حد "باري بوزان" أن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة .
- حققت النظرية النقدية توسع أجندة القضايا نحو قضايا غير عسكرية ، إذ ركزوا على جعل الإنسان وليس الدولة أو المجتمع الوحدة المرجعية الأساسية للأمن ، بل أبعد من هذا جعل " النساء " موضوعا للأمن كتيار من تيارات النظرية النقدية في الدراسات الأمنية .
- كذلك قدمت النظريات النقدية بديلا للمعضلة الأمنية وهو الجماعة الأمنية حسب ما قدمه "ألكسندر واندت" كبديل لحالة الفوضى الدولية عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد في بناء المعرفة نحو تشكيل جماعة أمنية أقرب للسلام ما يتوج ظهور مفهوم الانعكاسات في المنهجية ما بعد الوضعية وفي النظرية النقدية ذاتها .
- قامت النظريات النقدية الأمنية على توسيع موضوع الأمن توافقا مع التهديدات الجديدة المؤثرة على حياة ورفاه المجتمع كالركود الإقتصادي والجور السياسي والمواجهات الإثنية ، مشكل الإضرار بالبيئة ، الأوبئة ، والجرائم وغيرها .

المطلب الثاني: التنظير من خلال الفرد كوحدة مرجعية (الإنعتاق)

أكد أنصار النظرية النقدية على الفرد والإنسان كوحدة مرجعية إذ يقوم مفهوم "الأمن الإنساني" على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى إلى توسيع وتوفير الحماية لصالح المجتمعات وليس لصالح أقاليم الدول ، فالأمن الإنساني حسيم يرتبط أساسا بإشباع حاجيات الأفراد مع تجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول للإمكانيات العسكرية والدفاعية على حساب أمن أفرادها .

● كذلك أضافت النظرية النقدية هنا الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى الفردي للأمن وذلك باعتبار الدولة قد تراجعت قدراتها في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة .

● الأمن عند النقديين هو عبارة عن بناء اجتماعي مرادف للإنعتاق وكل أشكال التحرر وهذا مضاد لما جاءت به النظريات المفسرة لما قبل نهاية الحرب الباردة .

● النظريات النقدية في موضعها الإنعتاقى جاءت مسايرة لتطورات العولمة وفي ظل النظام الدولي الجديد مع تجلي في الخطابات السياسية الرامية إلى التحرر فكانت نظرية تطور المجتمع .

● كذلك من خلال المدرسة الويلزية لدراسات الأمن النقدي فهي تحاول تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية ، ومادون دولاتية حيث كان الاهتمام بضرورة توسيع الأمن ليضم التهديدات التي تحول دون الحد من حقوق الإنسان وغيرها هي تهديدات تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتهدد الإنسانية كلها .

● الإنعتاق حسب " كين بوث" يمثل قلب النظرية النقدية للأمن العالمي نحو التحرر والعيش الكريم والتحرر والعدالة .

● النظرية النقدية تركز ليس فقط على الأمن السلبي في ظل غياب الحرب بل على الأمن الإيجابي في تحقيق وإرساء العدالة الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الرفاه والصحة والاستقرار البيئي العالمي .

• يعتبر "جونز واين" بان الهامات المدرسة النقدية مستمدة من المدرستين الغرا مشية والفرانكفورتية أمثال (هابر ماس ، هونت ، هوركهايمر) ، وهذا الربط انتج مضامين تمثلت في النظرية ، المنهجية والمعارية ، وهذه المضامين تستلزم توسيع وامتداد وتركيز وتعميق الدراسات الأمنية حيث أضافت هذه النظريات النقدية في طرحها للتوسيع مفهمة الدراسات الأمنية نحو مجموعة القضايا متجاوزة بذلك القوى العسكرية ، أما فيما يخص الامتداد إشارة إلى تعددية الفواعل على غرار الدولة ذلك لتوسيع الأجندة الأمنية ، حيث تظهر وتبرز مقارنة الأمن المرتكزة على انعتاق الأحرار كهدف جوهرى ومعيارى ، في حين التعميق المتضمن مقارنة نظرية للأمن تربط فهمنا للأمن بمجموعة من الرضيات الأساسية حول طبيعة الحياة السياسية أي تكون الدولة والنظام الدولى في استجابة طبيعية على

السواء¹.

قدمت مدرسة كوبنهاغن في إطار إعادة البحث عن الفكر الأمني بشكل خاص ثلاث أفكار والتي جلبت اهتمام البنائين النقديين ، ويتعلق أساسا بتوسيع مفهوم الأمن وفكرة الأمن المجتمعي وفكرة الأمننة ، وترتبط هذه الأفكار ارتباطا وثيقا فيما بينها ولكن يتم الفصل بينها بغرض تحليلي ، وفي صميم المفهوم

الموسع للأمن في مدرسة كوبنهاغن نجد أربع أفكار أساسية

أولا : يتوجب دراسة الأمن كممارسة و كعملية في آن واحد.

ثانيا: للأمن قواعد تختص به لهذا لا يجب الخلط بين القضايا الأمنية والمشاكل السياسية .

ثالثا : الموضوعات المرجعية للأمن دائما هي عبارة عن مجتمعات و في المقام الأول "الدولة" ولهاذ يمكن

تطبيق ممارسة الأمن في ميادين ليست بالضرورة عسكرية بحثة.

¹ توفيق بوسني ، " مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية" في : [https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-](https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_34.html)

(2020/09/06) [post_34.html](https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_34.html)

وبالنسبة لمساهمة مدرسة كوبنهاغن في مفهوم الأمانة فهو يعد المساهمة الأبرز لها وفي هذا السياق يرى ويفر أن مفهومها يتمحور في العملية التي يتم من خلالها انتاج الأمن فلما نعطي تطورا معيننا اسم¹ مشكل أمني يتسنى للدولة أن تطالب بحق خاص يحدد دائما من طرف الدولة وتقوم نظرية الأمانة على تصورين أساسين للأمن , وهما أولا اعتبار الأمن بناء اجتماعيا وليس واقعا موضوعيا , وهذا لأن التهديدات الموضوعية تتمثل أساسا في التهديدات ذات الطابع العسكري , أما غير ذلك من تهديدات فتعتبره النخب تهديدات أمنية وتفرض هذه الأخيرة خطابا أمنيا أحاديا , وهي تفعل ذلك نتيجة سوء إدراك مسألة ما وتفسرها على أساس انها تهديد أمني , أو تقوم بذلك خدمة² لأغراض ذرائعية.

ثانيا أن الأمن يعتبر ممارسة خطابية وفي هذا الشأن يرى ويفر أن الاستعانة بنظريات اللغة يمكننا من إعادة النظر في التصور العام للأمن باعتباره فعلا من أفعال الخطاب , ويكون مثلا عندما يتكلم ممثل دولة ما عن وجود تهديد للأمن , أي أنه قام بنقل شيء ما الى قطاع محدد للسياسة العليا للدولة , و بالتالي أي تدابير أمنية تقوم بها الدولة للتعامل مع التهديدات الأمنية فهي مبررة , هذا يعني أنه لا توجد تهديدات أمنية سابقة للخطاب (أي أن التهديدات الأمنية لا توجد بشكل موضوعي خارج اللغات³ والأفكار)

¹ فيصل رضواني " في نقد التصور التقليدي للأمن : مساهمات البنائية النقدية في الدراسات الأمنية " م 6 , ع 1 (2019) ص ص 558-553

² محمد حمشي , "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية " , ع 6 , (جويلية 2018) , ص ص 345-346 .
³ حفيظة مكي , "دراسة في الأبعاد والمستويات .. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن " في :

(2020/10/05).<http://www.acrseg.org/41405>

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية النقدية في بناء الحلول لقضايا الأمن:

يرى موسى العجلوي الخبير بالشأن المغربي في الشؤون الأمنية بمركز الدراسات الإفريقية في الرباط أن المقاربات الأمنية لن تجري نفعاً لحل الاضطرابات لأنه في الأخير الحلول الأمنية محدودة بالمكان والزمان في آن واحد.

وكذلك أكد في طرحه على انتهاج مقاربات سياسية ومجتمعية وإعادة بناء الأحزاب السياسية والمؤسسات الكفيلة بالعمل الحكومي والتأكيد على الديمقراطية وكذا تفعيل الحوار السبيل لحل المشكلات وبضرورة احترام مؤسسات الدولة من طرف الجميع (الفواعل) مع تضافر الجهود مع الجيران وضرورة التعاون لدول المنطقة لحل المشاكل العالقة التي تمس الأمن بصورة واضحة. كما نجد مؤتمر أمن الحدود في منطقي الساحل والصحراء وشمال إفريقيا باعتماد مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية الحادة في هذه المنطقة الحيوية مع ضرورة تفعيل المقومات المالية واللوجستية والمؤسسية. ولأجل ذلك وجب إحداث مركز إقليمي لتكوين وتدريب الضباط والعاملين في الميدان متخصصين في امن الحدود الثابتة الوطنية مع تنميتها لمجتمعاتها وضرورة إشراكهم في العمل الأمني المتضافر خاصة مناطق الحدود. كما أكدوا على إحداث وجوب سكرتارية للمؤتمر لتوليها الإشراف وتفعيل التنسيق والتعاون ومؤسسات العمل وإحداثها بهدف الحفاظ على أمن الحدود.

أثار بوزان في وقت سابق فكرة الدولة والأمة وهو ما فتح مستوى آخر من التحليل وهو انعدام الأمن و التهديدات الأمنية ومواطن الضعف وهو ما يعتبره "فجوة رئيسية في السياسة الأمنية" حيث يرى أنه من المهم جدا معالجة هذه المشاكل . وتعمل هذه المفاهيم على تسليط الضوء على النقاش الداخلي داخل الأمن القومي والذي لا ينبغي أن يركز على الخارج فقط بل يجب الأخذ في الحسبان جميع التهديدات والحد من نقاط ضعف الدولة , وهو ما يشير اليه بوزان " باستراتيجية الأمن القومي " ويرى بوزان أن الأخذ بإحدى الخيارات منفردة يؤدي الى وقوع

إشكالية لكن إذا طبقت معا ستصل الى سياسة أمنية ناجحة , إذا على سبيل المثال دولة تركز كل جهودها على الحفاظ على الأمن القومي وتقلل من قدرأي ضعف ممكن ، فإن الدولة مستقبلا لايمكنها الرد على هذا التهديد الامني لأنها أهملته سابقا.

كما يقول بوزان أنه يجب إيجاد "سياسة تمزج بين عناصر الأمن القومي مع عناصر الأمن الدولي وهو الحل الأمثل ولكن ليس بالأمر السهل , فالجمع بين كل هذه العناصر يزيد من تعقيد السياسة الأمنية للدولة وهنا يمكننا أن نفهم أنه من الصعب التوصل إلى سياسة أمنية تعمل على مستويات¹ متعددة.

المبحث الثاني: مساهمة المقاربات الأمنية في بناء الحلول لقضيتي الهجرة و اللجوء:

المطلب الأول: الهجرة واللجوء وفق مدرسة كوبنهاجن

الأمن المجتمعي ودور الخطاب والهوية في تحديد القضية الأمنية

من أبرز إسهامات القيمة المقدمة والمضافة في الدراسات الأمنية المعاصرة هي أبحاث مدرسة كوبنهاجن ، وذلك في توسيع مفهوم الأمن ونظريته في أعمال ومساهمات باري بوزان " مجتمعات الأمن الإقليمي " ، ولقد ارتبط موضوع البحث في هذه الأطر حول " الأمن المجتمعي ونظرية الأمنة " وهذه الأخيرة يرى فيها أولي ويفر أنها خاصة مع نهاية القطبية الثنائية بعد الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالعمولة أصبح التحدي الذي يواجه فكرة مرجعية الدولة معظمه حول صعيد الممارسات في ظل التحولات الواسعة سيما الأمن الأوروبي والدولي ، فعند صعود وتيرة النزاعات العرضية في أوروبا الشرقية وتواصل الإبادة العرقية والجماعية في إفريقيا وضياع القيم الثقافية ومساائل الهجرة غير الشرعية وغير القانونية أدت إلى ظهور عقيدة جديدة للمجتمع بالدرجة الأولى ، وهنا قدم "باري بوزان " أن المجتمع قطاع تابع

¹ Marianne stone Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis ,

Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009 , Security Discussion Papers 1 , p 7

للدولة لكن أضفى عليه صفة جديدة كموضوع مستقل بحد ذاته في الشأن الأمني ، وذلك حسب من خلال " ثنائية أمن الدولة وأمن المجتمع " فالأول ميزته السيادة والمجتمع ميزته الهوية ليكون هو الآخر مستوى مستقل بموضوع الأمن.¹

وهكذا حسب باري بوزان فالأمن في شقه الموسع ارتكز على القيم المركزية والمرجعية المؤسسة على مجموع "نحن" متمحورة حول اللغة والثقافة والدين وكذلك حسب ويفر فإن الأمن المجتمعي يتجلى حول مقدرة المجتمع في المحافظة على خاصيته الجوهرية في ظل تغير الظروف والتهديدات ، وهكذا فالأمن المجتمعي هو مكون امن الدولة ، وبهذا فالأمن حسب ويفر " الثنائية التي تهيكل التهديدات حول القطبين الأمنيين المستقلين " " دولياتي يساوي مقابل مجتمعي هوياتي "، وهذا ما جعل الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وهنا حسب ما أشار إليه "باري بوزان" أن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع والحالات التي تدرك فيها المجتمعات التهديد المحدق بعناصر هويتها.²

المطلب الثاني : مدرسة ابريستويت و تسييس قضايا الهجرة

تعتبر هذه المدرسة آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية وهي الأكثر عقلانية ورشادة عن طريق تناولها القضايا الأمنية بمنطق " التسييس " فعلى خلاف مدرسة كوبنهاجن في أمنيتها لقضايا الهجرة بأفعال الخطاب واللغة والتركيز على عامة الشعب إلا أن المدرسة الويلزية عملت على تسييس قضية الهجرة وركزت على فئة معينة وهو ما تسميه الجمهور الواعي والذي تمثل فيه تلك المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والنقابات والمهاجرين أي الفئة الأكثر وعيا بالقضايا الخارجية والداخلية عن طريق طبعاً إدارة الرأي العام وجعله أكثر اتصالاً ووعياً بشؤون الهجرة الدولية وفي أوسع نطاقاتها.³

1 إدريس عطية، "النقاشات النظرية في المدارس الأوروبية تجاه مسألتها الهجرة و اللجوء"، الدراسات الإستراتيجية و العسكرية، م5، ع2، سبتمبر 2018، ص ص 47-48.

2 المرجع نفسه، ص 48

3 المرجع نفسه، ص ص 49-51.

المطلب الثالث : مدرسة باريس نحو نزعة القوينة و تجريم الهجرة

في هرم الدراسات الأمنية النقدية نجد المدرسة الباريسية على قمة هرمها إذ شكلت قاعدته كونهاجن وباريستويت وهذه البناءات عملت مجتمعة فيما يسمى ب (CAS Critical approaches to Security in Europe) .

ومع بداية التسعينات شكل البناء السياسي محل دراسة للباحثين في تحليل الممارسات الشرطية ، ولقد كان لحقل الأمن الداخلي الأوروبي وقضية امنة الهجرة الواسعة في أوروبا أبرز الموضوعات تداولاً في الدراسات الأمنية البحثية في تأثرها بعلوم الإجرام والعلوم القانونية .

ومن خلال معرفة انعكاسات والأثار السلبية الناجمة عن ممارسة الإرهاب على الحريات العامة ، حيث أن فكرة أمنة الهجرة وتجريم المهاجرين من خلال الحالة الاستثنائية جعلها تتنافى والممارسات الأمنية وهنا تقوم مدرسة باريس بتعديل منظورها السائد للأمن عبر ثلاثة طرق :

_ أولها القيام ببناء تصور إذ يمكن معالجة الأمن باعتباره تقنية حكومية

_ ثانيا التركيز على ما سموه بتأثيرات "ألعاب القوى "

_ ثالثا التركيز على الممارسات بدل التركيز على أفعال الكلام .

والأمن في مدرسة باريس كنمط من أنماط الحكومة يختزل في الممارسات الشرطية عبر تقنيات المراقبة الواسعة والمكثفة من خلال الدعم المقدم لمختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز في أعمالها الحدود الوطنية ، والتركيز أيضا على أهمية التنسيق مع ممتهني الأمن من خلال الأعمال التعاونية للشرطية عبر الحدود وأبحت بذلك الوكالات الأمنية متمثلة في الجمارك والدرك الوطني ووكالات الهجرة أولى الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمحاربة الهجرة والظواهر الأمنية التي أظهرت من خلال الوكالات الأمنية فرض القيود الأمنية الصارمة على المهاجرين خاصة الوافدين من العالم الثالث وبلدان جنوب المتوسط . وهكذا تلخصت السياسة الأمنية الباريسية في أربعة نقاط تمحورت حول :

أ_ تقنية حكومية ، ب_ استخدام تقنيات المراقبة ، ج_ ممارسة الوكالات الشرطةية ، د_ احتكار المعارف الأمنية وتحديد طبيعة التهديدات خلال الحقبة الأمنية.¹

المبحث الثالث: مساهمة المقاربات النقدية في رسم السياسات الأمنية:

إن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تقرب المفكرين والباحثين من دوائر صناعة القرار وهذا ما أفقد هذا الحقل المعرفي - الدراسات الأمنية النقدية - الحياد الفكري الذي يعد ضروريا ومحوريا ليكون الباحث محل الإحساس والشعور بتلك التهديدات الحقيقية للعالم المادي بكل متطلباته الأمنية وسياساته العاملة في التعامل مع كل التهديدات المحتملة أو الممكنة، الآفات الاجتماعية مثلا وعلى رأسها الفقر وما ينجر عنه من مشاكل تمس أمن الأفراد والمجتمعات والهجرة غير الشرعية والمخدرات والاتجار بالبشر والنزوح الجماعي والنزاعات العرقية وغيرها، هذا ما نلمسه في دول الجنوب مع تزامنه لضعف البنيان المؤسسي في إطار صراع هذه الجماعات الفقيرة على الموارد وبالتالي بات لزوما على صناع القرار ضرورة صياغة سياسات ملائمة لتلك التحولات التي تزداد آثارها الوخيمة يوما بعد يوم، عكس ما أخفقت فيه النظريات بنهاية الحرب الباردة وما تحمله من دلالات تتعلق بعدم المدونة الكافية للتصور التقليدي.

ومع ذلك فإنه لا يجب إهمال المحاولات التي تقدمها الدراسات النقدية سعيا منها لتدارك النقائص من خلال هذا التصور، بحيث نجدها قد رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك الارتكاز على مفهوم أكثر ايجابية.²

¹ المرجع نفسه ص ص 51-52.

² عادل زقاغ، "إشكالية الأمن المجتمعي: الخطاب الأمني وصناعة السياسة العامة" في: <https://www.elsiyasa.com>

(2020/09/28) [online.com/2019/11/blog-post_48.html](https://www.elsiyasa.com/2019/11/blog-post_48.html)

لقد قد (يوهان قالتونغ) بدعوته إلى السلام الايجابي وكذلك "بوليدينغ" السلام المستقى" وحسبهم ألا يقتصر الأمن الحقيقي على غياب الحرب بل يجب أن يصاحبه القضاء أو تقليص حدة العنف في صورة تكوين تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية وذلك على المستوى الدولي أما على المستوى الداخلي فهو يأتي في ذلك الاختلال واللاتوازن بين الفئات الاجتماعية خاصة من خلال الدخل بحجة استغلال فئة على حساب الفئات الأخرى في خدمة مصالحهم الاقتصادية أي المشكلة الحادة للطبقة الاجتماعية ومل ينجر عنها في الأخير من نزاعات.

من زاوية أخرى نجد أن وجهات النظر الداعية إلى إعادة مراجعة مفهوم الأمن من خلال تقرير "اغون بار سنة 1982 والذي استخلصه في عنوان "الأمن المشترك ويرى فيه أن التركيز على القوة يتصف بمستويات عالية جدا من ظاهرة التسليح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل الدولي غير المؤسس، هذا مفاده هو سعي الدول منفردة لزيادة وتعزيز أمنها سيقص في النهاية أمن الدول الأخرى كما أن التركيز على المخاطر العسكرية الممكنة في التعامل مع المشاكل والمعضلات الأمنية غير واقعي ... ناهيك عن المخاطر والتهديدات الأخرى الجديدة ذات طبيعة اقتصادية، ثقافية وبيئية صحية وفكرة تلاشي الحدود الوطنية والحدود مع البحار وذلك ما ينجر عنه بالتأكيد المليشيات والمنظمات الارهابية والجريمة المنظمة والمافيا وغيرها...".

ومن هذه المنطلقات واستخلاص لما تم ذكره أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة "كالأمن المتكامل" لتضمنه كل أشكال التهديدات في ظل فوضوية النظام الدولي وحتى عمل مؤسساته الدولية تجاه هذه المخاطر.¹

وهذه الوضعية المعقدة تقتضي استجابة دولية متعددة الأوجه في عملها الدءوب لأجل إقرار أمن مستديم وذلك من خلال سياسات مسطرة ومنظمة لكل المؤسسات الدولية كمعاقبة مجرمي الحرب وإعادة رسم لسياسات اقتصادية عالمية ثابتة بالاستناد إلى المنظمات الدولية والمؤسسات

¹ المرجع نفسه .

الدولية في التخصص (صندوق النقد، المنظمة العالمية للتجارة، مجلس الأمن) والذي يعد العامل الأول والكفيل بتحقيق مستويات الاستيلاء والإستياد وبالتالي قدرة بعض المجموعات على التعبئة والنهوض للنزاع.

كذلك من بين السياسات المسطرة مساعي التدخل لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تلك العضلات المجتمعية فيما انطوائها على الاعتمادات المالية قبل احتياجها للشرعية مع إضفاء الطابع الأمني لها وما يقتضيه من فواعل رسميين وغير رسميين مع إمكانية توسيع الأجندة الأمنية تجاه ذلك.

دون الخطاب الأمني في مراجعة خير السياسات العامة الأمنية:

عادة ما تتخذ الحكومات إزاء انتشار الأوبئة فهذه قضية تصبح قضية سياسية لأنها أساسا متعلقة بصون استقرار المجتمع ورفاهه.

مثال ذلك حالات الأنفلونزا المختلفة ، فالقضية هنا تتميز بإضفاء عليها الطابع الأمني السياسي أي أمنيتها والحكومات هنا لن تعمل بالمرور عبر البرلمان الإقرار ووضع ميزانية مخصصة لمكافحة هذا الوباء بل تقوم بفتح تحقيقات عامة من المختصين في كل الحقول وفتح النقاش حول التعبئة العامة للمؤسسات الرسمية ذلك لأن الأمر في غاية الحساسية والخطر ولإبقاء المواطنين بسلامة الجسر ليس الوفاء بالقضية قضية أولويات.¹

والجدير بالذكر أن أي حكومة تتخلف عن تبني الإجراءات اللازمة والاستعجالية عملا بالتقاليد الديمقراطية يعتبرتهاونا في حق المكونات المجتمعية والدولة عموما وهذا التحرك المتأخر سجين الكثير من المتاعب والاختلالات في المؤسسات الداخلية الرسمية للدول ناهيك عن الخسائر المادية وغيرها وقد تكون الدولة هنا محل ضعف مع المسألة لأنها قد تكون منهارة حينها وفي حالة طوارئ حساسة جدا.

كذلك من خلال النظر إلى السياسات العامة الأمنية للدول إزاء النشاط الإرهابي أيضا تبين المساعي الجادة التي تكتسبها الأمنية وما تعتمده من مزايا سرية للغاية وذلك يظهر في عدم امتثال الأركان

¹ المرجع نفسه .

العسكرية أمام البرلمان قصد إيفائها بالشروط المفصلة حول عمليات مكافحة الجريمة الارهابية والجماعات المسلحة وما يقابلها من سيولة لأجل المؤن والذخائر والاستراتيجيات العسكرية والمخابراتية. لقد قدم "باري بوزان" طرقاً آخر حول التدفق الهائل للاجئين إذ يمثل تهديداً للأمن ذلك في صورة غير شرعية مخالفة للقوانين الدولية ودخول هذا الأمر حيز القضايا الأمنية والسياسية الأمنية هنا.¹ ويضع بوزان ايضاً قيوداً على عملية إخفاء الطابع الأمني لأي مشكلة لأنها ليست بالبساطة ولا يفي ذلك وضع كل المسائل في حيز الأمن وفي هذا السياق نجده يحدد ثلاث خطوات لنجاح عملية السيطرة على المشكلة أو التهديد وإضفاء الطابع الأمني لها ونذكرها كالتالي:

- التأكيد على أن هذا التهديد المزعوم يلحق أضراراً ويمس بقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول على قدر سواء.

- ضبط هذه التهديدات والسيطرة واحتوائها تحت طائلة التدابير الطارئة والجديدة. وهكذا نجد أن الأمر كله متوقف على مدى نجاح الخطاب السطوي للحصول في نهاية المطاف على رضا الأفراد وموازة مع إضفاء الطابع الأمني على هذا الشأن والقضية.

من هنا نجد أنه يبدو من خلال طرح (بوزان) أن عملية تحويل قضايا السياسة العامة وعلى مجال ودائرة القضايا الأمنية الطارئة أو المستعجلة مثل ما حدث مع القضايا الخاصة بالإرهاب وهنا يؤكد "بوزان" أن المسألة سلبية هنا لسبب منطقي وهو تحويل الملفات الخاصة بذلك الشأن الأمني مؤشراً غير إيجابي يؤدي إلى إخفاق السياسات العامة المادية في التكيف والتصدي لها.

لذلك نجده يؤكد من زاوية أخرى وجوب النظر إليها بمثابة استثناء ونزع الطابع الأمني عنها وإعادة تحويلها إلى السياسة العامة الطبيعية بكل أجهزتها قصد الرقابة والقوانين والضوابط الديمقراطية لديها.¹

¹ المرجع نفسه

كما نجد أيضا أن خطاب الأمننة السلطوي في تركيزه على إقناع الأفراد بضرورة الحيطة والحذر والسريعة في تطويق المشكل والتهديد وضرورة العمل الجماعي لأنه في حال التهاون والتراخي لن تتمكن المؤسسات من صده وتصديره مستقبلا مع فقدان القدرة والتوازن إزاء ذلك وبالحرية والوقت ذاته وضرب مثال هنا مثل الملف البيئي وتداعياته من مشاركة جماعية تعاونية تنسيقية وتدارك التهديد قبل استفحاله وتفشي الأضرار التي تمس الكثير من القطاعات وقد تؤدي إلى فقدان البقاء والاستمرار.²

كذلك نجد طرحا آخر قدمه "هابرسمان" ضرورة إقناع عناصر "القضاء العام" من دول ونخب ومنظمات حقوقية بضرورة إحالة الملفات من هذا النوع إلى حيز القضايا الطارئة والمستعجلة والتي بمقتضاها وجوب تعجيل إبرام اتفاقيات وإحاطتها بالسرية أي استثنائها من الرقابة والشفافية لطبيعة صناعة القرار في ظل نظام ديمقراطي يخدم الأفراد بشكل عادل وهكذا فبمجرد النظر إلى المساهمات التي قدمتها المقاربات الأمنية بغية رسم السياسات الأمنية وما أبرزه ذلك الدور الخطابي للأمننة نحو التعامل مع المعضلات الأمنية المجتمعية وإضفاء الطابع الأمني وذلك التحول الواقع في السياسات العامة وذلك تحت معادلة الرقابة والمساءلة في ضوء الديمقراطية.³

ونجد أيضا من الجانب الآخر في حال نزع الطابع الأمني عن القضايا المسببة بأمن الأفراد واستقرارهم فهذا استبعاد للمجتمع المدني الذي يعد من بين فاعلي السياسة العامة والفاعل الذي يعد أكثر قدرة على ممارسة التعبئة الشبكية وذلك عند حال انتقاء خاصية الاستعجال والتهديدات والخطر الواضح

¹ المرجع نفسه .

³ المرجع نفسه .

بداية فالتصور المقدم للأمن ليس محددًا سابقًا بل نجده يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل الذاتاني بين الأفراد ، إذ نجد أن مدرسة كوبنهاجن تقدم للأمن إطارًا ملائمًا لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدرجات الأمن لأنها أقرت في النهاية بأن الأمن ليس ثابتًا ، بل هو بناء اجتماعي يتشكل بالممارسات الديناميكية ، ولقد عبر بوزان على أن إضفاء الطابع أو الصبغة الأرضية على مجال معين من السياسة العامة يتم عبر قنوات العملية الخطابية اللغوية حيث يقدم هذا الخطاب باستدلال بوجود تقرير يمس البقاء بوجهيه المعنوي والمادي بمرجعية أمنية قد تكون الأفراد أو الدولة أو الهوية .

كما يضيف "بوزان" على أن عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسات العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات ومخططات استثنائية الهدف منها تأمين "الكيان" محل التهديد من المخاطر والتهديدات المحتملة والممكنة ، وذلك بنقله إلى حيز القضايا والمسائل الطارئة من السياسة العامة ، حيث يكون النشاط والتعامل بمرونة وسهولة بعيدا عن حالات الضغط والضوابط الديمقراطية لصناعة واتخاذ القرار لاسيما منظمات المجتمع المدني .

كما يؤكد كلا من "باري بوزان" "أولي ويفر" "دي فيلده" بالأمننة واعتبارها تربط أساسا بالسياسة العامة للحكومة، الأمن وكل ما له علاقة بالأمن إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل خاص وتمتيز عن باقي القضايا والمسائل السياسية الأخرى ، ويكون العمل هنا بالشكل الحساس الذي يفرض ويقتضي المعالجة الخاصة .

هنا يتم الربط بين "الأمننة و التسييس" إذ يمكن اعتبار الأمننة هنا من أعلى صور التسييس إذ يتعلق الأمر بإضفاء الطابع السياسي على القضايا العامة المجتمعية ، وهي جزء من السياسة العامة للدولة ، حيث يلزم ويجبر الحكومة باتخاذ القرارات تجاهها عبر تخصيص موارد لتنفيذها ويتشكل ذلك ضمن الإطار العام للحكومة ، إذ يتم بالشراكة بين المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة في حيز إرساء آليات الشراكة بينهم .

المطلب الثاني: خطاب الأمانة ومراجعة مجال السياسة الأمنية العامة

يمكن الاستدلال في هذا المطلب بالإجراءات المتخذة من طرف الحكومات عادة إزاء انتشار الأوبئة والأمراض ، فمثل هذه القضايا تصبح قضية سياسية لأنها عموما متعلقة بالمحافظة وصيانة الاستقرار المجتمعي ورفاهه أما إذا تطورت ومست الدولة برمتها مثلا ، حالات الأنفلونزا ، الملاريا ، فالقضية هنا وجب إضفاء الطابع الأمني عليها ، أي أمنتها وفي هذه الحالة لن تقوم الحكومة بالمرور عبر البرلمان لإقرار الميزانية والتجهيزات والوسائل وغيرها المخصصة لمكافحة الوباء ولت تضطر إلى فتح النقاشات العامة المتعلقة بالتعبئة العامة للمؤسسات الرسمية ، ولكل مكونات المجتمع وغيرها وذلك لأن بقاء الفرد في خطورة قصوى ليس فقط على حساب رفاههم لأن أي تحرك متأخر سيكون غير مجد وقد تكون الدولة هنا منهارة ، وفي حالة انقلاب نحو التحكم في زمام سياستها العامة المستعجلة .

المطلب الثاني: رسم السياسات الأمنية ودعمها:

السياسة العامة اتجاه الإرهاب تبرز الأهمية البالغة التي قد يكتسبها مسعى الأمانة إذ أن إضفاء السرية التامة على المداولة إحدى مزاياه الخاصة الحساسة ، إذ لا يمكن تصور هيئة عليا للأركان العسكرية تقدم شروحات مفصلة حول عمليات محل القيام بها قصد مكافحة المجموعات الإرهابية وما يقابلها من خسائر ومؤن حربية .

السياسة العامة وقضية اللاجئين إذ تمثل تهديدا أمنيا للدول المستقطبة ، كما أكد "باري بوزان" وما يترتب عن ذلك من عبور الحدود بأشكال غير قانونية ، وإلزامية الدولة بتقديم خطابات ذات طابع أمني للأمنية وإن لم تقم الحكومة حينها باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة وفي وقتها بعيدا عن القيود البيروقراطية وضغوط منظمات حقوق الإنسان ، فسوف يكون هناك خطر على استقرار ورفاه مجتمعا ، وهكذا فإن تداول الخطاب السياسي السلطوي إذ يقوم بتضخيم المخاطر والأثار السلبية في حال استمرار ظاهرة اللجوء وتباعاتها على الأمن الإقليمي والدولي ، خطاب كهذا سيقنع الفضاء العام

حسب مفهوم " هابرماس " المتمثل في المنظمات الحقوقية والدول بضرورة إحال الملفات إلى حيز القضايا الحساسة والطارئة التي تعجل من إبرام الاتفاقيات والمؤتمرات وإحاطتها بالسرية والإستقرار. وعليه يركز هنا " الخطاب الأمني السلطوي " على إقناع الأفراد في الإسراع إلى ضبط وتطويق القضايا الآن لا مستقبلا ، لأنه خطريمس البقاء وفقدان السيطرة والإخفاق في نهاية المطاف. وفي هذا السياق نجد "باري بوزان" يضع قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني إذ يضع ثلاث خطوات أساسية لنجاحها :

_ التوضيح والإقناع الموجه للفراد والمجموعات والدول بأن التهديد المزعوم يمس بقائهم .

_ إلزامية تحديد التدابير الطارئة للتطويق والضبط والسيطرة على هذه التهديدات .

_ وأخيرا يتوقف الأمر كله على مدى الحصول على رضا المواطنين من طرف الخطاب السلطوي إزاء ما يرافق القواعد العامة المعمول بها ، كالرقابة والثقافة وإرجاع القضية لحيز السياسة العامة حال انتفاء خاصية الخطر والاستعجال وإخراجه من القضايا المسيسة .

الملاحظ أنه وجب على صانعي القرار السياسات الأمنية حسب قدراتهم الوطنية وحسب الأهداف والغايات في إطار الاستراتيجية الوطنية العليا لضمان البقاء والاستمرارية والأمن بكل أبعاده. وحتى يكون دعم السياسات المصاغة والمتفق عليها بتنسيق الجهود، وتكون ذلت قابلية للتطبيق على أرض الواقع يجب هنا الالتزام بتلاق خطوات أساسية كلا منها حسب أجهزتها واختصاصها لتصبح هذه السياسات همزة وصل بين الجانب التخطيطي المنهجي (النظري) والواقع العملي.

المحاورات الامنية الأمريكية الكبرى: فعلى صعيد النظرية الأمنية وفي قمة الجدل الثالث الكبير لأجل الدفاع القومي اتجهت العضلات الملازمة لانعدام الأمن في أمريكا ارتأت إلى المحاورات الأمنية الثلاث.

المحاوره الثالثه: وهي المرحلة الممتدة منذ الحرب الباردة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر المحطة الأكثر تسجيلاً وثراء للشأن الأمني في ظل التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي وتمثلت المحاور في مسألتين متأصلتين:

*الأولى: اعادة مراجعة التهديدات الأمنية الجديدة وتقديم تعريفات أخرى للمصالح القومية الأمريكية. أما الثانية مقارنة بين طبيعة العلاقة بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي والسياسات الأمنية الأمريكية، تجاه الضوابط المفسرة لها.

وهكذا كانت للسياسة والعقيدة الأمانة في رسم أمنها بتناهي النزعة الانفرادية مع تطوير النزعة الانفرادية مع تطوير مشروعها الامبراطوري العالمي في مساحة واسعة للرؤى الامريكية وسياستها المستقبلية

1. ادراك مصادر التهديد: ولرسم أي سياسة أمنية ذات فاعلية وجب الالتزام بلا اجماع الوطني والقومي لأن المسائل الأمنية، عادة ما تكون على نطاق أوسع وبعد عملية التصنيف مؤشرات التهديد بين ما هو رئيسي وثانوي حسب الأجهزة الأمنية الدبلوماسية فالأولى متمثلة في وزارة الخارجية أما الثانية فهي في اوجه متعددة كأجهزة الأمن المتخصصة التابعة بوزارة الدفاع، الاستخبارات القيادة العليا والداخلية، وذلك لتوسيع مجال ادراك حجم التهديدات الممكنة أو المحتملة وحسب ابعادها سياسية، اجتماعية، عسكرية وحتى جيبوليتيكية.

تقوم الأجهزة كلها: بجمع المعلومات من المصادر المختلفة خلال فترة زمنية معينة، مع تصنيفها والتحقق في أبعادها وأثارها، وكذلك تحليلها وتداولها لتحقيق رؤية واسعة نحوها لكي لا تتشتت الجهود الأمنية بين ما هو رئيسي وثانوي حتى يتسنى للقيادات السياسية والمتخصصة وضع استراتيجيات المواجهة ويعني ذلك تماسك الجبهة الوطنية مع تظافر الجهود وتكاتف القوى للتصدي والعمل وفقاً لخطة واحدة.

2. الصياغة الامنية الملزمة: وتكون هنا بصلاحيات هيئة الأمن الوطني العليا بصياغة الالتزامات ووضع الأولويات والحدود القصوى للتصدي أو الدنيا نحو التفاوض والتنازلات في إطار هامش المرونة للسياسة الأمنية مع جمع كل أجهزة إدراك التهديد وأجهزة أعداد وصناعة القرارات والمختصين والخبراء للتنسيق معه والاستعانة بهم. كما تكون هذه السياسات الأمنية أكثر صعوبة وتعقيداً في حالة

الأمن الجماعي، وتضطلع غالبا بهذه المهمة الدول المحورية في المجموعة ذات الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية في المنطقة مع تفوقها اتقني والاقتصادي والجغرافي الموقعي أي (الدولة الإقليمية المركزية) لأنها تلعب الدور الرئيسي في تحديدها لنوع الاتجاه الأمني ومساره والتفاعل داخل الاقليم ما بين تجاذب القوى وتوحيدها مع امكانية توظيفها لتقوية الاقليم ونظامه الأمني .

3. جاهزية الدولة في تعبئة قدراتها: عندما يكون هناك افكار وتهديدات تشعر حينها الدولة أو مجموعة من الدول مع الأساس بضعف في أبعاد والأمن الوطني، تتسارع الاجهزة المعنية بالأمن الوطني لتدارك الأمور واعادة الأمن في إطار خطط السياس مرسومة لديها أو بالتعاون مع سياسات دولية أخرى ويأخذها هذا التعاون اشكالا منها اقامة الأحلاف أو عقد معاهدات دفاعية ثنائية أو متعددة الأطراف بما يتناسب وقوة التهديد، كما يوجد هناك العديد من أشكال التعاون في رسم السياسات الأمنية الدولية نذكر منها:

(أ) اتفاق التعاون العسكري كلا حسب سياستها الخارجية ومبادئها.

(ب) الانضمام للمشكلات الإقليمية المختلفة الإقليمية، اقتصادية، ثقافية، اعلامية، بيئية، صحية...

(ج) مؤتمرات القمم الرئاسية والوزارية.

(د) من خلال المشاركة في الأجندات الدولية حول انشاء لجان ومجالس تخصصية مشتركة.

4. السياسات الأمنية الدفاعية

هذه السياسات أصبحت تشمل العديد من الجوانب على خلاف الجانب العسكري، كما كان في الماضي إن ظل هذا الأخير هو الشغل الأكثر أهمية وخطورة ودرء التهديد الخارجي، كما نجد أن التشابكات بين أوجه التهديد أدت إلى تنوع في الاتفاقيات واعادة الترتيبات الدولية الأمنية، وقد أفرزت السياسات الامنية الدولية الحديثة اشكالات متعددة في شكل لجان ومجالس سياسية عسكرية واقتصادية وغيرها يمكنها من اعداد اعمال منبثقة لإدارة الصراع الناجح ضد التهديدات ومصادرها.

5. الممارسات الأمنية: في هذا الإطار تتبع الدولة او في شكل تحالف وتكتل عدة طرق ذات خبرات سابقة

وعلاقتها الداخلية والخارجية طالما أن هناك تهديدات داخلية أو خارجية.

أ) الممارسات الأمنية الداخلية: وتتمثل السياسة الأمنية للدولة في تقوية المسار السياسي الأمني مع

تقوية الجهة الداخلية لمجتمعاتها وزيادة ترابطه (الأمن المجتمعي والفري)، وإزالة التوترات الداخلية

(الاقليات، العدالة، عدم التميز العنصري، الديمقراطية الحقوق...) مع اشراك كل الطوائف الشعبية

في ممارسة السياسة الداخلية للدولة.

ب) الممارسات الأمنية الخارجية: تكمن حماية المصالح الحيوية الخارجية للدولة وحماية كيانها وتشمل

أدواتها الأدوات الدبلوماسية والاعلامية الثقافية والاقتصادية والعسكرية، أما اشكال حسب

التهديدات ودرجة خطورتها أو حسب أهداف الدول الأخرى.

وفي هذه المرحلة وفي ظل التهديدات والتحولت السريعة قوة الدولة لرسم سياستها .

الملاحظ أنه وجب على صانعي القرار السياسات الأمنية حسب قدراتهم الوطنية وحسب

الأهداف والغايات في إطار الاستراتيجية الوطنية العليا لضمان البقاء والاستمرارية والأمن بكل أبعاده.

وحتى يكون دعم السياسات المصاغة والمتفق عليها بتنسيق الجهود، وتكون ذلت قابلية للتطبيق على

أرض الواقع يجب هنا الالتزام بتلاق خطوات أساسية كلا منها حسب أجهزتها واختصاصها لتصبح هذه

السياسات همزة وصل بين الجانب التخطيطي المنهجي (النظري) والواقع العملي.

المحاورات الامنية الأمريكية الكبرى: فعلى صعيد النظرية الأمنية وفي قمة الجدال الثالث الكبير لأجل

الدفاع القومي اتجه المعضلات الملازمة لانعدام الأمن في أمريكا ارتأت إلى المحاورات الأمنية الثلاث.

المحاوره الثالثة: وهي المرحلة الممتدة منذ الحرب الباردة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر المحطة الأكثر

تسجيلاً وثراء للشأن الأمني في ظل التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي وتمثلت المحاور في

مسألتين متأصلتين:

* الأولى: اعادة مراجعة التهديدات الأمنية الجديدة وتقديم تعريفات أخرى للمصالح القومية الأمريكية. أما الثانية مقارنة بين طبيعة العلاقة بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي والسياسات الأمنية الأمريكية، تجاه الضوابط المفسرة لها.

وهكذا كانت للسياسة والعقيدة الأمانة في رسم أمنها بتناهي النزعة الانفرادية مع تطوير النزعة الانفرادية مع تطوير مشروعها الامبراطوري العالمي في مساحة واسعة للرؤى الامريكية وسياستها المستقبلية¹.

1. ادراك مصادر التهديد: ولرسم أي سياسة أمنية ذات فاعلية وجب الالتزام بلا اجماع الوطني والقومي لأن المسائل الأمنية، عادة ما تكون على نطاق أوسع وبعد عملية التصنيف لمؤشرات التهديد بين ما هو رئيسي وثانوي حسب الأجهزة الأمنية الدبلوماسية فالأولى متمثلة في وزارة الخارجية أما الثانية فهي في اوجه متعددة كأجهزة الأمن المتخصصة التابعة بوزارة الدفاع، الاستخبارات القيادة العليا والداخلية، وذلك لتوسيع مجال ادراك حجم التهديدات الممكنة أو المحتملة وحسب ابعادها سياسية، اجتماعية، عسكرية وحتى جيبوليتيتيك.

تقوم الأجهزة كلها: بجمع المعلومات من المصادر المختلفة خلال فترة زمنية معينة، مع تصنيفها والتحقق في أبعادها وأثارها، وكذلك تحليلها وتداولها لتحقيق رؤية واسعة نحوها لكي لا تتشتت الجهود الأمنية بين ما هو رئيسي وثانوي حتى يتسنى للقيادات السياسية والمتخصصة وضع استراتيجيات المواجهة ويعني ذلك تماسك الجبهة الوطنية مع تظافر الجهود وتكاتف القوى للتصدي والعمل وفقاً لخطة واحدة.

2. الصياغة الامنية الملتزمة: وتكون هنا بصلاحيات هيئة الأمن الوطني العليا بصياغة الالتزامات ووضع الأولويات والحدود القصوى للتصدي أو الدنيا نحو التفاوض والتنازلات في إطار هامش المرونة

(1) خالد محمدي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الامني الامريكي بد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جمعة باتنة، كلية الحقوق، 2007/2008.

للسياسة الأمنية مع جمع كل أجهزة إدراك التهديد وأجهزة أعداد وصناعة القرارات والمختصين والخبراء للتنسيق معه والاستعانة بهم. كما تكون هذه السياسات الأمنية أكثر صعوبة وتعقيداً في حالة الأمن الجماعي، وتضطلع غالباً بهذه المهمة الدول المحورية في المجموعة ذات الأهمية الجيوبولوليتيكية والجيواستراتيجية في المنطقة مع تفوقها اتقني والاقتصادي والجغرافي الموقعي أي (الدولة الإقليمية المركزية) لأنها تلعب الدور الرئيسي في تحديدها لنوع الاتجاه الأمني ومساره والتفاعل داخل الاقليم ما بين تجاذب القوى وتوحيدها مع امكانية توظيفها لتقوية الاقليم ونظامه الأمني.

3. جاهزية الدولة في تعبئة قدراتها: عندما يكون هناك افكار وتهديدات تشعر حينها الدولة أو مجموعة من الدول مع الأساس بضعف في أبعاد والأمن الوطني، تتسارع الاجهزة المعنية بالأمن الوطني لتدارك الأمور وإعادة الأمن في إطار خطط السياس مرسومة لديها أو بالتعاون مع سياسات دولية أخرى ويأخذها هذا التعاون اشكالا منها اقامة الأحلاف أو عقد معاهدات دفاعية ثنائية أو متعددة الأطراف بما يتناسب وقوة التهديد، كما يوجد هناك العديد من أشكال التعاون في رسم السياسات الأمنية الدولية نذكر منها:

(أ) اتفاق التعاون العسكري كلا حسب سياستها الخارجية ومبادئها.

(ب) الانضمام للمشكلات الإقليمية المختلفة الإقليمية، اقتصادية، ثقافية، اعلامية، بيئية، صحية...

(ج) مؤتمرات القمم الرئاسية والوزارية.

(د) من خلال المشاركة في الأجندات الدولية حول انشاء لجان ومجالس تخصصية مشتركة.

4. السياسات الأمنية الدفاعية

هذه السياسات أصبحت تشمل العديد من الجوانب على خلاف الجانب العسكري، كما كان في الماضي إن ظل هذا الأخير هو الشغل الأكثر أهمية وخطورة ودرء التهديد الخارجي، كما نجد أن التشابكات بين أوجه التهديد أدت إلى تنوع في الاتفاقيات وإعادة الترتيبات الدولية الأمنية، وقد أفرزت

السياسات الامنية الدولية الحديثة اشكالات متعددة في شكل لجان ومجالس سياسية عسكرية واقتصادية وغيرها يمكنها من اعداد اعمال منبثقة لإدارة الصراع الناجح ضد التهديدات ومصادرها.

5. الممارسات الأمنية: في هذا الإطار تتبع الدولة او في شكل تحالف وتكتل عدة طرق ذات خبرات سابقة وعلاقتها الداخلية والخارجية طالما أن هناك تهديدات داخلية أو خارجية.

أ) الممارسات الأمنية الداخلية: وتتمثل السياسة الأمنية للدولة في تقوية المسار السياسي الأمني مع تقوية الجهة الداخلية لمجتمعاتها وزيادة ترابطه (الأمن المجتمعي والفري)، وإزالة التوترات الداخلية (الاقليات، العدالة، عدم التمييز العنصري، الديمقراطية الحقوق). مع اشراك كل الطوائف الشعبية في ممارسة السياسة الداخلية للدولة.

ب) الممارسات الأمنية الخارجية: تكمن حماية المصالح الحيوية الخارجية للدولة وحماية كيانها وتشمل أدواتها الأدوات الدبلوماسية والاعلامية الثقافية والاقتصادية والعسكرية، أما اشكال حسب التهديدات ودرجة خطورتها أو حسب أهداف الدول الأخرى.

وفي هذه المرحلة وفي ظل التهديدات والتحولت السريعة قوة الدولة لرسم سياستها الأمنية تبقى رهان الاتحاد لا التشرذم وتبقى ضمن العمل الجماعي لا الفردي لضمان البقاء وصيانة الكيان والاستمرار.

الخاتمة

لقد أنتجت تلك التحولات الكبرى والمتسارعة إفرزات في التغيرات الجذرية في العالم وعدة مستويات من التطورات الجديدة والفاعلة على الساحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى القيام بمراجعة دقيقة وشاملة للمنظومات الفكرية والتحليلية على مستوى الدراسات الأمنية والتي عرفت حركة تنظيرية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في حقل العلاقات الدولية والنتاج التراكمي النظري بما يعبر عنه من خلفيات ابستمولوجية وصياغات انطولوجية وطرائق منهجية هذا - بطبيعة الحال - تصميم لتلك التراكمية المعرفية المطوية في الدراسات الأمنية وذلك لاستخلاص واستقطاب علمي عبر دراسات ضمنية تحليلية لأجل إثراء الحقل ومدى الاستفادة العلمية منه في كل القطاعات باعتبار المعضلة الأمنية شهدت رواجاً واتساعاً من خلال الإبعاد والأهداف والاستراتيجيات في ظل البنية الفوضوية التي يتسم بها النظام الدولي وتغير التهديدات الأمنية الجديدة.

لقد أوجدت النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية والساحة الأكاديمية وحتى التطبيقية من أجل تطوير مجال الأطر المفاهيمية والتحليلية ليتماشى مع سرعة وحجم التحولات الدولية وعلى جميع الأصعدة وهذا النوع من النظريات يعبر عنها بالتكوينية في تبنية أطر معرفية وانطولوجية متباينة تلك النظريات التقليدية بانتهاج نزعة بحثية جديدة في الدراسات الأمنية استناداً لبناء نظري وفقاً للاتجاهات الثلاثة الاتجاه الداخلي التطوري متمحوراً حول التراكمية البحثية للبناء المعرفي والاتجاه الانعكاسي بين التصور للامتداد والقطيعة بين مقاربات الدراسات الأمنية وإسهامات نظريات العلاقات الدولية ومدى انعكاس التنظير فيها الخاصة بمسارات البحث في الشأن الأمني وثالثاً الاتجاه الخارجي التفاعلي وفق لإشكالية الاستجابة والتكيف مع تحولات البيئة الخارجية طالما كانت في توظيف المضامين الفكرية لتطوير المقدر التفسيرية لواقع السياسة العالمية وهكذا كان لمساهمات المدارس النقدية كونهاجن وابرستويث ومدرسة باريس الأثر البارز في التنظير لحقل الدراسات الأمنية من خلال التخفيف من حدة تمركز الدراسات النقدية انطولوجيا حول الحرب واستعمال القوة وابستمولوجيا حول المقاربات الواقعية الاختزالية للأمن وتمكنت أيضاً هذه المدارس الثلاث من تطوير ثلاثة برامج بحثية تقدمية لإعادة التفكير في الأمن من منظور نقدي غير تقليدي أي بمعنى الأمن كفعل خطاب في إطار كونهاجن والأمن كاعتناق في إطار مدرسة ابرستويث وأخيراً الأمن كتقنية للحكم حسب مدرسة باريس.

وهكذا صار لهذا الحقل مجالاً واسعاً وفي الدراسة الأكاديمية والنظرية وظهرت مقاربات جديدة أخرى أيضاً نحو المقرب الأمني الإنساني والأمن الشامل ذلك لما تسرع إليه المؤسسات الدولية والمنظمات بكل أنواعها ومستوياتها نحو رسمه سياسات مستقبلية للمسألة الأمنية التي باتت تصارع ذلك التغيرات والتهديدات على جميع الأصعدة.

لقد قدمت الدراسات الأمنية النقدية إضافات علمية قيمة من خلال المنظورات الجديدة في تطور الأمن وتلك المتعلقة به من ظواهر وفواعل عبر المنهجية النقدية والابستمولوجية بعد الوضعية في إعادة تقديم تعريف للأمن من خلال الممارسة والسلوك والخطاب كما أدت وأكدت أيضاً على إعادة الاعتبار لتلك الفواعل المهملة والمنسية كالأقليات والأفراد والنساء وحولت كذلك في اهتماماتها الرئيسية التركيز من قضايا السياسة العليا كشؤون الأمن القومي والحروب إلى قضايا السياسة الدنيا كالاقتصاد والوفاء مما أضافت زيادة معتبرة للقضايا الإنسانية والأخلاقية ومختلف الأبعاد المعيارية للمعرفة.

حسب كل ما تقدم ذكره وفي خضم التحديات الراهنة فالنظريات الأمنية النقدية استطاعت بكل دراساتها تشكيل ثورة علمية ومعالمها لا تزال مستمرة استمرار حواراتها بين المدارس المشكلة لها كما قد يؤدي التحدي المستقبلي إلى استثمار التعددية النظرية بدلا من إهمال الأطر المعرفية المختلفة والمتنافية مع ظهور مقاربات أمنية جديدة تعالج الشؤون الأمنية من تطورات مختلفة نحو الأمن الشامل والإنساني والسلام الديمقراطي مشاريع منافسة لها أطرها المعرفية والنظرية الجديدة.

تمت بحمد الله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- مصباح ,عامر, نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية, القاهرة, دارالكتاب الحديث ,ط1, 2011.
- 2- قسوم سليم, الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية , أبو ظبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1 , 2018
- 3- قوجيلي سيد أحمد, الدراسات الأمنية النقدية – مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ,الأردن, المركز العلمي للدراسات السياسية, الطبعة الأولى , 2014 .

المجلات:

- 1- حمشي محمد, "مدرسة باريس للدراسات الأمنية و إشكالية التحليل في العلاقات الدولية", السياسة الدولية , م 53, ع 212 افريل 2018.
- 2- جراية الصادق , تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة , مجلة العلوم القانونية و السياسية , ع8 , جانفي 2014.
- 3- فيصل, رضواني " في نقد التصور التقليدي للأمن : مساهمات البنائية النقدية في الدراسات الأمنية " م6 , ع 1 (2019) .
- 4- قوجيلي سيد أحمد ، " تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي " , دراسات استراتيجية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ع 169 , 2012 .
- 5- عطية إدريس, "النقاشات النظرية في المدارس الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء",الدراسات الإستراتيجية والعسكرية, م5 , ع2 , سبتمبر 2018.

الجرائد:

- 1- الحيدري ابراهيم, مدرسة فرانكفورت تأسيس نظرية نقدية للمجتمع , الشرق الأوسط , ع 7940 , 24 اوت 2000 .

الرسائل الجامعية:

- 1- قنوفي ,وسيلة ، حق الانسان في الأمن: بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي, أطروحة دكتوراه , (جامعة محمد طي دياغين، سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2017.
- 2- أمينة مصطفى دلة ، الدراسات الامنية النقدية، مذكرة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والاعلام , 2012/2013 .

- 3- بلال قريب ، السياسة الأمنية لتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ، - التحديات والرهانات - ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2011)،
- 4- معمري ,خالد, التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر , مذكرة ماجستير (جامعة باتنة, كلية الحقوق,2007/2008) .
- 5- قويدر,شاكر, التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية من 2001 الى 2011 , رسالة ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية). 2014/2015 .

المقالات و المواقع الالكترونية:

- 1- الموسوعة السياسية ,نظرية الأمنة , في
<https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%86%D8%A9>
- 2- أنور محمد فرج محمود , ناريان رشيد شريف , "مساهمات مدرسة فرانكفورت في حقل العلاقات الدولية " في-<https://www.elsiyasa-online.com/2020/05/Frankfurt-School-International-Relations-pdf.html>
- 3- بوستي, توفيق ، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية" في :
https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_34.html (06/09/2020)
- 4- بولبنان زين العابدين "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي "
- 5- مسعد العربي ,محمد, "الأبعاد الثقافية للأمن الوطني ,"مفاهيم المستقبل ,ع 8 ,مارس 2015, ص 1-7 .
- 6- زقاغ ,عادل, "إشكالية الأمن المجتمعي : الخطاب الأمني وصناعة السياسة العامة " في :
https://www.elsiyasa-online.com/2019/11/blog-post_48.html
- 7- حكيم غريب , " واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة" في :
<https://www.sasapost.com/opinion/national-security-golden-age-of-strategic-studies-think-thanks>
- 8- مكي, حفيظة, "دراسة في الأبعاد والمستويات .. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن " في :
<http://www.acrseg.org/41405> .

مراجع باللغة الاجنبية:

- 1- booth Ken. **Theory of World Security** .Cambridge university press, 2007, p 111
- 2- Stone Marianne ,**Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis** Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009 , Security Discussion Papers
- 3- Simonneau Damien, **Regard critique sur le label " études critiques de sécurité "** , Études internationales , Volume 46, numéro 2-3, juin–septembre 2015, p p147-166 .
- 4- buzan barry <http://www.politics-ar.com>, .
[youtube.com/watch?reload=9&v=sFArvoPmJkY](https://www.youtube.com/watch?reload=9&v=sFArvoPmJkY) ,translate hamza ben abderrahmen.
12-09-2020